الأمم المتحدة

A/64/349/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
26 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة – مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٠ لعشر بعثات سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان، والمنبثقة عن مقررات مجلس الأمن، بما في ذلك احتياجات بعثات المتابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، التي ستُحوّل إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو اعتبارا من ١ كانون الأول/يناير ٢٠١٠، فضلا عن احتياجات مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الذي أدرج في فترات السنتين السابقة في إطار المجموعة الأولى.

وتقدّر الاحتياجات لعام ٢٠١٠ للبعثات السياسية الخاصة المصنّفة ضمن هذه المجموعة بمبلغ صافيه ١٠٠ ٤٥٠ ١٦١ دولار.

121109 111109 09-57587 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ٤

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٤

جيم – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ٣٣

دال – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ٥٢

هاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ٧٢

واو – الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٨٧

زاي – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى ٩٨

حاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ١٠٣

طاء – بعثة الأمم المتحدة في نيبال ١٢٤

ياء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ١٣٥

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١١ ٠٧٧,٠	١٠ ٦٨٠,١	٣٩٦,٩	٦ ٩٦٦,١	٩٩,٢	٥ ٧١٤,٤	١ ٢٥١,٧
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	١٧ ٩٩١,٦	٣ ٢٦٢,٥	–	١٧ ٩٩١,٦
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو	–	–	–	١٩ ٠١٦,٦	٢ ٧٣٥,٤	–	١٩ ٠١٦,٦
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٢٥ ٤٢٦,٥	٢٣ ٨٠٦,٢	١ ٦٢٠,٣	١٧ ٠٢٩,٥	١٠٠,٠	١٥ ٢٦٢,٢	١ ٧٦٧,٣
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	١٥ ٢٠٥,٠	١٥ ٢٠٥,٠	–	١٦ ٩٣٤,٥	٤٧٩,٧	١٥ ٢٠٥,٠	١ ٧٢٩,٥
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٥ ٩٥٨,٦	١٤ ٠٦٠,٧	١ ٨٩٧,٩	٨ ٩٣٠,١	٧٥,٧	٨ ٠٩٩,٩	٨٣٠,٢
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٤ ٠٠٦,٣	٣ ٧٧١,٨	٢٣٤,٥	٣ ١٧٥,٠	٣١٥,٣	٢ ٢٠٣,٨	٩٧١,٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٧٠ ١٦٧,٥	٧٠ ١٦٧,٥	–	٤٦ ٢٥٨,٠	١ ٠٩٧,٧	٣٧ ٨٩٨,٤	٨ ٣٥٩,٦
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	٦٦ ٨٥٧,٨	٧٣ ٦٦٢,٠	(٦ ٨٠٤,٢)	١٦ ٧٤٢,٩	٢٨١,٨	١٦ ٧٧٨,٧	(٣٥,٨)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٢ ٦٢٢,٦	١٢ ٦٢٢,١	٠,٥	٨ ٤٠٥,٨	٨٦٧,٠	٦ ٧٢٢,٨	١ ٦٨٣,٠
المجموع	**٢٢١ ٣٢١,٣**	**٢٢٣ ٩٧٥,٤**	**(٢ ٦٥٤,١)**	**١٦١ ٤٥٠,١**	**٩ ٣١٤,٣**	**١٠٧ ٨٨٥,٢**	**٥٣ ٥٦٤,٩**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

(١٠٠ ٩٦٦ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ – على إثر تبادل الرسالتين المؤرختين ٢٦ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على التوالي، بين الأمين العام (S/2001/1128) ورئيس مجلس الأمن (S/2001/1129)، أُنشئ في داكار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يشار إليه أيضا باسم مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، لفترة أوّلية مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد مُدّدت ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات إضافية على إثر تبادل رسالتين أخريين (S/2004/525 و S/2004/858) وعلى إثر تقديم استعراض لمنتصف المدة إلى مجلس الأمن (S/2004/797، المرفق). وقُدِّم استعراض ثانٍ لمنتصف المدة إلى المجلس في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/294). وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مع زيادة مهامه وأنشطته، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن أنشطة المكتب.

٢ – ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مكلف بالولاية الشاملة المتمثلة في تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق أولويات السلام والأمن في غرب أفريقا سعيا إلى تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز القدرات داخل منطقة غرب أفريقيا لاتباع نهج منسّق على الصعيد دون الإقليمي إزاء السلام والأمن؛ و (ب) تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المسائل العابرة للحدود، بما فيها ممارسات وتدابير الحوكمة الرشيدة؛ وتعميم مراعاة إصلاح القطاع الأمني في صميم الاستراتيجيات الإنمائية؛ وصياغة نهج على الصعيد دون الإقليمي يكون ذا مغزى وفعالا ومتكاملا ويشمل الأولويات والشواغل ذات الصلة بالمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية؛ ودرء الفساد، وبطالة الشباب، والتحضر السريع، والعدالة الانتقالية، والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود (S/2007/753، المرفق).

٣ – وقد أُحرز تقدم كبير في توطيد أركان السلام والحكم الديمقراطي في غرب أفريقيا. ونُظمت انتخابات سلمية، وزادت المشاركة الدولية في جهود بناء السلام، وبدأت بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في إكمال أنشطتها. إضافة إلى ذلك،

تبدي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرة متزايدة على التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٤ - وما زال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يشجع أوجه التآزر في الجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي عام ٢٠٠٩، أسفرت الاجتماعات التي عُقدت مع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين ورؤساء البعثات والوكالات التابعة للأمم المتحدة عن اعتماد وتنفيذ مبادرات مشتركة بشأن طائفة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك الأمن الغذائي وتغير المناخ والاتجار بالمخدرات والانتخابات والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، والفقر والاتجار بالأشخاص وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح ودور المرأة في عمليات السلام، والعنف المرتكب ضد النساء والفتيات.

التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٥ - يتضمن التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في استخدام الأصول لتحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد وتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن. ويقدم المكتب خدمات دعم الطيران لكيانات الأمم المتحدة الأخرى على أساس استرداد التكاليف، ويساعد وفود الأمم المتحدة وكبار المسؤولين فيها الذين يمرّون عبر داكار. وستظل الترتيبات المتعلقة بالمشاركة في استخدام الأصول والموظفين مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة قائمة بالكامل في عام ٢٠١٠ وسيزيد المكتب دعمه لهذه اللجنة، تمشياً مع ولايته المنقحة.

٦ - ويتعاون المكتب مع إدارة الشؤون السياسية بشأن المسائل الموضوعية، بما فيها تلقي الإرشادات السياسية والاستراتيجية منها، واضطلاعها بتيسير الإنجاز الفعال لعمل المكتب والإشراف عليه. وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم للمكتب في المسائل الإدارية والمالية واللوجستية. ويتفاعل المكتب أيضا مع كيانات المقر الأخرى، مثل إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب دعم بناء السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن.

المعلومات المتعلقة بالأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٧ - تضمنت الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التقدم نحو تحقيق ما يلي: (أ) اتباع نهج دون إقليمي موحد إزاء السلام والأمن والتحديات العابرة للحدود؛ و (ب) اتباع نهج دون إقليمي موحد ومعزز إزاء الحوكمة الرشيدة؛ و (ج) زيادة التعاون وتعميم مراعاة منظورات الأمن البشري وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية.

٨ - وفي سياق التحديات العابرة للحدود والتحديات أمام السلام والأمن، تشمل المنجزات المحرزة على صعيد مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، حشد الدعم الدولي لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل التصدي لتنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا. وقد أفضى تضافر جهود الأمم المتحدة وشركائها دون الإقليميين إلى إعداد إطار تنفيذي لخطة العمل الإقليمية في عام ٢٠٠٩ وبدء مشروع تجريبي لإنشاء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في أربعة بلدان رائدة (غينيا - بيساو، وسيراليون، وليبريا، وكوت ديفوار) لتعزيز قدراتها الوطنية على إنفاذ القانون وجمع المعلومات الاستخباراتية. وساهمت اجتماعات الخبراء التي عقدها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في زيادة الاعتراف الدولي بالتهديد الذي يمثله تغير المناخ للأمن والسلام، وفي صياغة إعلان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بتغير المناخ والحماية، الذي ستعتمده رسميا الدول الأعضاء في الجماعة قريبا. وسيشكِّل الإنجاز الرئيسي في مجال السياسات الأساس الذي ستستند إليه الجماعة الاقتصادية في الدعوة والتفاوض خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المزمع عقدها في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩ - وسعيا لإحراز تقدم نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة، في أعقاب الانقلابَين العسكريين اللذين شهدتهما موريتانيا وغينيا، جرى التأكيد بشدة على ضرورة التصدي لتجدد التغييرات غير الدستورية للحكم في المنطقة. وقد ساهمت المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا في الجهود الدولية ودون الإقليمية المبذولة لاستعادة الحكم الديمقراطي في موريتانيا عن طريق الانتخابات الرئاسية التي نُظّمت في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وساهمت جهود مماثلة في تأمين خريطة طريق انتقالية وتحديد موعد للانتخابات الرئاسية في غينيا هو كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبذل المكتب أيضا جهودا لزيادة الوعي بأهمية إصلاح القطاع الأمني بوصفه حجر الزاوية في عملية بناء السلام وجهود إرساء الديمقراطية في غرب أفريقيا.

واعتبارا للأهمية التي تكتسيها الانتخابات المقرر إجراؤها في عدة بلدان في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، تم التركيز بشكل خاص على إصلاح القطاع الأمني وعلى الانتخابات. ونتيجة لهذه الجهود، تشرع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي بشأن ''دور القطاع الأمني في توفير الأمن خلال العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا''، الذي عقده مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي بلدان مثل توغو، ساهمت هذه الجهود في تخفيف حدة التوتر وزيادة الوعي بالمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان خلال الانتخابات وتشجيع زيادة مستوى العلاقات البناءة بين المؤسسات الأمنية والجهات الفاعلة والمؤسسات الأخرى المشاركة في العملية الانتخابية.

١٠ - وفي مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، أنشأ المكتب شبكة دون إقليمية معنية بالمرأة والسلام والأمن تجمع بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني دون الإقليمية. ويشمل ذلك أيضا تنظيم الأنشطة المتعلقة بالمسائل الجنسانية وبحقوق المرأة بوصفها إنساناً، في غرب أفريقيا، بالتركيز بوجه خاص على قراراي مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وأيضا على التنمية المستدامة لما لها من تأثير على المرأة.

الافتراضات المتعلقة بالتخطيط لعام ٢٠١٠

١١ - قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتنقيح إطاره الاستراتيجي لعام ٢٠١٠ لكي يعكس على نحو أفضل الأولويات الاستراتيجية لبعثته والإنجازات المتوقعة منه في إطار تنفيذ ولايته. ويتوخى المكتب من الإجراءات التي سيضطلع بها في عام ٢٠١٠ تحقيق ما يلي: (أ) زيادة القدرة على الإنذار المبكر على الصعيد دون الإقليمي، ومنع نشوب النزاعات والتصدي لتهديدات السلام والأمن في غرب أفريقيا؛ و (ب) الارتقاء بالحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا.

١٢ - وفي عام ٢٠١٠ سيواصل المكتب، تمشيا مع ولايته، زيادة الوعي وتيسير تكامل الاستراتيجيات دون الإقليمية لمواجهة التحديات التي تُعتبر الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا ولا سيما انعدام الأمن الغذائي وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمسائل المتصلة بالحوكمة. وستشمل المجالات ذات الأولوية ما يلي: (أ) تشجيع الإنذار المبكر وإدارة الأزمات، بما في ذلك جهود الوساطة والمساعي الحميدة؛ و (ب) مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب؛ و (ج) التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية لعدم الاستقرار، وبخاصة تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وبطالة الشباب؛ و (د) تعزيز

الحكم الديمقراطي وسيادة القانون؛ و (هـ) تشجيع إدراج حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في صلب الاستراتيجيات دون الإقليمية للسلام والأمن.

١٣ - وسيواصل المكتب أيضا تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خاصة في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وسيعمل المكتب بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لاستكمال وتنفيذ خطة عمل مشتركة، وتعزيز هياكل الجماعة للإنذار المبكر، والقيام بجهود الوساطة المشتركة والمساعي الحميدة عند نشوء أزمة من الأزمات أو بروز احتمالات نشوئها، واستعراض بروتوكول الجماعة الاقتصادية المتعلق بالديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وسيشجع المكتب أيضا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية على اعتماد وتنفيذ قواعد السلوك للأحزاب السياسية وتقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن أنشطة تلك الأحزاب فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن. وسيضطلع المكتب بدور نشط في تعزيز إدراج مراعاة حقوق الإنسان في جميع مجالات الاستجابة الكاملة لتهديدات الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك إذكاء الوعي بذلك خلال الحملات السابقة للانتخابات والتركيز على بُعد الحماية في الجهود الرامية إلى الحد من تغير المناخ.

١٤ - وعلى صعيد إصلاح القطاع الأمني، سوف يستند المكتب إلى التقدم المحرز في عام ٢٠٠٩ لزيادة تعزيز الملكية الوطنية والإقليمية لعملية إصلاح القطاع الأمني والعمل في اتجاه أن تعتمد الجماعة الاقتصادية إعلانا سياسيا وخطة عمل إقليمية بشأن إصلاح القطاع الأمني بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

١٥ - وفيما يتصل بتغير المناخ، سيواصل المكتب تشجيع الأخذ باستجابة وقائية منهجية للنزاعات الناجمة عن عوامل مناخية في المنطقة، وذلك بالاستعانة بقدراته على إقامة علاقات تواصل لحشد الدعم من الجهات المانحة لغرض تمويل المشاريع البيئية الضخمة العابرة للحدود.

١٦ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: توطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز القدرة دون الإقليمية على الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والتصدي لتهديدات السلام والأمن في غرب أفريقيا	(أ) '١' الاستجابة المستدامة لطلبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الدول الأعضاء فيها للمساعي الحميدة للأمم المتحدة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	النسبة المئوية الفعلية لعام ٢٠٠٨: ١٠٠ في المائة
	النسبة المئوية المقدّرة لعام ٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة
	النسبة المئوية المستهدفة لعام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة
	’٢‘ زيادة النسبة المئوية للقوات الاحتياطية المنتدبة والمدربة والمجهزة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	النسبة المئوية الفعلية لعام ٢٠٠٨: ٢٠ في المائة
	النسبة المئوية المقدّرة لعام ٢٠٠٩: ٢٥ في المائة
	النسبة المئوية المستهدفة لعام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة
	’٣‘ قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتماد وتنفيذ استراتيجية وآليات دون إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	المقياس الفعلي لعام ٢٠٠٨: اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات
	المقياس المقدّر لعام ٢٠٠٩: اعتماد خطة تشغيلية وآلية للرصد والتقييم لمكافحة الاتجار بالمخدرات
	المقياس المستهدف لعام ٢٠١٠: إنشاء وتشغيل آلية إقليمية لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة
	’٤‘ زيادة عدد الاستراتيجيات دون الإقليمية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي بوصفه تهديدا للسلام في غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	الرقم المقدّر لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ١

النواتج

- إسداء المشورة للجماعة الاقتصادية بشأن تنفيذ إطارها لمنع نشوب النزاعات والوقاية منها مع التركيز على الأمن والإنذار المبكر والانتخابات
- إعداد تقريرين أحدهما عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والثاني عن التهديدات العابرة للحدود والتهديدات الشاملة لعدة قطاعات للسلام والأمن في غرب أفريقيا

- بذل مساع حميدة وجهود وساطة مشتركة بين المكتب والجماعة الاقتصادية وبعثاتهما بهدف التصدي للأزمات الناشئة أو المحتمل نشوؤها في المنطقة
- نشر دراسة عن التهديدات الشاملة لعدة قطاعات للسلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد أربعة اجتماعات للممثلين الخاصين للأمين العام وأربعة اجتماعات لقادة القوات ببعثات السلام في غرب أفريقيا بشأن مسائل الدفاع والأمن الشاملة لعدة قطاعات
- عقد اجتماعات فصلية لإحاطة الصحفيين بمسائل السلام والأمن في غرب أفريقيا وبتأثير الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجتها
- إسداء المشورة من الخبراء للجماعة الاقتصادية وتقديم الدعم إليها لتقييم قدرات قوتها الاحتياطية وإجراء تدريبات على بناء القدرة والتدريب
- تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية للجماعة الاقتصادية بشأن تنفيذ خطة عملها الإقليمية من أجل التصدي لتنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا، ولا سيما إنشاء وتنفيذ آلية الجماعة الاقتصادية وأمانتها لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة على الصعيد الإقليمي
- تقديم المشورة إلى الجماعة الاقتصادية بشأن وضع استراتيجية دون إقليمية عن الأمن الغذائي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا	(أ) '١' زيادة عدد بروتوكولات الجماعة الاقتصادية المستكملة بشأن الحوكمة الرشيدة والمقدمة للدول الأعضاء فيها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالعلاقات المدنية – العسكرية وإصلاح القطاع الأمني مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق الرقم المقدّر لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ١ '٢' زيادة عدد البلدان في غرب أفريقيا التي تعتمد قواعد سلوك للأحزاب السياسية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر الرقم المقدّر لعام ٢٠٠٩: ٢ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة عدد بلدان غرب أفريقيا التي تفي بمتطلبات الإبلاغ في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	الرقم المقدّر لعام ٢٠٠٩: ١
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣
	’٤‘ زيادة عدد بلدان جنوب أفريقيا التي تنفّذ برامج التوعية بحقوق الإنسان لفترة ما قبل الانتخابات
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	الرقم المقدّر لعام ٢٠٠٩: ٢
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣

النواتج

- عقد مؤتمر دون إقليمي واحد وحلقة عمل دون إقليمية واحدة لبناء قدرات التعامل مع مسائل حقوق الإنسان التي تنشأ لدى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والأوساط الأكاديمية المعنية بحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، بهدف تيسير إدماج حقوق الإنسان في صلب عملها
- نشر ورَقتي مسائل لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عن بُعد الحماية إزاء تغير المناخ، ودور المرأة في جهود بناء السلام في غرب أفريقيا
- إسداء المشورة والمساندة التقنية للفريق العامل المشترك بين المؤسسات ولجنة التوجيه المعنيَين بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا
- إسداء المشورة الفنية والتقنية لأصحاب المصلحة الوطنيين في غرب أفريقيا لتنظيم ثلاثة مؤتمرات لموظفي الانتخابات الوطنيين ومنظمات المجتمع الوطني بشأن التوعية بحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل الانتخابات
- إسداء المشورة لاتحاد نهر مانو بشأن تنفيذ خطة عمله المتعلقة بحقوق الإنسان
- تنظيم اجتماع دون إقليمي للخبراء بشأن استعراض بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحوكمة

- إسداء المشورة لحكومات دول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ قرارَي مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وتقديم التقارير بشأنهما إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
- تنظيم مؤتمر دون إقليمي عن دور القطاع الأمني في العمليات الديمقراطية في غرب أفريقيا
- إصدار مواد بشأن تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتسامح خلال العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا

العوامل الخارجية

١٧ - يقوم تحقيق الهدف على افتراض ما يلي: (أ) أن تحقق الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مجتمعة على غرب أفريقيا نتائج إيجابية وألاّ يزيد تفاقم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة دون الإقليمية؛ و (ب) أن يشارك أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين وشركاؤهم وأحزابهم بفعالية في الأنشطة المشتركة، بما يتسق والأهداف النهائية لهذه الأنشطة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٣٧,٨	١٨٣,٦	٥٤,٢	١٨٣,٤	-	١٦١,٧	٢١,٧
تكاليف الموظفين المدنيين	٤ ٩٩٢,١	٥ ١٠٧,٢	(١١٥,١)	٣ ٢٣٢,٦	-	٢ ٥٩٣,٥	٦٣٩,١
التكاليف التشغيلية	٥ ٨٤٧,١	٥ ٣٨٩,٣	٤٥٧,٨	٣ ٥٥٠,١	٩٩,٢	٢ ٩٥٩,٢	٥٩٠,٩
المجموع	**١١ ٠٧٧,٠**	**١٠ ٦٨٠,١**	**٣٩٦,٩**	**٦ ٩٦٦,١**	**٩٩,٢**	**٥ ٧١٤,٤**	**١ ٢٥١,٧**

١٨ - يبلغ صافي الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٠ ما مجموعه ١٠٠ ٩٦٦ ٦ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٤٤١ ٧ دولار) وتشمل تكاليف وظيفتين لمستشارين عسكريين (٤٠٠ ١٨٣ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل ملاك الوظائف التكميلية البالغ عددها ٣٢ وظيفة كما هو مبين تفصيليا في الجدول أدناه، وتشمل وظيفة جديدة من الرتبة مد-١ ووظيفة جديدة من فئة الخدمة الميدانية (٦٠٠ ٢٣٢ ٣ دولار)؛ وخدمات الخبراء والمستشارين (٥٠٠ ١٧٥ دولار)؛ والسفر الرسمي (٢٠٠ ٥٣٠ دولار)؛ والاحتياجات

التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٢٣٧ دولار) والنقل البري (٤٠٠ ٤٥ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ١٣٨ ٢ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٢٣٦ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٧٤ دولار) ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٤٠٠ ١١١ دولار).

١٩ - وتعزى زيادة الاحتياجات لعام ٢٠١٠ في المقام الأول إلى زيادة عدد وظائف الموظفين الدوليين، مضافا إليها أثر الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل وتطبيق معدل شغور أدنى قدره ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ مقارنة بمعدل بلغ ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ للموظفين الدوليين، وتطبيق متوسط أعلى لمستوى الرتب المدرجة في الميزانية بالنسبة للموظفين الوطنيين، وزيادة الاحتياجات التشغيلية التي تستند في المقام الأول إلى معدلات تعاقدية جديدة لاستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين بعد انتهاء العقد الحالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٠ - ويُعزى الرصيد الحر المتوقع في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أساسا إلى انخفاض تكاليف وقود الطائرات عما كان مدرجا في الميزانية.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١	-	-	١	٢	٥	١	-	**١٠**	٤	١	**١٥**	٢	١٢	١	٣٠
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١	-	-	٢	٢	٥	١	-	**١١**	٦	-	**١٧**	٢	١٢	١	٣٢
التغيير	-	-	-	**١**	-	-	-	-	**١**	**٢**	(١)	**٢**	-	-	-	**٢**

٢١ - بالإضافة إلى ملاك الموظفين الموافق عليه لعام ٢٠٠٩ البالغ ٣٠ وظيفة، يُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين وهما مدير/رئيس أركان (مد-١) وموظف للامتثال التقني/المراقبة الجودة (الخدمة الميدانية).

٢٢ - ويكون المدير/رئيس الأركان مسؤولا عن الإدارة الفنية العامة والبرامجية والمالية والإدارية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة للأمم المتحدة لكفالة التوجيه الفعال والإدارة المتكاملة لجميع الأنشطة وفقا لولايات البعثة.

٢٣ - ويتولى موظف الامتثال التقني/مراقبة الجودة (الخدمة الميدانية) مراقبة الجودة فيما يتعلق بالطيران من خلال القيام بعمليات تفتيش منتظمة وإنشاء أدوات الرصد اللازمة لمراقبة الطائرات وأطقمها والعمليات والتراخيص والصيانة والإجراءات والتدريب تمشيا مع دليل الطيران في إدارة عمليات حفظ السلام ومعايير الطيران المعتمدة في الأمم المتحدة.

٢٤ - ونتيجة اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك مواءمة شروط الخدمة، يقترح تحويل وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية.

باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(٦٠٠ ٩٩١ ١٧ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٥ - لجمهورية أفريقيا الوسطى تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة المتكررة. ومنذ استقلالها في عام ١٩٦٠، أزيح أربعة رؤساء سابقين من أصل خمسة عن السلطة بوسائل غير دستورية. وخلال العقد الماضي، بذلت الأمم المتحدة جهودا مباشرة ومستمرة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد، من خلال نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى) من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٠.

٢٦ - وفي أعقاب سلسلة من أعمال التمرد العنيفة التي قامت بها القوات المسلحة في البلد في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد حلّت هذه البعثة محل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وهي قوة إقليمية لحفظ السلام. وقد يسّرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ناجحة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، على التوالي.

٢٧ - وفي القرار ١٢٧١ (١٩٩٩)، قرر مجلس الأمن أن يعقبَ بعثةَ الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجودٌ للأمم المتحدة لبناء السلام في البلد بعد انتهاء النزاع. واقترح الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1235) الطرائقَ المتعلقة بهذا الوجود لمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تذليل التحديات الأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد. وأُنشئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٩، تركّزت ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/733)، على المهام التالية: (أ) مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل واتفاقات السلام التي وقّعتها الحكومة في عام ٢٠٠٨ مع حركات التمرد في البلد؛ (ب) دعم النشاط الذي تقوم به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (ج) المساهمة في تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز الشفافية في الحوكمة السياسية والاقتصادية؛ (د) تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ (هـ) تقديم المساعدة وتنسيقها، حسب الاقتضاء، للإعداد لانتخابات موثوقة وشفافة تجري في عام ٢٠١٠؛ (و) مواصلة دعم العمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٩ - وقد وضعت جمهورية أفريقيا الوسطى على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بناء على طلب من مجلس الأمن، نتيجة الاهتمام الذي أعربت عنه السلطات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقبل مشاركة لجنة البرنامج والميزانية، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أن يقدم توصيات بشأن كيفية تنقيح ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن تكوين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري، بغية تقديم الدعم الفعال للعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام. وفي وقت لاحق، أي في تموز/يوليه ٢٠٠٨، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بجمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة إدارة الشؤون السياسية، لاستعراض أولويات الأمم المتحدة وأنشطتها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد قام الفريق ببعثة مشتركة بين الوكالات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أكتوبر ٢٠٠٨. وأبلغ الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2008/733)، بعزمه على إعداد مقترحات بشأن إنشاء وجود متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي رسالة من رئيس المجلس إلى الأمين العام مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/809)، طلب أن تقدم التوصيات بشأن إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المجلس في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٠ - وفي رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/128)، أوصى الأمين العام بأن يحل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مبدئيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بولاية وهيكل منقحين. وفي بيان رئاسي صدر في ٧ نيسان/

أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، أيد مجلس الأمن توصية الأمين العام، وطلب منه كفالة أن يتم الانتقال إلى المكتب المتكامل الجديد بشكل سلس في أقرب وقت ممكن، من خلال جملة أمور منها تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام في وقت مبكر. وقد تولت سهل – ورك زيوديه الممثلة الخاصة للأمين العام المعينة حديثا لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مهامها الجديدة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣١ - وفي عام ٢٠١٠، سيقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بالمهام التالية:

(أ) تقديم المساعدة في الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار، لا سيما من خلال دعم الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية؛

(ب) المساعدة في إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساءلة؛

(هـ) التنسيق الوثيق مع لجنة بناء السلام ودعم عملها، وكذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام؛

(و) تبادل المعلومات والتحليلات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

(ز) المساعدة على كفالة معالجة مسألة حماية الطفل على الوجه الصحيح لدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل منها دعم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقا للقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٢ - وفي عام ٢٠١٠، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل بشكل وثيق مع الوكالات والبرامج ضمن فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي،

ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال فريق إدارة الأمن، واجتماعات التنسيق والأفرقة والمجموعات المواضيعية. كما ستقيم البعثة علاقات عمل وثيقة في المسائل الشاملة (الخدمات المشتركة المتعلقة بالأمن والخدمات الطبية) والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، بشأن المسائل المتصلة بالأمن عبر الحدود بعقد اجتماعات ثنائية.

٣٣ - وبتنسيق وثيق مع الحكومة وبدعم وتوجيه من مكتب دعم بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيقوم المكتب بتسهيل تنفيذ خطة للأولويات الوطنية حصلت على تمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لمشاريع في مجالات رئيسية في سياق عملية توطيد السلام الجارية.

٣٤ - وسيعمل المكتب أيضا بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تحتفظ بقوة حفظ سلام دون إقليمية قوامها ٥٠٠ جندي، وهي بعثة دعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (ميكوباكس ١).

٣٥ - ومن خلال مختلف الآليات والمنتديات، سيتعاون المكتب في مجالات عمله الفني مع الدول الأعضاء الموجودة على الأرض وسلطات الدول المجاورة.

٣٦ - وسيسهل المكتب مختلف مهام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يساعدها في تنفيذ مهمتها المتمثلة في خلق الظروف الأمنية اللازمة للاضطلاع بأنشطة إنسانية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧).

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٣٧ - من المفترض أن يمنح مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ولاية لمدة سنة واحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن المفترض أيضا أن توفر الموارد المقدمة من وكالات

الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عندما تستخدم من خلال تعاون مخطط بين الوكالات، تكاملا وتآزرا في المجالات الفنية ومجالات الدعم على حد سواء.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٠، سيساعد المكتب الحكومة في تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، فضلا عن اتفاق السلام الشامل الموقع بين الحكومة والجماعات السياسية والعسكرية في عام ٢٠٠٨. وسيتم إنشاء أربعة مكاتب فرعية للمكتب المتكامل في بامباري وبوار وبوسانغوا وبيراو لدعم بسط الدولة سلطتها على الأقاليم وكذلك لمواكبة تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحركات المتمردة النشطة في هذه الأجزاء من البلد، ومنع العودة إلى النزاع. وسيقوم المكتب المتكامل أيضا بتعبئة الموارد لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز حسن الإدارة السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان والتشجيع على زيادة مشاركة المجتمع المدني بمزيد من الفعالية لمعالجة التحديات المتعددة التي يواجهها البلد، بما في ذلك الإصلاح الجاري في قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠. وسيتم وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للأمم المتحدة لضمان أن يؤدي وجود الأمم المتحدة في هذا البلد إلى معالجة التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كامل، ودعم مختلف البرامج والأنشطة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام.

٣٩ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨ في جمهورية أفريقيا الوسطى بما في ذلك الإصلاحات الإدارية والعمليات الانتخابية	(أ) '١' انخفاض عدد الانتهاكات لمختلف اتفاقات السلام الموقعة بين الحكومة والجماعات المتمردة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٥ الهدف لعام ٢٠١٠: صفر '٢' إجراء الانتخابات ضمن المهلة الدستورية المحددة وفقا للتوصيات ذات الصلة الواردة في الحوار السياسي الشامل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية
	’٣‘ زيادة عدد عمليات مراجعة الحسابات المستقلة للمؤسسات الحكومية على النحو الذي أوصى به الحوار السياسي الشامل
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٧
	’٤‘ إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد باعتماد قانون من قبل الهيئة التشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١

النواتج

- تقديم المشورة إلى لجنة المتابعة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الحوار السياسي الشامل
- بذل المساعي الحميدة والوساطة في المنازعات التي تجري بين أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية وقادة المجتمع المدني، وهي منازعات تهدد تنفيذ توصيات الحوار
- اجتماعات أسبوعية رفيعة المستوى يعقدها الممثل الخاص للأمين العام مع القادة السياسيين والمجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية
- تنظيم أربع مناسبات للتوعية والمشورة بشأن آليات تشجيع الحوار وثقافة التسامح والسلام والمصالحة الوطنية وبناء الثقة بين أعضاء الأحزاب السياسية والبرلمانيين والموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني
- إجراء مشاورات شهرية مع مجموعة الشركاء الخارجيين الرئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وبعثة توطيد السلام في جمهورية

أفريقيا الوسطى، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والاتحاد الأفريقي، لتنسيق تعبئة الموارد من أجل إعادة البناء الوطني والتنمية، ولإشراكها في تنفيذ توصيات الحوار

- عقد اجتماعات ربع سنوية مع ممثلي البلدان المجاورة المتضررة من جراء انعدام الأمن عبر الحدود بشأن تعزيز التعاون ومعالجة التهديدات الناجمة عن الجماعات المسلحة، بما في ذلك عصابات السطو على الطرق السريعة
- تقديم تقريرين إلى مجلس الأمن
- عقد أربعة اجتماعات للتعاون بين البعثات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتبادل المعلومات والتحليلات بشأن القضايا الفنية والتشغيلية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك التهديدات الناشئة للسلم والأمن في المنطقة
- تقديم المشورة إلى المسؤولين الرفيعي المستوى في حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال عقد اجتماعات شهرية، فضلا عن عقد اجتماعات مع السلطات المحلية من خلال الوجود الميداني بشأن الحاجة إلى كفالة عمل المؤسسات الوطنية وفقا للقواعد الديمقراطية
- التشاور مع الشركاء الدوليين، من خلال اجتماعات شهرية، بشأن سبل مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى توطيد المؤسسات الوطنية وتحسينها
- العمل الوثيق مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين لتيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، بما في ذلك المشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام
- عقد حلقتين دراسيتين لتوعية الزعماء السياسيين وأعضاء المجتمع المدني بدور المرأة والشباب في توطيد السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- إجراء أربع زيارات ميدانية لتوعية قادة المجتمع المحلي بشأن مشاركة المرأة في صنع القرار وبشأن العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس
- عقد حلقة دراسية للبرلمانيات والقيادات النسائية عن المشاركة السياسية للمرأة ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس
- عقد حلقة عمل للمسؤولين في الوزارات الرئيسية في الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني بشأن تعميم المنظور الجنساني، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة في عملية بناء السلام، بما في ذلك الانتخابات، وتقديم المشورة إليهم في هذا الصدد
- تدريب ٤٠ صحفيا بشأن التغطية الإعلامية للانتخابات

- حملة إعلامية للترويج لإجراء حوار سياسي شامل، بما في ذلك إحاطات إعلامية شهرية تقدم إلى وسائل الإعلام المحلية، وبرامج إذاعية لمدة ٣٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وبرامج تلفزيونية لمدة ٣٠ دقيقة في الشهر، و ١ ٠٠٠ ملصق (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) و ٢٠٠٠ كراس (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ب) ’١‘ العدد الإجمالي للمقاتلين المتمردين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في جمهورية أفريقيا الوسطى مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: تسريح ٠٠٠ ٨ مقاتل ونزع سلاحهم الهدف لعام ٢٠١٠: تسريح ٠٠٠ ٨ مقاتل ونزع سلاحهم وإدماجهم ’٢‘ اعتماد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نظاما أساسيا عسكريا ينظم حجم القوات المسلحة وتكوينها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ١ ’٣‘ ازدياد مجموع جلسات المحاكمات التي أجرتها المحاكم الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ ’٤‘ ارتفاع مجموع السجون التي تم ترميمها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ اعتماد الهيئة التشريعية في جمهورية أفريقيا الوسطى قانون العقوبات الجديد مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ٢ (مدنيون، عسكريون)
	’٦‘ العدد الإجمالي للجنود الأطفال الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم وغيرهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: تسريح ٧٠٠ فرد من الأطفال الجنود ونزع سلاحهم الهدف لعام ٢٠١٠: تسريح ٧٠٠ فرد من الأطفال الجنود ونزع سلاحهم وإدماجهم

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ توصيات حلقة العمل الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن
- تولي رئاسة اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن قائمة المقاتلين السابقين، ومعسكرات المقاتلين السابقين وحملات التوعية
- عقد خمس حلقات عمل لقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن إصلاح قطاع الأمن
- عقد ثلاث حلقات عمل، بالشراكة مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للقضاة والمحامين بشأن المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بإقامة العدل
- رصد حقوق الإنسان في ٢٠ سجنا وزنزانة احتجاز تابعة للشرطة وإبلاغ السلطات القضائية على النحو المطلوب

- تقديم المشورة إلى اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح النظام القضائي في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعقد اجتماعات ربع سنوية، لجعل الإصلاحات مستوفية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم المشورة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تنفيذ ورصد خطة استراتيجية وطنية لتعزيز نظام العدالة
- تقديم المشورة إلى وزارة العدل بشأن تنسيق المعونة الدولية ودعم الجهات المانحة لقطاع العدالة بعقد اجتماعات ربع سنوية
- عقد اجتماع أسبوعي مع مسؤولي وزارة العدل، وموظفي المحاكم، والزعماء التقليديين، ونقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني لتقديم المشورة إليهم بشأن تعزيز إقامة العدل
- تقديم تدريب متخصص أثناء العمل إلى ١٠ قضاة ومدعين عامين ومحامي دفاع عن سيادة القانون والمساواة بين الجنسين وقضاء الأحداث والأخلاق والانضباط
- تقديم المشورة إلى نقابة المحامين والمنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء وتشغيل مكتب للمساعدة القانونية
- تقديم المشورة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ خطة تطوير السجون من خلال اجتماعات شهرية
- تقديم التوجيه والمشورة إلى خمسة من موظفي السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن السياسات والإجراءات الأساسية
- تنظيم دورة في مجال تدريب المدربين عن إدارة السجون لخمسة من ضباط السجون بالتعاون مع جميع الشركاء
- تدريب ١٠٠ من ضباط السجون على السياسات الأساسية للسجون وإدارتها والإجراءات المتبعة ومعاملة السجناء
- تنظيم حلقة دراسية مع الجهات المانحة لمناقشة الخطط الرامية إلى تحسين السجون وتعبئة الموارد
- تقديم المشورة إلى سلطات السجون الوطنية بشأن الإجراءات المالية والمتعلقة بالمخازن والميزانية والصحة والتغذية والأمن الغذائي ومكافحة المخدرات
- تدريب فريق الاستجابة السريعة للسجون في سجن واحد
- تنظيم زيارات تفتيشية شهرية بالتعاون مع سلطات السجن الوطنية لتقييم الأوضاع العامة

- تدريب موظفي السجون والسجناء في أحد السجون بشأن الصرف الصحي والمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأدوار والمسؤوليات
- تنفيذ برنامج إعادة تأهيل السجناء في أحد السجون
- حملة إعلامية لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك بث برامج إذاعية لمدة ٣٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استعادة سلطة الدولة في الأقاليم في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ج) '١' زيادة عدد مكاتب التأهيل في المقاطعات مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٨ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٢ الهدف لعام ٢٠١٠: ١٦ '٢' زيادة عدد مخافر الشرطة الوطنية والدرك في المقاطعات مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٦ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٤ الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٢

النواتج

- تقديم المشورة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن وضع خطة لاستعادة سلطة الدولة
- تدريب المسؤولين في حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أمور الحكومة المحلية والوطنية
- تنظيم أربع حلقات عمل للمسؤولين المحليين وفي المقاطعات وفي الحكومة الوطنية بشأن تقييم الاحتياجات وتعبئة الأموال من الجهات المانحة لاستعادة سلطة الدولة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان وزيادة احترامها في جمهورية أفريقيا الوسطى	(د) '١' زيادة عدد المقاطعات التي تقوم فيها منظمات حقوق الإنسان المحلية و/أو الوطنية برصد حالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير المتعلقة بها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٤ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٨ الهدف لعام ٢٠١٠: ١١ '٢' انخفاض عدد الأشهر منذ أن يتم الإبلاغ عن وقوع انتهاك لحقوق الإنسان واستعراضه من قبل السلطات الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣٦ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٢ الهدف لعام ٢٠١٠: ٦ '٣' ارتفاع عدد حالات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الهيئة القضائية واستعراضها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٤ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٤ الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٦ '٤' اعتماد خطة عمل وطنية من قبل الحكومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١
	’٦‘ زيادة عدد الاجتماعات المتعلقة بالعدالة الانتقالية لتعزيز توصيات الحوار الشامل وتوطيد السلام
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٢

النواتج

- تنظيم خمس حلقات عمل بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون للمنظمات المحلية غير الحكومية لأعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن في العاصمة والمقاطعات الأربع
- تقديم المشورة للحكومة، بما في ذلك تنظيم مشاورتين وطنيتين، للمساعدة في بناء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس
- تقديم المشورة للحكومة، بما في ذلك تنظيم حلقتين دراسيتين لتصميم وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان الوطنية
- رصد المحاكمات وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الهيئة القضائية وقوات الأمن لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب، والشروع في المتابعة على النحو المطلوب مع السلطات الوطنية
- الرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان استنادا إلى عدة رحلات ميدانية في أرجاء البلد
- تقارير شهرية عن انتهاكات حقوق الإنسان وتنفيذ صكوك حقوق الإنسان ومتابعتها مع السلطات الوطنية والمحلية، على النحو المطلوب
- تنظيم ست حلقات عمل عن حقوق الإنسان للجهات المعنية بإنفاذ القانون، وقوات الأمن، والمعهد الوطني لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان

- عقد أربعة اجتماعات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود
- تنظيم ثلاث حلقات عمل للسلطات القضائية الوطنية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- رصد مسألة الأطفال في التراعات المسلحة وفقا للقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) والإبلاغ على النحو المطلوب
- تنظيم مناسبات بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، للاحتفال باليوم الدولي للمرأة، والذكرى السنوية لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والحملة التي تستمر لمدة ١٦ يوما للنشاط ضد العنف ضد المرأة
- تنظيم ثلاث حلقات عمل للحكومة والمجتمع المدني لوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- تنظيم حملة إعلامية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك إصدار إحاطات إعلامية شهرية، وبث برامج إذاعية لمدة ٣٠ دقيقة في الشهر (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) و ٠٠٠ ١ كراسة (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) و ٢٠٠ ملصق (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)
- تنظيم ثلاث حلقات عمل للقادة السياسيين والمجتمع المدني بشأن العدالة الانتقالية

العوامل الخارجية

٤٠ - يتوقع أن يحقق المكتب أهدافه شريطة ما يلي: (أ) ألا يؤدي انعدام الأمن والاستقرار عبر الحدود في البلدان المجاورة إلى تعطيل عملية السلام؛ (ب) أن يظل أطراف التراع ملتزمين بالحوار السياسي الشامل؛ (ج) أن تكون هناك إرادة سياسية لدى الحكومة لتحديد الأولويات وتنفيذ جدول الأعمال المتفق عليه في مجال حقوق الإنسان؛ (د) أن تقدم الجهات المانحة المساعدة والتمويل إلى برامج حقوق الإنسان المطلوبة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	–	–	٢١٨,٨	–	–	٢١٨,٨
تكاليف الموظفين المدنيين	–	–	–	١٠ ٥٤٣,٠	–	–	١٠ ٥٤٣,٠
التكاليف التشغيلية	–	–	–	٧ ٢٢٩,٨	٣ ٢٦٢,٥	–	٧ ٢٢٩,٨
المجموع	**–**	**–**	**–**	**١٦ ٩٩١,٦**	**٣ ٢٦٢,٥**	**–**	**١٧ ٩٩١,٦**

٤١ - تغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ٦٠٠ ٩٩١ ١٧ دولار (إجماليه ١٠٠ ٢٩٩ ١٩ دولار) بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر وبدل الملبس، والاعتماد المخصص لتعويضات الوفاة والعجز (٨٠٠ ٢١٨ دولار) لاثنين من المستشارين العسكريين واثنين من مستشاري الشرطة، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل المخاطر (٠٠٠ ٥٤٣ ١٠) لإنشاء ١٥٧ وظيفة، وبدل الإقامة والسفر (٩٠٠ ٨٠ دولار) لموظفين اثنين مقدمين من الحكومة (مستشاران في شؤون السجون)، ومستشارين للتدريب (٩٠٠ ٨٠ دولار) ، وسفر الموظفين (٢٠٠ ٦٠٣ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٩٣٢ ١ دولار)، وصيانة وتشغيل ٥٢ مركبة (٨٠٠ ٠٠٨ ١ دولار)، واستئجار وسائل نقل جوي (٣٠٠ ٢٣٩ دولار) ، وإنشاء شبكة اتصالات وصيانتها (٧٠٠ ٩٠٦ ١ دولار)، وشبكة لتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٦٦٨ دولار)، والمساهمة في المستوصف التابع للأمم المتحدة وفي الإجلاء الطبي (٠٠٠ ٧٦ دولار) وخدمات ولوازم ومعدات أخرى (٢٠٠ ٦٣٢ دولار).

٤٢ - تمت تغطية الاحتياجات اللازمة لبدء أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عام ٢٠٠٩ من الاعتمادات المخصصة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المقترح لعام ٢٠١٠	–	١	١	١	٥	١٠	٧	١	**٢٦**	**٣٧**	–	**٦٣**	**١٢**	**٧٧**	**٥**	**١٥٧**

٤٣ - سيضم مجموع الملاك التكميلي للوظائف المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٥٧ موظفا (٦٣ موظفا دوليا و ٨٩ موظفا وطنيا وخمسة من متطوعي الأمم المتحدة)، وسيرأسه ممثل خاص للأمين العام برتبة أمين عام مساعد تدعمه وحدة تخطيط استراتيجي وتنسيق وأربع وحدات وأقسام فنية تركز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وإنشاء مراكز للتنمية. ويرد أدناه بيان تفصيلي لملاك الموظفين التكميلي المقترح.

الوظائف الفنية (٥٥ وظيفة)

٤٤ - تشمل الوظائف الفنية ما يلي:

(أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام (١٤ وظيفة): سيتولى المكتب المباشر لممثل الأمين العام مسؤولية إدارة البعثة عموما، بما في ذلك تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتألف من الممثل الخاص للأمين العام (أمين عام مساعد)، ونائب الممثل الخاص للأمين العام (مد-٢)، ورئيس هيئة الأركان (مد-١)، وموظف أقدم للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق (ف-٥)، ومساعد خاص (ف-٤)، ومستشار الشؤون الجنسانية (ف-٤)، وموظف لشؤون حماية الأطفال (ف-٤)، وموظف تخطيط (ف-٤)، وموظف للشؤون الجنسانية (موظف وطني)، وأربعة مساعدين إداريين (فئة الخدمة الميدانية) وسائق (الرتبة المحلية)؛

(ب) قسم حقوق الإنسان والعدالة (٢٣ وظيفة): يتولى القسم رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات المتعلقة بها، وتوجيه اهتمام السلطات إلى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والتوصية بالإجراءات ذات الصلة، وإجراء التدريب بشأن حقوق الإنسان وأنشطة بناء القدرات. ويتألف من موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان (ف-٥)، وأربعة

موظفين لشؤون حقوق الإنسان (موظف برتبة ف-٤، وموظف برتبة ف-٣، وموظف برتبة ف-٢، ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، وموظف للشؤون القضائية (ف-٤)، وموظفين اثنين لشؤون السجون (موظف ف-٤ وموظف وطني)، ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية)، ومساعدين إداريين اثنين (الرتبة المحلية) في بانغي وثمانية موظفين لشؤون حقوق الإنسان (أربعة موظفين وطنيين، وأربعة من متطوعي الأمم المتحدة)، وأربعة مساعدين إداريين (الرتبة المحلية) في المكاتب الإقليمية؛

(ج) قسم الشؤون السياسية (١٠ وظائف): سيساعد القسم الجهود الوطنية والمحلية في تعزيز التنفيذ السلس والكامل لتوصيات الحوار السياسي الشامل، ولا سيما من خلال دعم الإصلاحات في الحوكمة والعمليات الانتخابية وتسهيل الجهود الرامية إلى استعادة سلطة الدولة على كامل التراب الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويتألف من موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، وأربعة موظفين للشؤون السياسية (موظف برتبة ف-٤ وثلاثة موظفين برتبة ف-٣) ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) في بانغي وأربعة موظفين للشؤون المدنية (موظف وطني) في المكاتب الإقليمية؛

(د) وحدة مؤسسات قطاع الأمن (ثلاث وظائف): سوف تقود الوحدة جهود البعثة الرامية إلى تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن، وفي تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووفقا لولاية مجلس الأمن، ستقدم الوحدة المشورة الاستراتيجية والدعم في مجال بناء القدرات لمؤسسات الأمن الوطني، وستقدم المشورة بشأن الآثار العسكرية والأمنية المترتبة على التطورات الداخلية ودون الإقليمية، وسوف تتولى التنسيق مع المسؤولين الأمنيين في بعثة دعم السلام لمجلس السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وسوف تتألف من موظف أقدم لإصلاح قطاع الأمن (برتبة ف-٥) ، وموظف لشؤون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-٣) ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية)؛

(هـ) وحدة الإعلام (خمس وظائف): وفقا للولاية التي منحها مجلس الأمن، ستكون الوحدة مسؤولة عن الترويج لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، سوف تواصل حملة التوعية بشأن السلام، التي بدأها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموجهة لسكان البلد، وستدعم أيضا وسائل الإعلام المحلية. وستضم ثلاثة موظفين لشؤون الإعلام (موظف برتبة ف-٤، وموظف برتبة ف-٣ وموظف وطني)، ومساعد لشؤون المواد السمعية البصرية (الرتبة المحلية) ومساعد إداري (الرتبة المحلية).

العنصر الإداري (٥٨ وظيفة)

٤٥ - ستدعم الإدارة العمليات الفنية في مقر البعثة وفي الميدان، وستشتمل على الإدارة العامة، والشؤون المالية وشؤون الميزانية، والموارد البشرية، والمشتريات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمرافق والمستودع، وكذلك وظائف النقل على النحو المبين أدناه:

(أ) مكتب رئيس شعبة دعم البعثات (خمس وظائف): رئيس مكتب دعم البعثات (ف-٥) وموظف من فئة الخدمات العامة (الخدمة الميدانية) ومساعد شؤون الاستلام والتفتيش (الرتبة المحلية) ومساعد للمستودع (الرتبة المحلية) ومساعد إداري (الرتبة المحلية)؛

(ب) وحدة المالية والميزانية (ست وظائف): موظف لشؤون الميزانية والمالية (ف-٣) ومساعدان ماليان (الخدمة الميدانية) وثلاثة مساعدين ماليين (الرتبة المحلية)؛

(ج) وحدة الموارد البشرية (خمس وظائف): موظف للموارد البشرية (الخدمة الميدانية) وموظف معاون للموارد البشرية (موظف فني وطني) ومساعد للموارد البشرية (الخدمة الميدانية) ومساعدان للموارد البشرية (الرتبة المحلية)؛

(د) وحدة المشتريات (ثلاث وظائف): موظف مشتريات (الخدمة الميدانية) ومساعد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية) ومساعد لشؤون المشتريات (الرتبة المحلية)؛

(هـ) قسم الخدمات التقنية، يرأسه رئيس الخدمات التقنية (ف-٤) الذي يدعمه مساعد إداري (الرتبة المحلية)، ويشرف على الوحدات التالية:

'١' وحدة إدارة المرافق (أربع وظائف): موظف لإدارة المرافق (الخدمة الميدانية) وكهربائي (الرتبة المحلية)، ومساعد لشؤون الإمدادات (الرتبة المحلية) وأخصائي تدفئة وتهوية وتبريد (الرتبة المحلية)؛

'٢' وحدة النقل (١١ وظيفة): موظف نقل (الخدمة الميدانية) ومساعد لشؤون النقل (الخدمة الميدانية) وخمسة سائقين (الرتبة المحلية) ومشغل مضخة وقود (الرتبة المحلية) وثلاثة ميكانيكيي مركبات (الرتبة المحلية)؛

'٣' وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ثماني وظائف): موظف لنظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية) ومساعد للاتصالات (الخدمة الميدانية) ومساعد لتكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية) ومساعد لتكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية) وأربعة مشغلي مقسم هاتفي (الرتبة المحلية)؛

(و) المكاتب الميدانية (١٤ وظيفة): أربعة كهربائيين (الرتبة المحلية) وأربعة ميكانيكيي مركبات (الرتبة المحلية) وأربعة سائقين (الرتبة المحلية) ومساعدان للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية).

السلامة والأمن (٤٤ وظيفة)

٤٦ - سيتولى قسم السلامة والأمن مسؤولية ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها في منطقة البعثة، وسوف يتكون مما يلي:

(أ) مكتب كبير ضباط الأمن (وظيفة واحدة): يتألف من كبير ضباط الأمن (ف-٤) ونائب كبير ضباط الأمن (ف-٣) ومساعد لشؤون الأمن (الرتبة المحلية)، وكلهم موفدون من إدارة السلامة وتحت إشراف إدارة العقود في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساعد إداري (الخدمة الميدانية) موفد من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ب) وحدة الاتصالات في حالات الطوارئ (ست وظائف): أخصائي لاسلكي (الخدمة الميدانية) وخمسة عمال لاسلكي (الرتبة المحلية)؛

(ج) وحدة مراقبة الدخول والتصدي للطوارئ (تسع وظائف): ثلاثة ضباط أمن (الخدمة الميدانية) وستة مساعدين لشؤون الأمن (الرتبة المحلية)؛

(د) وحدة الحماية المباشرة (ثماني وظائف): خمسة ضباط حماية مباشرة (الخدمة الميدانية) وثلاثة سائقي حماية مباشرة (الرتبة المحلية)؛

(هـ) قسم خدمات الأمن (ثماني وظائف): ضابط أمن (الخدمة الميدانية) ومساعدان لشؤون الأمن (الرتبة المحلية) ومساعد لشؤون السلامة من الحرائق (الرتبة المحلية)، ومحققان (الخدمة الميدانية) ومساعدان في شؤون التحقيق (الرتبة المحلية)؛

(و) المكاتب الميدانية (١٢ وظيفة): أربعة مشرفي أمن إقليمي (الخدمة الميدانية) وثمانية مساعدين لشؤون الأمن (الرتبة المحلية).

جيم – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

(٦٠٠ ٠١٦ ١٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٧ – طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٣ من قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، إلى الأمين العام إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا – بيساو ليخلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، حسبما أوصى به الأمين العام في تقريره (S/2009/302)، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ليضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا – بيساو؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون احتراما تاما؛

(ج) دعم السلطات الوطنية من أجل وضع أنظمة للشرطة وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية تتسم بالفعالية والكفاءة؛

(د) دعم إجراء حوار سياسي جامع وتحقيق المصالحة الوطنية؛

(هـ) تقديم الدعم والمساعدة على الصعيدين الاستراتيجي والتقني لحكومة غينيا – بيساو في مجال إعداد تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وتنسيقه؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالأطفال؛

(ز) دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ح) الاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، ودعم إضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون؛

(ط) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ي) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في سياق الجهود التي يبذلونها للمساهمة في إحلال الاستقرار في غينيا - بيساو؛

(ك) المساعدة على حشد المساعدة الدولية.

٤٨ - أكد مجلس الأمن الحاجة إلى توافر الخبرة المناسبة لكفالة قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بتنفيذ ولايته بفعالية وكفاءة؛ وأكد كذلك أهمية إنشاء مكتب متكامل تكاملا تاماً، يتولى تنسيق الاستراتيجيات والبرامج بفعالية بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبين الأمم المتحدة والجهات الدولية المانحة، وبين المكتب المتكامل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لكفالة سلاسة عملية الانتقال من مكتب دعم بناء السلام إلى المكتب المتكامل الجديد.

٤٩ - وقد نُشر فريق من ستة خبراء من قدرات شرطة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو في الفترة من ٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للمساعدة في التحضير لاضطلاع البعثة بدور موسع ذي أبعاد متعددة في مجالي الشرطة وإنفاذ القانون بكاملهما. وإذ أخذ فريق القدرات الشرطية الدائمة في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التابعة لوحدة دعم إصلاح قطاع الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وبعثة التقييم التقني التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فقد وضع إطارا استراتيجيا لمشاركة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في المسائل المتعلقة بالشرطة وإنفاذ القانون، وذلك بالتشاور مع السلطات في غينيا - بيساو والشركاء الدوليين، بهدف تعزيز المؤسسات وتمتين القدرات في مجالات تشمل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأمن العام وأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية.

٥٠ - وتتمثل رؤية الأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو في جعلها بيئة مستقرة في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تفضي إلى توطيد السلام والإعمال الكامل لحقوق الإنسان. وسيجمع المكتب المتكامل الجديد المقومات السياسية والأمنية والتنموية والمتعلقة بحقوق الإنسان في إطار رؤية مشتركة تقوم على نهج قائم على حقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني وتعزيز سيادة القانون.

٥١ - وسيقوم بتنفيذ الأنشطة مجموعة من الموظفين المدنيين التابعين للمكتب المتكامل والأفراد المقدمين من الحكومة (الجيش والشرطة). وعلى وجه الخصوص، سيوظف المكتب

المتكامل مساعيه الحميدة لتشجيع السلطات الوطنية على إرسال إشارات إيجابية توحي بالالتزام بالحوار السلمي والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني وإصلاح الإدارة العامة، والانخراط فيها. وسيواصل المكتب المتكامل توجيه النداءات إلى شركاء البلد الإنمائيين من أجل زيادة المساعدات المالية لغينيا - بيساو، مشددا على الحاجة إلى دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥٢ - سيواصل المكتب المتكامل العمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء الآخرين، لضمان تقديم الدعم لإصلاح القطاع الأمني، والخطة التشغيلية لمكافحة المخدرات، وورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٥٣ - علاوة على ذلك، سيتعاون المكتب المتكامل تعاونا وثيقا مع جميع البعثات الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن المتوقع أيضا زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، فضلا عن الجهة المانحة المتعددة الأطراف الرئيسة للبلد، وهي الاتحاد الأوروبي، في مجالات إصلاح القطاع الأمني، وخاصة في متابعة مؤتمر برايا بشأن إصلاح القطاع الأمني. وسيشارك المكتب المتكامل أيضا في المبادرات الإقليمية للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وسوف تستمر جهود التعاون في عام ٢٠١٠ في جملة مجالات فيها ما يلي:

(أ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في كلا المجالين السياسي والإداري للاجتماعات المشتركة المتعلقة بالمسائل المتداخلة من قبيل الانتخابات والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(ب) التعاون المتواصل مع إدارة عمليات حفظ السلام في مجالات إصلاح الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون ونظام العدالة؛

(ج) التعاون المتواصل في مجالات دعم التدريب واللوجستيات والطيران على أساس تقاسم التكاليف مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛

(د) التعاون المستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستفادة من الخدمات المشتركة من قبيل أماكن المكاتب والمرافق الطبية والأمنية، وكذلك في مجال إصلاح نظام العدالة؛

(هـ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في تسهيل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر؛

(و) التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسهيل تنفيذ البرامج التي تهدف إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ز) الأنشطة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ح) التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

٥٤ - سيتلقى المكتب المتكامل التوجيه الفني والدعم التشغيلي من الأمانة العامة، وفي المقام الأول من إدارة الشؤون السياسية، وكذلك من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٥٥ - سينفذ المكتب المتكامل أنشطته مع فريق الأمم المتحدة القطري بطريقة متكاملة. وسيكوّن المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري رؤية مشتركة بشأن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المتعلقة بغينيا - بيساو، وسيضع إطارا استراتيجيا متكاملا لتوحيد عملهم المتعلق بتوطيد السلام في إطار مجموعة محدودة من الأولويات والإجراءات المتسلسلة المصحوبة بنقاط مرجعية لقياس التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتوطيد السلام في غينيا - بيساو. وسيجري وضع هذا الإطار الاستراتيجي من خلال وحدة التخطيط الاستراتيجي التي يشترك في دعمها بالموظفين كل من المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، وسيقوم برصده فريق السياسات الاستراتيجية الذي سيضم قيادة المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيجري تعزيز المبادرات المشتركة بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التالية: (أ) تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني ونظام العدالة؛ (ب) تقديم الدعم لانخراط لجنة بناء السلام في الأنشطة المتعلقة بغينيا - بيساو، (ج) المصالحة الوطنية والحوار السياسي؛ (د) تعزيز مؤسسات الدولة والمجتمع المدني؛ (هـ) مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ (و) مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ (ز) حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ (ح) تعميم المنظور الجنساني والتوعية (قرارا مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن)؛ (ط) التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

٥٦ - وترد أدناه أهداف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تحقيق بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز نظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو	(أ) '١' عدد الصكوك القانونية الأساسية المنشأة فيما يتعلق بنظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون التي تم إصلاحها، وقوانين إصلاح الوزارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية الوطنية الشعبية والحكومة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: أربعة صكوك قانونية '٢' زيادة مجموع النسبة المئوية الممولة لصناديق المعاشات التقاعدية وإعادة الإدماج لقوات الدفاع والأمن مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٠ في المائة '٣' تخفيض عدد الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في نظام الشرطة والأمن الداخلي بغينيا - بيساو مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: تسع دوائر التقديرات لعام ٢٠٠٩: تسع دوائر الهدف لعام ٢٠١٠: أربع دوائر '٤' إنشاء مراكز شرطة نموذجية ضمن مفهوم الشرطة المجتمعية في بيساو، وزيادة عدد مراكز الشرطة العاملة في غينيا - بيساو مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: مركز شرطة نموذجي واحد في بيساو وثلاثة مراكز شرطة عاملة في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ زيادة العدد الكلي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم جمعها وتدميرها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٦٠٠ قطعة سلاح
	’٦‘ زيادة العدد الإجمالي لقدامى المحاربين في القوات المسلحة الذين تم تسريحهم مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر، لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥٠٠ موظف دفاع مدني الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ ١ موظف دفاع مدني
	’٧‘ زيادة العدد الكلي من أفراد الشرطة الذين فحصت سجلاتهم الشخصية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٠٠ فرد من أفراد الشرطة
	’٨‘ زيادة العدد الإجمالي للثكنات المسلحة التي أخرجت من الخدمة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: ثكنتان مسلحتان الهدف لعام ٢٠١٠: ست ثكنات مسلحة
	’٩‘ زيادة القدرة التشغيلية للمكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفقا لمعايير الخدمة لدى الإنتربول، البالغ عددها ٢٤ معيارا (١٠٠ في المائة) مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٥ في المائة التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٥ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٠ في المائة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’١٠‘ إنشاء وحدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال التحقيق وفقا لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، ومبادرة المنطقة الساحلية في غرب أفريقيا
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٠: وحدة واحدة
	’١١‘ عدد القوانين الأساسية التي تقرها الجمعية الوطنية الشعبية في غينيا – بيساو فيما يتصل بوزارة الداخلية، وشرطة النظام العام، ودائرة مخابرات الدولة
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١٠: قانونان أساسيان

النواتج

- تنظيم مشاركة ضباط شرطة الأمم المتحدة في الموقع مع وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ومكاتب رؤساء الوكالات التابعة للشرطة، ووحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية/المكتب المركزي الوطني للإنتربول، وفي أربعة مواقع إقليمية، وفي موقع أكاديمية الشرطة، وكذلك تقديم التدريب أثناء العمل، والتوجيه، والتلقين، والدعم اللوجستي/الإداري، ورصد السلطات المحلية، وتقييم أداء الموظف وامتثاله بالتعليمات وإعداد التقارير في هذا الصدد
- تنظيم مائدة مستديرة وطنية حول دور قوات الدفاع والأمن في المجتمعات الديمقراطية
- تقديم المشورة إلى حكومة غينيا – بيساو من خلال المشاركة الفصلية في رئاسة الاجتماعات المتعلقة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو وفي عمليات لجنة بناء السلام
- تقديم المشورة للجهات المانحة ولمجموعة الاتصال الدولية بشأن غينيا – بيساو من خلال عقد اجتماعات شهرية للتنسيق وحشد المانحين، بشأن حالة استراتيجية إصلاح القطاع الأمني وخطة العمل

- تقديم المشورة للسلطات الوطنية، بعقد اجتماعات منتظمة بشأن وضع خطة استراتيجية إصلاح القطاع الأمني وخطة عمل وتنفيذهما

- عقد اجتماع واحد مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين ذوي الصلة لوضع خطة تنفيذية وطنية منقحة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وفقا لتقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى غينيا - بيساو لتقييم برامج إصلاح القطاع الأمني، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا

- عقد اجتماعات مع السلطات في غينيا - بيساو لوضع اتفاق بشأن الشرطة يتضمن أحكاما تتعلق بفحص السجلات الشخصية للكشف عن التجاوزات، والتدريب، وإصدار الشهادات، والمساءلة

- فحص السجلات الشخصية للكشف عن التجاوزات وإصدار الشهادات لعدد يصل إلى ٣٠٠ فرد من كبار أفراد الشرطة في غينيا - بيساو وفقا للاتفاق الذي أُبرم مع السلطات (انظر الفقرة السابقة من النواتج)، مع اتباع الممارسة الجيدة الممثلة في سياسة إدارة عمليات حفظ السلام بشأن تقديم الدعم لإصلاح الشرطة وسائر وكالات إنفاذ القانون وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، وسياسة إدارة عمليات حفظ السلام بشأن تقديم الدعم لفحص السجلات الشخصية للكشف عن تجاوزات الشرطة وغيرهم من أفراد إنفاذ القانون

- عقد اجتماعات مع السلطات لإنشاء فريق تنسيق للعمل الشُرطي والأمن الداخلي، يتألف من ممثل واحد عن وزارة الداخلية، وممثل واحد عن وزارة العدل، ورئيس شرطة النظام العام، ورئيس الشرطة القضائية، ورئيس دائرة الإعلام بالدولة، وكبير مستشاري الشرطة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وخبير في شؤون الشرطة من الاتحاد الأوروبي، وخبير في شؤون الشرطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلين آخرين عن المجتمع الدولي على النحو الذي يقرره فريق التنسيق بناء على ما يُطلب منه. وتكون رئاسة الفريق مشتركة بين كبير مستشاري الشرطة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وممثل واحد عن السلطات الوطنية على أساس التناوب كل ثلاثة أشهر. وتُعقد اجتماعات نصف شهرية، واجتماعات إضافية حسبما يراه الفريق ضروريا. ويتم، حسب الحاجة، إنشاء أفرقة عاملة فنية خاصة من الشرطة/قوات الأمن الداخلي بشأن مواضيع محددة

- تنظيم حلقتين دراسيتين للجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن وأمانة التنسيق بشأن قوانين إصلاح قطاع الأمن وتنسيق عملية إصلاح قطاع الأمن ومراقبتها

- تنظيم حلقتي عمل للجنة التوجيهية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن عن الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لإصلاح قطاع الأمن

- تنظيم حلقتين دراسيتين للجنة البرلمانية لشؤون الدفاع والأمن بشأن الخطة الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقتين بإصلاح قطاع الأمن
- تنظيم ست زيارات ميدانية يقوم بها برلمانيون بشأن الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقتين بإصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حلقتين دراسيتين مع منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين وغيرهم من الجهات الفاعلة لإيجاد فهم مشترك لإطار إصلاح قطاع الأمن والتشريعات الأساسية
- إنشاء وحدة عاملة واحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا – بيساو تعمل بكامل طاقتها من حيث أماكن العمل، وتوافر الموظفين المؤهلين من جميع وكالات الشرطة/إنفاذ القانون، والمعدات، وإجراءات التشغيل القياسية/القواعد والأنظمة
- تنظيم حلقتي عمل للسلطات الوطنية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة
- تنظيم منتدى وطني لإجراء مناقشات حول الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة
- تنظيم دورات تنشيطية لخمسة وثلاثين ضابطا من ضباط الشرطة من غينيا – بيساو في مجال التحقيق في قضايا الجريمة الخطيرة والمنظمة بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات
- تقديم المشورة إلى الشرطة ووكالات إنفاذ القانون في غينيا – بيساو بشأن تحسين الكفاءة الفردية والقدرات التنظيمية والنزاهة والمساءلة والمساواة بين الجنسين
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية فيما يتصل بوضع إطار لإصلاح الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية بشأن وضع طرائق لتحسين قدرة الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون على مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للشرطة ووكالات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم غير المشروع وغير ذلك من أنواع الاتجار غير المشروع بالبشر
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية من أجل وضع إطار لجمع المعلومات المتصلة بالجريمة وتبويبها وتحليلها ونشرها
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية لوضع وثيقة لاستراتيجية للتدريب بالتشاور مع الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون

- تقديم المشورة للسلطات الوطنية في مجال تصميم إطار لبرنامج مستدام للسياسات المجتمعية مبني على فلسفة عامة بشأن أعمال الشرطة في المجتمعات المحلية وتنفيذه تدريجيا في جميع أقسام الشرطة ووكالات إنفاذ القانون
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية لإنشاء مراكز شرطة نموذجية وتكرارها في بيساو والمناطق الأخرى
- تنظيم حلقة دراسية للبرلمانيين عن الأحكام الواردة في الإعلان السياسي بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية لمعالجة مشكلة تزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا
- تنظيم حلقتي عمل وطنيتين من أجل تعزيز المعرفة بين قطاعي الدفاع والأمن والقطاعات الأخرى الممثلة للمجتمع من أجل تحقيق أداء فعال ومتكامل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة
- تنظيم حلقتي عمل عن إصلاح قطاع الأمن لمنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية للمصالحة
- تنظيم أربع زيارات ميدانية للجهات المانحة والمجتمع الدولي بشأن مشاريع الدفاع، والشرطة وإنفاذ القانون
- تقديم المشورة للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشأن إعداد استراتيجية وطنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- تنظيم حلقة عمل واحدة مع مؤسسات الأمن والدفاع ولجان المرأة المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حلقة عمل واحدة مع الشرطة ووكالات إنفاذ القانون بشأن العنف القائم على نوع الجنس
- عقد اجتماعات تنسيقية مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن اعتماد نُهُجٍ محددة لإصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حملة إعلامية حول إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تدريب الصحفيين، وتنظيم شبكة الصحفيين، وتقديم ١٢ برنامجا إذاعيا، وتقديم المشورة للحكومة بشأن اعتماد استراتيجية وطنية وخطة وطنية للاتصالات
- تنظيم حملة إعلامية بشأن المسائل ذات الصلة بالشرطة وإنفاذ القانون بما في ذلك الصحافة المقروءة والإذاعة والتلفزيون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز سيادة القانون في غينيا – بيساو	(ب) '١' عدد القوانين الجديدة أو المعدلة التي تتخذ لتحسين فعالية وكفاءة نظام العدالة الجنائية، ولتعزيز احترام سيادة القانون مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ١ '٢' زيادة نسبة الجرائم المبلغ عنها لدى الشرطة ووكالات إنفاذ القانون، التي يجري التحقيق فيها أو متابعتها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٥ في المائة التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٠ في المائة كحد أدنى '٣' زيادة النسبة المئوية للنساء العاملات في الشرطة ووكالات إنفاذ القانون مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متوفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٨ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ١٣ في المائة

النواتج

- تنظيم حلقتي عمل عن الإجراءات التشريعية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
- عقد منتدى وطني واحد لأعضاء البرلمان والقضاة والمحامين وغيرهم من المسؤولين القضائيين لتنقيح القوانين بمضاهاتها بمعايير سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان
- تنظيم حلقتي عمل للشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون بشأن المسائل المتصلة بقطاع العدالة
- تنظيم دورة تدريبية واحدة للقضاة والمحامين وغيرهم من المسؤولين القضائيين في مجال إقامة العدل والسجون
- تقديم المشورة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام من خلال مقترحات بشأن تنفيذ مشاريع تتعلق بسيادة القانون

- تنظيم حلقة عمل واحدة لفنيين متخصصين في مجالي الشرطة وإنفاذ القانون، ومنهم أفراد من الشرطة القضائية، وقضاة، وموظفو سجون، بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
- عقد اجتماعين للتنسيق وحشد المانحين بشأن سيادة القانون
- عقد اجتماعات للتنسيق مع الجهات المانحة والمجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن سيادة القانون
- بث ثلاثة برامج إذاعية عن سيادة القانون
- تقديم المشورة إلى حكومة غينيا – بيساو لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتعزيز نظام العدالة ورصدها
- تقديم المشورة إلى وزارة العدل بشأن تنسيق المعونة الدولية والدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لقطاع العدالة من خلال اجتماعات فصلية
- عقد اجتماعات منتظمة مع مسؤولي وزارة العدل، وموظفي المحاكم، والزعماء التقليديين، ونقابات المحامين، ومنظمات المجتمع المدني لتقديم المشورة بشأن تعزيز إقامة العدل
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية فيما يتعلق بالتوظيف والتدريب التعريفي لموظفي السجون
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية من أجل وضع خطط طوارئ للمحاكم والسجون لمعالجة عناصر الجريمة المنظمة، فضلا عن المشاكل الكبيرة الأخرى
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية من أجل إنشاء شبكة مخابرات وطنية لمعالجة الجريمة المنظمة من خلال أربع حلقات عمل
- تنظيم أربع حلقات عمل للشرطة ووكالات إنفاذ القانون تُعنى بالإبلاغ عن الجرائم والتحقيق فيها بطريقة فعالة
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية لإنشاء دائرة سجون تتقيد بالأصول المهنية
- تنظيم حلقة عمل واحدة لفنيين متخصصين في نظام العدالة الجنائية بشأن عملية إقامة نظام للسجون والإصلاحيات في غينيا – بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) التقدم نحو إقامة حوار سياسي شامل وعملية للمصالحة الوطنية في غينيا – بيساو	(ج) '١' عدد التقارير المقدمة من مجلس وزراء الحكومة المنتخبة إلى البرلمان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ١ '٢' عدد المقترحات التي تنظر فيها اللجنة المخصصة عبر البرلمانية المعنية بالدستور مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ '٣' عدد المشاريع التي تُنفذ بطريقة تتماشى مع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٢

النواتج

- عقد منتدى وطني واحد مدته خمسة أيام للبرلمان، والعسكريين، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمرأة، والشباب، حول الجوانب القانونية والسياسية للدستور
- تنظيم عشر حلقات عمل دستورية للبرلمان، والعسكريين، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمرأة، والشباب، بشأن المسائل الدستورية
- تنظيم أربع حلقات دراسية عن بناء السلام لقادة الحكومة، والبرلمان، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام
- تقديم المشورة للجنة التوجيهية الوطنية وللجنة بناء السلام وبشأن الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، من خلال المشاركة في رئاسة الجلسات

- تقديم ثلاثة تقارير إلى مجلس الأمن
- تقديم المشورة، بشأن بناء السلام، إلى الجهات المانحة وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، بعقد اجتماعات للتنسيق وحشد الجهات المانحة
- تدريب ٦٠ عضوا من أعضاء البرلمان على مهارات التفاوض وحل النزاعات
- تدريب ٢٥ شخصا من زعماء الأحزاب غير البرلمانيين على مهارات التفاوض وحل النزاعات
- تدريب ١٥ ضابطا من كبار ضباط الدفاع والأمن على مهارات التفاوض وحل النزاعات
- تقديم المشورة للحكومة بشأن إنشاء منتدى وطني للحوار السياسي بين السياسيين والجماعات الدينية، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام
- عقد اجتماعات شهرية مع مكتب دعم بناء السلام/لجنة بناء السلام بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو، بما في ذلك المشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام
- تيسير تنظيم تَجُّمع وطني للمرأة، ترأسه نساء برلمانيات من مختلف الأحزاب، لمناقشة العقبات التي تحول دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الوطنية الهامة
- عقد اجتماعات تنسيقية مع الجهات المانحة، والمجتمع الدولي، وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن إقامة حوار سياسي شامل للجميع وتحقيق التقدم نحو المصالحة الوطنية
- تقديم المشورة إلى الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني بشأن عملية منظمة صوت السلام المتمثلة في وضع خريطة تحدد بؤر النزاع
- تقديم الدعم للبرلمان بشأن تنفيذ مبادرة الحوار الوطني والمصالحة
- استخلاص درسين من الدروس المستفادة من محافل منظمات المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بحل النزاعات وبالسلام
- القيام بحملة إعلامية بشأن إقامة حوار سياسي شامل للجميع والمصالحة الوطنية، تشمل بث برامج إذاعية عن المرأة، والصلة بين الحوار وبناء السلام، وتنظيم المناقشات، وتدريب المجتمع المدني بشأن استراتيجيات الاتصالات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان في غينيا – بيساو.	(د) '١' عدد تنقيحات التشريعات الوطنية تنشرها وزارات العدل، والداخلية، والدفاع لإزالة التباين بين المعايير الدولية والقوانين الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٥ '٢' عدد معاهدات حقوق الإنسان التي يصدق عليها برلمان غينيا – بيساو. مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ '٣' عدد الاجتماعات التي يعقدها التَجُّمع البرلماني للمرأة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٤ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤ الهدف لعام ٢٠١٠: ٦

النواتج

- تنظيم ندوة وطنية واحدة للقيادات النسائية حول دور المرأة في توطيد السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية
- تنظيم مناسبتين للاحتفال بيوم المرأة العالمي والذكرى السنوية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- عقد حلقتين دراسيتين وطنيتين للقادة السياسيين وأعضاء المجتمع المدني لمناقشة العوائق، ووضع استراتيجيات لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- عقد ثلاث حلقات عمل لتدريب المدربين لمجموعات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة
- عقد حلقة دراسية واحدة في مجال حقوق الإنسان لقادة المجتمع المحلي والصحفيين
- عقد حلقتين دراسيتين للبرلمانيات والصحافيات في مجال تعزيز حقوق المرأة، تشملان جملة أمور منها تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- عقد حلقتين دراسيتين لمسؤولين من الوزارات الرئيسية في الحكومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج المحلية والوطنية لتلك الوزارات

- تنظيم دورة تدريبية واحدة للقضاة بشأن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الشامل للتقارير المقدمة عن الفترة، ومتابعة التوصيات
- تنظيم دورة تدريبية واحدة للبرلمانيين في موضوع حقوق الإنسان
- تنظيم دورة تدريبية واحدة لأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مبادئ باريس، ودور حماية حقوق الإنسان
- عقد حلقة عمل واحدة لفنيين متخصصين في إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة القضائية، والقضاة، وموظفو السجون، حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية من أجل تصميم برنامج لحماية الشهود
- تنفيذ حملة إعلامية عن العنف القائم على نوع الجنس، تشمل توزيع ٣ ٠٠٠ كتيب وقميص تي شيرت، وبث خمسة برامج ومناقشات إذاعية
- تنفيذ حملة إعلامية في مجال حقوق الإنسان، تشمل توزيع ٢ ٠٠٠ كتيب وبث ثلاثة برامج إذاعية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

العوامل الخارجية

٥٧ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو هدفه شريطة ما يلي: (أ) أن يظل أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين ملتزمين ببناء السلام؛ (ب) أن يدعم الشركاء والمانحون الدوليون أنشطة بناء السلام المطلوبة ويقوموا بتمويلها؛ (ج) أن يلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	–	–	–	٥٩٥,٩	–	–	٥٩٥,٩
تكاليف الأفراد المدنيين	–	–	–	١١ ٨٧٦,٨	–	–	١١ ٨٧٦,٨
التكاليف التشغيلية	–	–	–	٦ ٥٣٤,٨	٢ ٧٣٥,٤	–	٦ ٥٣٤,٨
المجموع	**–**	**–**	**–**	**١٩ ٠١٦,٦**	**٢ ٧٣٥,٤**	**–**	**١٩ ٠١٦,٦**

٥٨ - ستغطي الاحتياجات من الموارد البالغ صافيها ٦٠٠ ٠١٦ ١٩ دولار (إجماليها ٠٠٠ ٥٢١ ٢٠ دولار) تكاليف مستشار عسكري واحد (٠٠٠ ٤٨ دولار) و ١٤ مستشارا للشرطة المدنية (٩٠٠ ٥٤٧ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ٨٣١ ١١ دولار) لما مجموعه ١١٨ وظيفة حسب التفاصيل الواردة في الجدول أدناه، وتكلفة متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة (٦٠٠ ٤٥ دولار)؛ وخدمات الخبراء والاستشاريين (٠٠٠ ١١٩ دولار)، والسفر الرسمي (٣٠٠ ٥٤٩ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ١١٣ ٢ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٨٨٢ دولار)، والنقل الجوي (٧٠٠ ٤١٦ دولار)، والنقل البحري (٠٠٠ ٢٠ دولار)، والاتصالات (٩٠٠ ٢٣٥ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٦٦٢ دولار)، والخدمات الطبية (٦٠٠ ١٧٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٣٦٩ دولار).

٥٩ - وقد تم استيعاب الاحتياجات اللازمة لبدء أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو خلال عام ٢٠٠٩ ضمن الاعتمادات المخصصة للمكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	خدمات الأمن	الخدمات العامة	الخدمة الميدانية/ **مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الموظفون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	–	١	١	٢	٦	١٤	١٠	–	**٣٤**	٣٠	–	**٦٤**	١٤	٤٠	١	**١١٩**
التغيير	–	**١**	**١**	**٢**	**٦**	**١٤**	**١٠**	**–**	**٣٤**	**٣٠**	**–**	**٦٤**	**١٤**	**٤٠**	**١**	**١١٩**

٦٠ - سيضم مجموع ملاك الموظفين التكميلي المقترح لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ١١٩ موظفا (٦٤ موظفا دوليا و ٥٤ موظفا وطنيا ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة)، وسيرأس المكتب الممثل الخاص للأمين العام، برتبة أمين عام مساعد، يدعمه نائب الممثل الخاص للأمين العام، برتبة مد- ٢، الذي سيعمل أيضا بصفة المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - وسيتلقى الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام الدعم من وحدة التخطيط الاستراتيجي ومن أربعة أقسام مواضيعية فنية تُركِّز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي الشؤون السياسية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإصلاح قطاع الأمن والإعلام، بالإضافة إلى قسم دعم البعثة. ويرد أدناه بيان بملاك الموظفين التكميلي المقترح للمكتب.

الوظائف الفنية (٥٢ وظيفة)

٦٢ - تشمل العناصر الفنية ما يلي:

(أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام (١١ وظيفة): سيتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام مسؤولية إدارة البعثة عموما، بما في ذلك تنسيق عمل القسم الفني للبعثة، وسيتألف المكتب من الممثل الخاص (أمين عام مساعد)، ونائب الممثل الخاص (مد-٢)، ومدير المكتب (مد-١)، ومخطط استراتيجي أقدم (ف-٥)، ومستشار لشؤون السياسات (ف-٤)، وموظف شؤون قانونية (ف-٤)، ومساعد خاص (ف-٣)، ومساعد إداري (خدمة ميدانية)، ومساعد قانوني (موظف وطني)، ومساعد إداري وطني (الرتبة المحلية)، وسائق (الرتبة المحلية)؛

(ب) قسم الشؤون السياسية (١٠ وظائف): سيتولى قسم الشؤون السياسية قيادة جهود البعثة في مجال تشجيع الحوار مع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين لكفالة تحقيق المصالحة وتعزيز مساءلة النخب السياسية أمام السكّان. وسيتألف القسم من كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥)، وسبعة موظفين للشؤون السياسية (٣ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٣ موظفين وطنيين)، وموظفين إداريين اثنين (١ خدمة ميدانية و ١ رتبة محلية)؛

(ج) قسم حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية (١٣ وظيفة): سيتولى قسم حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية قيادة جهود البعثة في مجال توفير الدعم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في غينيا - بيساو، إلى جانب كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود بناء السلام، وسيتألف القسم من كبير موظفي حقوق الإنسان (ف-٥)، وسبعة موظفين لشؤون حقوق الإنسان (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٥ موظفين وطنيين)، وثلاثة مستشارين للشؤون الجنسانية (١ ف-٤، وموظفان وطنيان)، ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة، ومساعد إداري (الرتبة المحلية)؛

(د) قسم إصلاح قطاع الأمن (١٣ وظيفة): سيتولى قسم إصلاح قطاع الأمن قيادة جهود البعثة في مجال تقديم الدعم السياساتي والتقني والاستشاري لمؤسسات قطاع الأمن في غينيا - بيساو من أجل تعزيز آليات الإشراف والمساءلة المدنية لمؤسسات القوات المسلحة وإنفاذ القوانين، وسيتألف القسم من كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (مد-١)، وثلاثة موظفين لشؤون إصلاح قطاع الأمن (١ ف-٥، ٢ ف-٤)، وموظف لشؤون سيادة القانون (ف-٤)، وموظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (قطاع الدفاع) (ف-٤)، ومستشار أقدم لشؤون الشرطة (ف-٥)، وثلاثة موظفين لشؤون الشرطة (٣ ف-٣)، وموظفين اثنين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (١ ف-٣، و ١ موظف وطني)، ومساعد إداري (الرتبة المحلية)؛

(هـ) قسم شؤون الإعلام (٥ وظائف): سيتولى قسم شؤون الإعلام دعم أنشطة البعثة خلال مراحل إعداد وتنفيذ استراتيجية وخطة للإعلام والاتصالات، ويشمل هذا دعم البعثة في مجالات إصلاح قطاع الأمن والحوار السياسي وعمليات المصالحة وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وسيتألف القسم من كبير موظفي شؤون الإعلام (ف-٤)، وثلاثة موظفين لشؤون الإعلام (١ ف-٣، وموظفان وطنيان) ومساعد إداري (الرتبة المحلية).

دعم البعثة والسلامة والأمن (٦٧ وظيفة)

٦٣ - سيتولى قسم دعم البعثة والسلامة والأمن عمليات البعثة للدعم الإداري واللوجستي بوجه عام، وهو سيضم مجالات الإدارة العامة، والشؤون المالية والميزانية، والموارد البشرية، والمشتريات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المرافق والمخزونات، إلى جانب مجالي النقل والخدمات الطبية، وستتألف هذه المجالات الوظيفية من ٣٢ وظيفة بيانها كالتالي: رئيس دعم البعثة (ف-٥)، وموظف للشؤون المالية (ف-٣)، ومساعدان للشؤون المالية (١ خدمة ميدانية و ١ رتبة محلية)، ومساعد لشؤون الميزانية (خدمة ميدانية)، وثلاثة مساعدين لشؤون الموارد البشرية (١ خدمة ميدانية و ٢ رتبة محلية)، وموظف مشتريات (الخدمة الميدانية)، ومساعد لشؤون المشتريات (الرتبة المحلية)، ورئيس للخدمات التقنية (ف-٤)، وموظف لشؤون النقل (الخدمة الميدانية)، ومساعدان للنقل (١ خدمة ميدانية و ١ رتبة محلية)، وخمسة سائقين (الرتبة المحلية)، وموظف خدمات عامة (الخدمة الميدانية)، ومساعد إمدادات (الخدمة الميدانية)، ومساعد لإدارة الممتلكات (الخدمة الميدانية)، ومساعد استلام وتفتيش (الرتبة المحلية)، ومساعد لإدارة المرافق (الرتبة المحلية)، وموظف اتصالات سلكية ولا سلكية (الخدمة الميدانية)، ومساعد لتكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية)، وفنّي اتصالات سلكية ولا سلكية (الخدمة الميدانية)، ومشغّل للوحة المفاتيح

(الرتبة المحلية)، وموظف طبي/طبيب (ف-٤)، وممرّضة (الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (الرتبة المحلية).

٦٤ - وسيقدّم المكتب المتكامل للسلامة والأمن (٣٥ وظيفة) الدعم للممثل الخاص للأمين في اضطلاعه بالدور المنوط به باعتباره المسؤول المكلّف بشؤون الأمن في غينيا - بيساو وللبعثة من أجل تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، وسيتألف من الوظائف الـ ٣٥ التالية:

(أ) كبير موظفي شؤون الأمن (ف-٤) (توفِّر هذه الوظيفة إدارة شؤون السلامة والأمن مع تولّي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة العقد)، وموظف لشؤون الأمن (ف-٣)، وخمسة موظفين للحماية الشخصية (الخدمة الميدانية)، وثلاثة سائقين للحماية الشخصية (الرتبة المحلية)، وثمانية موظفي أمن (الخدمة الميدانية)، و ١٣ مساعدا أمنيا (الرتبة المحلية)، ومساعد أمني (الرتبة المحلية) (توفِّر هذه الوظيفة إدارة شؤون السلامة والأمن مع تولّي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة العقد)، وخمسة مشغلي لاسلكي (الرتبة المحلية).

دال - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(١٧ ٠٢٩ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٦٥ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بناء على تقرير الأمين العام (S/1995/231) وعملا بالرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/1995/451 و S/1995/452)، وذلك لمساعدة الأمين العام في الاضطلاع بجهوده الرامية إلى دفع مسيرة السلام والمصالحة قدما في الصومال. وكان مجلس الأمن قد طلب في قراريه ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز العملية السياسية الشاملة للجميع بهدف كفالة تحقيق السلام والأمن الدائمين في الصومال.

٦٦ - في رسالة مؤرخة ٢٧ أب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/522)، أحاط الأمين العام مجلس الأمن علما باعتزامه رفع رتبة رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى رتبة وكيل أمين عام. وكانت هذه خطوة أولى نحو تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

٦٧ - وأشار الأمين العام في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/762) إلى رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566)، التي أوصى فيها بتزويد المكتب بالموارد اللازمة لتطبيق نهج متكامل للأمم المتحدة في الصومال، بما يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية موحدة لبناء السلام. وأوجزت في الوقت نفسه أهداف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٨، وهي جملة أمور منها المساعدة على تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف الصومالية، وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالتعاون مع تلك المؤسسات ومع فريق الأمم المتحدة القطري، وتقوية الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتقرر أيضا أن يتعاون المكتب السياسي بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة في وضع خطة لعملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر ذلك.

٦٨ - وفي قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، أقر مجلس الأمن التوصيات التي تمخّض عنها التقييم الاستراتيجي الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومن ثم، شرعت الأمم المتحدة في اتباع نهج ثلاثي المسارات يربط بين الجوانب السياسية والأمنية والبرنامجية لجهودها برباط وثيق. وأنشئت في المكتب السياسي وحدة للتخطيط المشترك بهدف تعزيز التنسيق بين أنشطة كل من المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري. وعلاوة على ذلك، يجري تنمية قدرات المكتب لكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بالدور القيادي المنوط بها ولإقامة صلات فعّالة مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٦٩ - وتماشيا مع النهج الذي أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن وفي تقاريره اللاحقة، أوكل مجلس الأمن إلى المكتب السياسي مسؤوليات إضافية تتعلق ببناء قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية. وفي قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، أذن المجلس بأن تُنشأ داخل المكتب السياسي قدرة مكرّسة لقطاع الأمن، تشمل وحدة استشارية جديدة تضم الخبرات اللازمة لتدريب الشرطة والعسكر والتخطيط لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، التي سيضطلع بها مستقبلا، إلى جانب عنصرين مختصين بسيادة القانون والسجون. وفي القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، طلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال إقامة المؤسسات الأمنية الانتقالية، بما فيها قوة الشرطة الصومالية وقوة الأمن الوطني، ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية أمنية وطنية.

٧٠ - وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن، في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، دعا أيضا المكتب السياسي لأن يقوم بالترويج لتسوية شاملة ودائمة في الصومال، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وكذلك دعا المجلس المكتب السياسي إلى تكثيف جهوده الرامية إلى تمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تلبية المتطلبات الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق الاتحادي الانتقالي، وهي تحديدا وضع الدستور وإجراء استفتاء دستوري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٩. وقد أرجئ الموعد المقرّر لإجراء الانتخابات إلى عام ٢٠١١ بسبب تعديل أجري في الميثاق من قبل البرلمان الاتحادي الانتقالي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وطلب المجلس كذلك إنشاء قدرة فعّالة لتعزيز ورصد حماية حقوق الإنسان في الصومال، وإنشاء آلية تقودها الأمم المتحدة للتشاور بين المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال.

التوقعات

٧١ - عقب إجراء تقييم شامل للحالة الأمنية في البلد في نهاية عام ٢٠٠٨، تأجّل نقل المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال، وذلك نظرا لأن أيا من العوامل اللازمة لتخفيف حدة المخاطر التي تتهدّد الحالة الأمنية لم يكن قد بلغ المستوى المقبول. وبناء على ذلك أرجئ موعد تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي كان محدّدا في الأصل.

٧٢ - غير أن الحكومة الاتحادية الانتقالية لا تزال، منذ أن نُقلت المؤسسات الجديدة إلى الصومال، تتولى احتواء حالة انعدام الأمن في مقديشو بما تقوم به من مقاومة لهجمات العناصر المتطرفة وشركائها الأجانب. وقد أمكن هذا بفضل المساعدة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم من المجتمع الدولي.

٧٣ - ونتيجة لهذه الجهود الجماعية، فإن الحالة على أرض الميدان تعكس استقرارا على كل من الجبهتين الأمنية والعسكرية، ممّا يتيح الفرصة لرفع مستوى تقديم الخدمات إلى السكّان المحتاجين ولبناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٧٤ - ولتعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية، وضع المكتب السياسي تدابير تهدف إلى أن يكون له وجود في الصومال باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنجاز. ولكفالة أن تكون جهود الأمم المتحدة مكمّلة لتلك التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية الانتقالية بما يتماشى واستراتيجية الأمم المتحدة في الصومال، فإن وجود المكتب سيكفل بذل جهود لمنع تفاقم حالة انعدام الأمن في الجزء الشمالي من الصومال، ومواصلة الاضطلاع بجهود الوساطة في النزاع الإقليمي المتعلق بمنطقتي سول وسناج، ولبدء الاضطلاع بمبادرات الأمم المتحدة البرّية الهادفة إلى محاربة القرصنة على البر.

وفي عام ٢٠٠٩، قام المكتب السياسي، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بزيارات إلى مقديشو وأجزاء أخرى من جنوب وسط الصومال وإلى ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''.

٧٥ - وفي ظل الاستقرار الأمني، يعتزم المكتب القيام في عام ٢٠١٠ بنقل الموظفين الدوليين الفنيين إلى مكتب اتصال متقدّم في مقديشو ومكتبين إقليميين في صوماليلاند وبونتلاند ومكتبين ميدانيين في بوساسو وغالكاكيو.

٧٦ - ولئن كانت ''بونتلاند'' منطقة شبه مستقلة، فإنها تظل جزءا من الصومال. وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي كانت سابقا تحت قيادة عبد الله يوسف، الرئيس السابق، والتي تحمي فيلا صوماليا في الوقت الحالي، هي من تلك المنطقة. والحفاظ على التعاون الوثيق بين المكتب السياسي وسلطات ''بونتلاند'' أمر لن يضيف قيمة إلى عملية سلام جيبوتي فحسب، بل وسيساعد في التصدي لمسألة القرصنة على البرّ. وعلاوة على ذلك، فإن الوجود الميداني سيجعل المكتب السياسي في وضع يؤهله لتسهيل إجراء مفاوضات فعّالة بين ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' بشأن النزاع الإقليمي على منطقتي سول وساناج. وهذا ما يؤكّده تقدّم السلطات في كل من المنطقتين إلى المكتب السياسي بطلب للمساعدة وتسهيل المصالحة وإعادة إحلال السلام.

٧٧ - لقد ظلت ''صوماليلاند'' مستقرّة نسبيا، خلافا لسائر البلد. وكانت الهجمات الانتحارية التي شُنّت على منشآت الأمم المتحدة وعلى رئاسة ''صوماليلاند'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مؤشرا على أن الاستقرار النسبي في تلك المنطقة يمكن أن يقوَّض على أيدي العناصر المتطرفة إذا لم تُبذل الجهود اللازمة لتعزيز المؤسسات الحالية ولمساعدة السلطات على التصدي للمسائل المتصلة بانعدام الأمن مثل بطالة الشباب. كما أن زيادة حجم وجود المكتب السياسي سيساعد على تسهيل الحوار بين ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' بشأن منطقتي سول وساناج وعلى تعزيز السلام والمصالحة في البلد.

معلومات عن الأداء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٧٨ - لقد أدّى تشكيل حكومة وحدة في أوائل عام ٢٠٠٩، ثم انتقالها إلى مقديشو، إلى تهيئة المجال للتعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق جيبوتي. وقد قام المكتب بتشجيع وتسهيل الحوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات/الكيانات التي لم تكن قد انضمّت إلى اتفاق جيبوتي، وذلك لدفع عملية المصالحة إلى مدى أبعد وعلى نحو شامل للجميع. وقد أدى هذا الحوار إلى اتّساع نطاق المشاركة في الهياكل الحكومية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية من جانب عدد من الجماعات والزعماء الصوماليين، وعلى رأسهم أهل السنة والجماعة وأحد أجنحة حزب الإسلام. وأدّى الحوار أيضا إلى اتّساع قاعدة دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية

في مقديشو وأتاح تجنيد مزيد من الضباط العسكريين وضباط الأمن. وعلاوة على ذلك، سهّلت عملية السلام الحوار بين الحكومة وصوماليي الشتات، فأسهمت بذلك في زيادة ما تقوم به هذه الفئة من تعزيز ودعم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية الحالية. وسيقوم المكتب السياسي خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠ بتكثيف مساعيه الحميدة ودور الوساطة الذي يقوم به وسيواصل حثّ الحكومة الاتحادية الانتقالية على اعتماد نهج منفتح تجاه خصومها ولا سيما جماعات المعارضة المستعدّة لنبذ العنف.

٧٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نظم المكتب السياسي اجتماعا كبيرا للجهات المانحة الدولية تَشارَك في رئاسته الأمين العام وجامعة الدول العربية واستضافه الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف دعم عملية بناء قوات الأمن الصومالية وتقوية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعهّدت الجهات المانحة بتقديم ١٢٠ في المائة (٢٣٠ مليون دولار) من حجم ما طُلب من موارد. وفي هذا دلالة على الدعم السياسي القوي من جانب المجتمع الدولي لنتائج عملية جيبوتي.

التطوّرات التي استجدّت على صعيد تعزيز المؤسّسات الاتّحادية الانتقالية

٨٠ - لقد أدى تجدُّد نشوب النزاع الخطير في مقديشو وغيرها من المدن الهامة في جنوب وسط الصومال - نتيجة للهجمات التي يشنّها المتطرفون الرافضون للحوار والساعون إلى الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية بالقوة - إلى عرقلة تنفيذ مجموعة كاملة من مبادرات التدريب والدعم، وفي مقدّمتها تلك المتصلة ببناء قدرات السلطات الجديدة في مجالات الإدارة العامة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع الدستور، والانتخابات، إلى جانب الأنشطة القضائية. غير أن المكتب السياسي استطاع، رغم صعوبة الظروف المحيطة، أن ينظّم ويموّل برنامجا ضخما لتقديم التدريب التوجيهي للقيادات العليا في وزارات و إدارات انتقالية هامة. وقد ساعد هذا بشكل كبير على تحسين الاتصالات بين الإدارات والوزارات الرئيسية في الحكومة، وتحسين إدارة اجتماعات مجلس الوزراء من نواح منها وضع جدول الأعمال والعمل بروح الفريق، إلى جانب عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالأمن وبإدارة وتوليد الإيرادات والإدارة. ومن المقرّر عقد ثلاث دورات تدريبية إضافية في مجالي الإدارة العامة والإدارة المحلية.

٨١ - وليس من المرجّح أن يعتمد برلمان الوحدة دستورا صوماليا جديدا في عام ٢٠٠٩ كما كان متوقّعا. غير أن الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من المكتب السياسي، تمكّنت من البدء في أيار/مايو في عملية وضع الدستور. وتحقّقت بعض الإنجازات الأولية مع إنشاء لجنة يرأسها المكتب السياسي وتضمّ الحكومة والمجتمع الدولي والجهات المانحة على المستوى

السياساتي. واتُّفق أيضا على أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعاون مع مجموعة من الشركاء المنفّذين تضم جماعات من المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية، المسؤولية المباشرة عن تنفيذ خطة دعم عملية وضع الدستور بقيادة وزارتي شؤون الدستور والشؤون القضائية ولجنة برلمانية. وسيُعتمد الدستور أولا ثم يسنّ قانون الانتخابات.

٨٢ - وفيما يتعلق بمكافحة القرصنة، نجح المكتب السياسي وإدارة الشؤون السياسية في وضع آليات فعالة للتعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا والسلطات الصومالية لدعم المبادرات البحرية والبرية لمكافحة القرصنة. وعلاوة على ذلك، أُعدّت مجموعة من المشاريع البرّية التي تعالج الأسباب الجذرية للقرصنة وهي في انتظار توافر التمويل. وعلى الرغم من عدم التوصّل إلى اتفاق شامل مع الدول المجاورة تقوم بموجبه هذه الدول بدور في مقاضاة من يُقبض عليه قبالة سواحل الصومال من المشتبه في ضلوعهم في أعمال القرصنة، فقد أُحرز تقدّم هام وبُلغت مرحلة متقدّمة في المفاوضات مع بلدين من هذه البلدان. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام القيام بدور جهة التنسيق في الأمم المتحدة بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

٨٣ - إن إعداد الصكوك المتصلة بانضمام الصومال إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتدوين القوانين واللوائح مطلب أساسي قبل الشروع في معالجة الشكاوى أو إنشاء مراكز للموارد. ويجري إعادة تركيز عمل البعثة في مجال حقوق الإنسان على إعداد الصكوك القانونية المطلوبة تلك، وذلك بالتعاون مع السلطات الصومالية.

٨٤ - وقد نتج عن إعادة تنشيط قوات الأمن المشتركة التي تضم الآن المجتمع الدولي ومسؤولين من الحكومة، أن اتخذت القيادة الصومالية قرارات تسمح بإجراء عملية إعادة تنظيم أكثر واقعية لقوات الأمن الصومالية ومنظومات القيادة والتحكم. وقد بدأ بالفعل تدريب القوات الصومالية الجديدة التي تقرر أن تصبح جاهزة لتنفيذ العمليات في الربع الثاني من عام ٢٠١٠.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٥ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة في مساعدة المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى التعجيل بصرف التبرعات المعلنة في مؤتمر بروكسل للمانحين. وسيساعد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عملية صياغة الدستور وتنظيم الاستفتاء الدستوري، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق الأمم المتحدة القطري.

٨٦ - وإلى جانب الشركاء الآخرين، بما في ذلك البنك الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، ومنظمة السلام الدولية، سيساعد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تدريب أعضاء مختلف اللجان المنشأة بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي، بما في ذلك تدريبهم بشأن المسائل المتصلة بالانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحقوق الإنسان والمصالحة وإصلاح القطاع الأمني والحالة الإنسانية. وسيقدم التدريب موظفون مختصون في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري أو موظفون من مقر الأمم المتحدة. وقد يسند إلى موظفين خارجيين أيضا القيام بهذه المهام. وفيما يتعلق بالانتخابات، سينسق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على نحو وثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، بشأن إسداء المشورة لموظفي اللجنة الانتخابية ومراقبيها بخصوص صياغة القانون الانتخابي وتدريب المدربين. وسيجري أيضا تدريب منظمات المجتمع المدني أيضا كي تشارك في العملية الانتخابية.

٨٧ - وفي عام ٢٠١٠، سيواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقديم الخدمات لنقل الموظفين المحليين، ومرتبات للعاملين المحليين، والخدمات الطبية المشتركة، وخدمات الحقيبة والبريد، على أساس استرداد التكاليف. وستواصل المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال وكينيا تقديم خدمات الدعم لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال فيما يتعلق بتوفير غرف مؤمنة للاتصال اللاسلكي، وإصدار بطاقات الهوية اللازمة في الصومال، وتقديم تدريب في مجالي الأمن والسلامة، وإتاحة إمكانية الوصول للمستوصفات التابعة للأمم المتحدة في مقديشو وهرغيسا وغاروي وتقديم الخدمات في إطار المسائل المتعلقة بالبلد المضيف، وتسجيل السيارات لدى البلد المضيف.

٨٨ - ومع انتقال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مجمع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وافق المكتبان على سبل للتآزر في الأماكن التي يعمل كل مكتب منهما فيها؛ من حيث تقاسم أماكن العمل، والخدمات الأمنية المشتركة وتقاسم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمشتريات، ومراقبة الممتلكات والمخزونات، وإدارة النقل، والعمليات الجوية، والموارد البشرية، والتدريب، والتمويل، والصندوق الاستئماني والميزانية من أجل تحقيق أقصى استغلال للموارد ولتجنب الازدواجية في أي من المكتبين. وبموجب هذا الترتيب، سيقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم الإداري لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ولذا، ستلغى أربع وظائف للدعم الإداري في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠١٠، فيما ستظل وحدة صغيرة للاتصال الإداري في

مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لتحقيق الاتصال مع مكتب الأمم المتحدة دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللمكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستنهى مهام ١٥ وظيفة إدارية تابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ نظرا لإدماج المكتب بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيعهد إلى هذه الوظائف مهام جديدة اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على النحو المبين أدناه، وستستخدم بوصفها جزءا من الهيكل والملاك الوظيفيين للمكاتب المزمع إنشاؤها في الصومال.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٨٩ - لن يزعزع استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية عوامل داخلية أو خارجية؛ وستدعم الحكومات الإقليمية والمجتمع الدولي عملية السلام وستوفر الجهات المانحة الأموال التكميلية الكافية دعما لتنفيذ اتفاق جيبوتي ولتمكين الحكومة من ممارسة عملها.

٩٠ - سوف تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية اكتساب دعم شعبي وتوسيع النطاق الجغرافي لهذا الدعم، والحفاظ على الأمن في البلد على مستوى يسمح بإنشاء مكتب اتصال متقدم ومكتبين إقليميين ومكتبين ميدانيين في الصومال وتزويدها بالموظفين ومواصلة عملها.

٩١ - سوف يُدمج عنصر الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في إطار إدارة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٩٢ - وفي عام ٢٠١٠، سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال وتعزيز الأمن الأقليمي في القرن الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فمن أجل توفير القيادة العامة لوجود الأمم المتحدة في الصومال كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، يُزمع افتتاح مكتب متقدم للاتصال (مقديشو) ومكتبين إقليميين (صوماليلاند - هرغيسا وبونتلاند - غاروي) ومكتبين ميدانيين (بونتلاند - بوساسو وبونتلاند - غالكاسيو) في عام ٢٠١٠.

٩٣ - ويرد أدناه الهدف من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه:

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تكوين مؤسسات معززة وعريضة القاعدة وتمثيلية في الصومال	(أ) '١' زيادة عدد المجموعات المشاركة في حكومة وبرلمان الوحدة الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٤ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥ الهدف لعام ٢٠١٠: ٦ '٢' اعتماد البرلمان الاتحادي الانتقالي دستورا جديدا مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ١ '٣' اعتماد البرلمان الاتحادي الانتقالي القانون الانتخابي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ١ '٤' زيادة عدد السلطات المحلية التي تدعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣ الهدف لعام ٢٠١٠: ٦

النواتج

- عقد ١٢ اجتماعا للجنة رفيعة المستوى المعنية بعملية السلام
- عقد أربعة اجتماعات مع الجماعات التي هي خارج نطاق عملية السلام بما في ذلك أهل السنة والجماعة، وحزب الإسلام
- القيام بالمساعي الحميدة لدى المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجماعات المعارضة بشأن عملية السلام

- عقد جلستين بشأن إدارة التراعات، والتحولات المقترنة بها وتسويتها مع الأطراف الصومالية المشتركة في المناقشات السياسية
- عقد ٤٨ اجتماعا تنسيقيا مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
- عقد ١٢ اجتماعا مع الفريق الاستشاري الدولي بشأن مواءمة النهج الدولي إزاء العملية الصومالية (الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والنرويج، والولايات المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا)
- عقد اجتماعات تقنية أسبوعية للفريق العامل بشأن عمليات الأمم المتحدة في الصومال مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد ستة اجتماعات مع فريق الاتصال الدولي بشأن تعبئة الموارد من أجل عملية السلام
- إسداء المشورة إلى المجتمع المدني بما في ذلك الشباب والمجموعات المعنية بالمرأة والقادة الدينيون بشأن إنشاء شبكة وطنية للمصالحة بما في ذلك المواد التدريبية لدعم عملية السلام (الشؤون المدنية)
- إسداء مشورة الخبراء للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن العملية الانتخابية، بالمشاركة مع فريق الأمم المتحدة القطري، في مسائل من بينها القانون الانتخابي، ودليل النظام الانتخابي، ورسم خرائط للمناطق الانتخابية، وترجمة المواد الانتخابية إلى اللغة الصومالية، ودليل التعليم المدني، ومسائل حقوق الإنسان
- تنظيم أربع دورات تدريبية بشأن الانتخابات للمجتمع المدني والصحفيين
- تنظيم ١٢ حلقة عمل للصحفيين بشأن معايير النقل المسؤول للأخبار المتعلقة بعملية السلام
- تنظيم حملة إعلامية بشأن عملية السلام، والعملية الانتخابية والدستور بما في ذلك ٢٤ ساعة من البرامج التلفزيونية و٤٣ ساعة من البرامج الإذاعية، وتوعية صوماليي الشتات، ونشر ١٠ ٠٠٠ إعلان للسلام، وإعلانات بشأن الخدمة العامة، وكتيبات (بالإنكليزية والصومالية) ومؤتمرات صحفية وموقع شبكي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال	(ب) '١' زيادة عدد اللجان الفنية التي تنشئها الحكومة الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥ الهدف لعام ٢٠١٠: ٨ '٢' زيادة التبرعات المقدمة من الجهات المانحة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق جيبوتي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٤٥ مليون دولار الرقم المقدر لعام ٢٠٠٩: ٢١٣ مليون دولار الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣٠٠ مليون دولار

النواتج

- عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي، بشأن الإنعاش والتنمية في الصومال
- إسداء المشورة الفنية إلى الوزارات الصومالية بشأن إدارة الخدمات العامة بما في ذلك تنظيم ست حلقات عمل بشأن إدارة الخدمات العامة لوزارات العدل، والدفاع، والإعلام، والشؤون الجنسانية، والتعاون الدولي والشؤون الإنسانية، والأمن الداخلي، ووزارة الداخلية
- عقد أربع حلقات عمل تدريبية للمسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين، والسلطات الإقليمية، والجهات المعنية ذات الصلة بشأن الحكم الرشيد والأعراف الدولية لحقوق الإنسان
- تنظيم تدريب على الانتخابات للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك وضع خطة ودليل للتدريب على الانتخابات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز تصدي المجتمع الدولي للقرصنة	(ج) '١' زيادة مجموع عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية معززة من أجل الأمن الإقليمي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢ الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ '٢' زيادة مجموع عدد أنشطة إحلال السلام والمصالحة عبر الحدود التي تقوم بها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢ الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ '٣' زيادة عدد البلدان والمؤسسات التي تكافح القرصنة في الصومال مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٠ الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٠

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات استشارية، بشأن الأمن الإقليمي مع منظمات إقليمية ودون إقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا)
- عقد أربعة اجتماعات استشارية مع كينيا، وتترانيا، وجيبوتي، واليمن في إطار اتفاق بشأن الملاحقة القضائية للقراصنة المحتجزين قبالة سواحل الصومال
- عقد ثلاثة اجتماعات مع فريق الاتصال الدولي لتنسيق مبادرات مكافحة القرصنة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والدولية قبالة سواحل الصومال
- القيام بالمساعي الحميدة لدى بلدان المنطقة (الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والسودان، وأوغندا) بشأن اتخاذ نهج إقليمي إزاء المسائل الأمنية

- إسداء المشورة إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن صياغة هيكل أمني إقليمي بما في ذلك تحقيق التكامل الإقليمي للترتيبات والاستراتيجيات الأمنية
- إسداء المشورة إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المسائل الأمنية ودور المنظمات غير الحكومية الإقليمية، ووسائط الإعلام، والمفكرين، والأنشطة التي تجري عبر الحدود
- إسداء المشورة إلى فرقة العمل المعنية بالقرصنة على البر بشأن تنفيذ خطة عمل، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي، من أجل مكافحة القرصنة
- عقد المؤتمر السنوي المعني بالقرصنة
- إسداء المشورة القانونية والعسكرية إلى السلطات الصومالية بشأن مكافحة القرصنة
- إعداد تقرير إلى مجلس الأمن بشأن القرصنة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين حالة حقوق الإنسان في الصومال	(د) '١' زيادة مجموع عدد التدابير الجديدة للسياسات والتشريعات التي تتخذها الحكومة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ '٢' زيادة عدد آليات مكافحة الإفلات من العقاب التي تضعها المؤسسات الاتحادية الانتقالية وغيرها من السلطات مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١ الهدف لعام ٢٠١٠: ٢

النواتج

- إسداء المشورة الفنية إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والمجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان بما في ذلك آليات مكافحة الإفلات من العقاب
- رصد حالة حقوق الإنسان في الصومال من خلال ١٢ زيارة تشمل إعداد التقارير والدعوة والإرشاد بالاشتراك مع السلطات الحكومية ذات الصلة
- تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية للمجتمع المدني في الصومال بشأن رصد حقوق الإنسان

- تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية لمسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية في الوزارات المعنية (العدل والداخلية والدستور وشؤون المرأة والأسرة والمصالحة)
- عقد اجتماعات شهرية مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية الوطنية والسلطات المحلية ذات الصلة، من أجل إجراء المشاورات وإسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقه في الصومال
- إسداء المشورة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية والسلطات المحلية لتعزيز قدرة ومهنية النظام القضائي ونظام الإصلاحيات في مجال حقوق الإنسان
- تنظيم حملة إعلامية بشأن مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك ١٦ ساعة من البرامج الإذاعية وثماني ساعات من البرامج التليفزيونية، و ٠٠٠ ٥ ملصق وكتيب (باللغة الصومالية)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز القطاع الأمني وسيادة القانون في الصومال	(هـ) '١' زيادة عدد أفراد قوات الشرطة الصومالية التي يجرى نشرها
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٨٠٠ ٤
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ٨
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٠٠٠ ١٠
	'٢' زيادة عدد أفراد القوات المسلحة الصومالية التي يجرى نشرها
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ٤
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٠٠٠ ٥
	'٣' زيادة عدد معايير العمل الموحدة التي يجري إصدارها بشأن العمليات الأمنية الداخلية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٢ (مكافحة الشغب، وخفر السواحل)
	'٤' تعيين الحكومة الاتحادية الانتقالية جميع أعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١
	’٥‘ قيام اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإصدار برنامج يهدف لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١

النواتج

- تدريب ١٥ فرد من كبار قادة قوة الشرطة الصومالية على الإدارة وتطوير الإطار التشغيلي للشرطة والعلاقات مع الجمهور/وسائط الإعلام
- إسداء المشورة إلى قوات الأمن الصومالية بشأن رصد الأنشطة التي تجري عبر الحدود
- تدريب ١٥ فرد من كبار القادة و ١٠ مدرِّبين من الشرطة الصومالية وقوات الأمن، والسلطات القضائية والإصلاحية بشأن حقوق الإنسان
- إسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة والمجلس الوطني للأمن بشأن تطوير المؤسسات والبرنامج الوطني للأمن
- تدريب ٧٠ مديرا للقطاع الأمني على وضع هيكل للدفاع وصياغة سياسات دفاعية واستعراض لوائح القوات المسلحة وغيرها من اللوائح التي تنظم سلوك القوات المسلحة
- تولي رئاسة ١٢ اجتماعا للجنة الأمنية المشتركة في مقديشو أو جيبوتي أو نيروبي
- عقد حلقتي عمل بشأن إصلاح القطاع الأمني لمسؤولي وزارة الدفاع، وأعضاء المجلس الوطني للأمن، وأعضاء اللجنة البرلمانية المعنية بالدفاع، وكبار القادة العسكريين
- عقد حلقتي عمل للمؤسسات الأمنية الصومالية، والمجتمع المدني، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- وضع إطار مشترك للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الأنشطة البرنامجية القصيرة الأجل في قطاع العدالة من أجل الإسراع بنشر قدرة وطنية عاملة في مجال العدالة
- إسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة والمجلس الوطني للأمن بشأن عملية التخطيط من أجل إعادة إنشاء نظام السجون في الصومال وتعزيزه
- تقديم تدريب استراتيجي للموظفين ووضع إطار لنظام العدالة والإصلاحيات في الصومال
- إسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة والمجلس الوطني للأمن بشأن توعية الجهات المانحة وتعبئة الموارد فيما يتعلق بتعزيز قطاعات العدالة والإصلاحيات، بالتنسيق الوثيق مع الآلية القائمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- عقد حلقتي عمل تدريبيتين للجنة الأمنية المشتركة والمجلس الوطني للأمن بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- تنظيم ١٨ اجتماعا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمشاركة في رئاستها مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي
- إسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة الصومالية بشأن إنشاء قاعدة بيانات بشأن المقاتلين السابقين
- عقد حلقتي عمل للجنة الأمنية المشتركة الصومالية بشأن وضع استراتيجية وطنية للاتصال تعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنظيم حملة إعلامية بشأن القطاع الأمني، بما في ذلك ٢٧ ساعة من البرامج الإذاعية و ١٦ ساعة من البرامج التلفزيونية، و ٠٠٠ ٥ ملصق، وكراسات (باللغة الصومالية) وإعلانات

العوامل الخارجية

٩٤ - ينتظر أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أهدافه على افتراض ما يلي: (أ) ألا يزعزع استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية أي عوامل داخلية أو خارجية؛ (ب) أن تدعم الحكومات/المنظمات الإقليمية عملية السلام؛ (ج) أن يقدم دعم متسق من المجتمع الدولي لعملية السلام في الصومال (د) أن توفر الجهات المانحة أموالا كافية دعما لتنفيذ اتفاق جيبوتي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٠ ٤١٩,٦	١٠ ٠٠٤,٩	٤١٤,٧	٧ ٩٨٤,٢	-	٦ ٨٦٥,٣	١ ١١٨,٩
التكاليف التشغيلية	١٥ ٠٠٦,٩	١٣ ٨٠١,٣	١ ٢٠٥,٦	٩ ٠٤٥,٣	١٠٠,٠	٨ ٣٩٦,٩	٦٤٨,٤
المجموع	**٢٥ ٤٢٦,٥**	**٢٣ ٨٠٦,٢**	**١ ٦٢٠,٣**	**١٧ ٠٢٩,٥**	**١٠٠,٠**	**١٥ ٢٦٢,٢**	**١ ٧٦٧,٣**

٩٥ - يبلغ صافي مجموع الاحتياجات من الموارد ٠٠٠ ٠٢٩ ١٧ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٢٣٩ ١٨ دولار) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويتضمن اعتمادا لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٢٠٠ ٩٨٤ ٧ دولار) لما يبلغ عدده ١٠٥ وظيفة، وللاستشاريين (٧٠٠ ٨٢ دولار) والسفر الرسمي (٥٠٠ ٩٧٣ ١ دولار) وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، من قبيل المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥٤٦ ١ دولار)، والنقل البري (٩٠٠ ٠٥٦ ١ دولار)، والنقل الجوي (٠٠٠ ٩٩٨ ١ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٧١٢ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٣٢٣ دولار)، والخدمات الطبية (٦٠٠ ٩٦ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (١٠٠ ٢٥٥ دولار).

٩٦ - وتُعزى الزيادة في احتياجات عام ٢٠١٠ بالمقارنة بميزانية عام ٢٠٠٩ إلى حدوث زيادة في تكاليف الوظائف المقترحة والتكاليف التشغيلية المتعلقة بنقل الموظفين إلى المكاتب في الصومال. ويزمع أن يشغل ما مجموعه ٥٠ موظفا من بين ١٠٥ موظفين مناصبهم في الصومال خلال عام ٢٠١٠، وسيشغل ١٣ موظفا منهم وظائف جديدة، بينما سيعاد نشر ٣٧ منهم من وظائف موجودة في نيروبي. وفي صوماليلاند سينشأ مكتب إقليمي في هرغيسا (٢٠ موظفا) وفي بونتلاند سينشأ مكتب إقليمي في غاروي (٢٠ موظفا) مع مكتبين ميدانيين في بوساسو (موظفان) وغالكاسيو (موظفان). ويزمع إقامة مكتب اتصال متقدم في مقديشو (٦ موظفين). وهناك أيضا أربع وظائف جديدة مطلوبة لمكتب نيروبي دعما لنشر الموظفين في الصومال، وهي تحديدا ثلاث وظائف أمنية لتقديم الحماية المباشرة للممثل الخاص للأمين العام أثناء زياراته إلى الصومال والمنطقة؛ ومساعد إداري لتقديم الدعم من أجل

تخفيف عبء العمل المتزايد الواقع على مكتب تنمية القطاع الأمني نتيجة لنشره في الصومال. وتعزى الزيادة في التكاليف التشغيلية في المقام الأول إلى الإيجارات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والمعدات، والمركبات دعما لإنشاء المكاتب في الصومال.

٩٧ - ويرجع الرصيد الحر للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في المقام الأول إلى ارتفاع معدل الشغور عما كان مدرجا في الميزانية، وكذلك إلى الأرصدة التي لم تنفق على التكاليف التشغيلية في النقل الجوي أساسا. وقد أثرت حالة عدم التيقن في الحالة الأمنية على استقدام الموظفين في الفتر ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولم تسمح بالقيام بعدد الرحلات المطلوبة إلى الصومال على نحو ما كان مقررا أصلا.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		الموظفون الوطنيون	
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	موظفو الخدمة الميدانية/ الأمنية	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١	-	١	٢	١٠	١٨	١٠	١	٤٣	٢١	-	٦٤	١٢	١٦	-	٩٢
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١	-	١	٢	١٠	١٧	١٢	١	٤٤	٢٣	-	٦٧	١٢	٢٦	-	١٠٥
التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١)**	**٢**	**-**	**١**	**٢**	**-**	**٣**	**-**	**١٠**	**-**	**١٣**

٩٨ - تم احتواء حالة انعدام الأمن منذ نقل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال وتفادي حدوث مزيد من التدهور. وقد أمكن تحقيق هذا النجاح النسبي بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجهود المجتمع الدولي. ونتيجة لهذه الجهود، أدت الحالة على أرض الواقع إلى حالة من الجمود في الجبهتين الأمنية والعسكرية. ويتوقع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أن يزيد، في عام ٢٠١٠، ما يقدمه من دعم لعملية جيبوتي والحكومة الاتحادية الانتقالية بإنشاء مكتب اتصال متقدم (مقديشو)، ومكتبين إقليميين (صوماليلاند - هرجيسة وبونتلاند - غارويه)، ومكتبين ميدانيين في شمال الصومال (غالكايو وبوساسو). ودعما لهذه الجهود، يُقترح زيادة الملاك التكميلي من الموظفين بسبع عشرة وظيفة. وسينقل أيضا ما مجموعه ٣٧ وظيفة قائمة من مجالات فنية إلى هذه المكاتب الجديدة في الصومال للقيام بمهام فنية. وإضافة إلى ذلك، فبسبب دمج الدعم الإداري في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من المقرر إلغاء أربع وظائف ودمج ١٥ وظيفة تابعة

للمقر في نيروبي في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وستُكلف هذه الوظائف بأداء مهام جديدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ببدء تشغيل المكاتب الخمسة المعنية بالصومال المقرر إنشاؤها في مقديشو وهرجيسة وغارويه وبوساسو وغالكايو. وبناء على ذلك، يُقترح تمويل هذه الوظائف الخمس عشرة لمدة ستة أشهر اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٩٩ - وتتضمن الفقرات التالية بيانا بالتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين:

(أ) ستكون هناك حاجة إلى ثلاث عشرة (١٣) وظيفة جديدة لتقديم الدعم لعملية جيبوتي والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وسيركز الموظفون على اختيار الموقع الميداني وعلى الهياكل الأساسية الميدانية والتحضيرات الأمنية وتوفير ملاك الموظفين الأولي للمكاتب الإقليمية والميدانية. وتشمل الوظائف الجديدة (وظيفتان برتبة ف-٣، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ وظائف من الرتبة المحلية) ما يلي:

'١' موظفَين أمنيين (ف-٣) سيساعدان الموظف الأمني الموجود (ف-٤) في إجراء تقييمات للأخطار الأمنية، وتجميع الخطط الأمنية وخطط الطوارئ، وضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وسينشر الموظفان الأمنيان للإشراف على العمليات الأمنية في منطقتي صوماليلاند - هرجيسة وبونتلاند — غارويه؛

'٢' موظفَين إداريين إقليميين (الخدمة الميدانية) لكفالة تقديم الدعم اللوجستي والإداري بكفاءة وفي الوقت المناسب لكل مكتب إقليمي. وسيقدم الموظفان أيضا المساعدة في اختيار المواقع للمكاتب الإقليمية والميدانية. وسيكون أحد الموظفين الإقليميين في مكتب بونتلاند - غارويه الإقليمي والآخر في مكتب صوماليلاند - هرجيسة الإقليمي؛

'٣' أربعة مساعدين أمنيين (الرتبة المحلية) في الصومال للاضطلاع بالتغطية الأولية لمكتب صوماليلاند - هرجيسة الإقليمي (وظيفتان) ومكتب بونتلاند - غارويه الإقليمي (وظيفتان). وستقدم المساعدة إلى موظف الأمن الدولي بغية تقييم الظروف الأمنية المحلية والتنسيق مع منظمات الأمن الحكومية المحلية؛

'٤' مساعدَين هندسيين/لشؤون المرافق (الرتبة المحلية) لدعم منشآت مولدات الطاقة الكهربائية وخدمات السباكة والقيام بأعمال الصيانة العامة في

المكتبين الإقليميين. وستكون إحدى الوظيفتين في مكتب صوماليلاند – هرجيسة الإقليمي والأخرى في مكتب بونتلاند – غارويه الإقليمي؛

'٥' مساعدا واحدا لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرتبة المحلية) سيساعد على تركيب خطوط الاتصالات للمكتبين الإقليميين وإعدادها وصيانتها. وستكون هذه الوظيفة الجديدة في مكتب صوماليلاند – هرجيسة الإقليمي. وسيقدم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات لمكتب بونتلاند – غارويه الإقليمي بنقل وظيفة من نيروبي.

'٦' مساعدَين إداريين (الرتبة المحلية) سيخضعان لإشراف مباشر من الموظفين الإداريين الإقليميين وسيقدمان الدعم الإداري العام. وسيُعيَّن مساعد في مكتب صوماليلاند – هرجيسة الإقليمي وآخر في مكتب بونتلاند – غارويه الإقليمي؛

(ب) وثمة حاجة في نيروبي إلى الوظائف الإضافية التالية:

'١' ثلاثة موظفين للحماية المباشرة (فئة الخدمة الميدانية) يضافون إلى الموظفين الخمسة الذين يضطلعون بهذه المهمة حاليا، بغية توفير الحماية الأمنية على مدار ٢٤ ساعة يوميا، في جميع أيام الأسبوع للممثل الخاص للأمين العام، ولا سيما خلال رحلاته إلى الصومال وداخل المنطقة؛

'٢' مساعد إداري واحد (الرتبة المحلية) في مكتب تطوير قطاع الأمن لتعزيز المساندة الإدارية داخل المكتب دعما لسبعة موظفين فنيين دوليين بمن فيهم المدير (مد-١). ومن المقرر أن تدعم هذه الوظيفة الأنشطة المرتبطة بتطوير قطاع الأمن التي سيزيد عددها في عام ٢٠١٠ نتيجة الانتقال إلى الصومال؛

(ج) من المقرر إلغاء أربع وظائف إدارية (وظيفة واحدة من فئة ف-٤، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية في مجال الشؤون المالية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية فيما يتعلق بالموارد البشرية) في نيروبي. وإضافة إلى ذلك، ستلغى مهام ١٥ وظيفة (وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١١ وظيفة من الرتبة المحلية) في المقر في نيروبي، وسيعاد إنشاؤها في تموز/يوليه لنشرها في الصومال. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توفير مهام الدعم الإداري، مما يسمح بتقليص المهام. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الدعم الإداري للمكتبين الميدانيين.

هاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

(١٦ ٩٣٤ ٥٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٠٠ – بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الذي أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨) لفترة ولاية مدتها ١٢ شهرا، عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقرر المجلس أن تركز ولاية المكتب على تقديم الدعم لحكومة سيراليون في المجالات التالية:

(أ) تقديم الدعم السياسي للجهود الوطنية والمحلية المبذولة من أجل تحديد وتسوية التوترات والتهديدات التي تنذر بوقوع نزاع؛

(ب) رصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات؛

(ج) توطيد إصلاحات الحكم الرشيد، مع التركيز بوجه خاص على أدوات مكافحة الفساد من قبيل لجنة مكافحة الفساد؛

(د) دعم اللامركزية، ومراجعة دستور عام ١٩٩١ وإصدار التشريعات ذات الصلة؛

(هـ) التنسيق على نحو وثيق مع لجنة بناء السلام ودعم ما تقوم به من عمل، فضلا عن تنفيذ إطار التعاون من أجل بناء السلام والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام.

١٠١ – وباتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩)، مُددت ولاية المكتب إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٠٢ – وأحرز المكتب منذ إنشائه تقدما كبيرا في تنفيذ ولايته. وقد اضطلع بدور حاسم في تسوية التراعات والتوترات السياسية، ولا سيما بمعالجة أعمال العنف التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٩ بدوافع سياسية، وشارك فيها الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي. وأفضى الدعم المقدم من المكتب في إطار جهود الوساطة إلى إجراء حوار متعدد الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ نتج عنه إصدار بلاغ مشترك وقعه الحزبان السياسيان الرئيسيان. ويتضمن البلاغ المشترك التزامات بالحوار فيما بين الأحزاب، وتعزيز المؤسسات الوطنية

وإنشاء لجان مستقلة للتحقيق في ادعاءات العنف الجنسي وسوء سلوك عناصر الشرطة خلال أعمال العنف التي حدثت في آذار/مارس. وشارك الممثل التنفيذي للأمين العام لسيراليون في التوقيع على البلاغ المشترك وطُلب من الأمم المتحدة أن تقدم الدعم لضمان تنفيذه. وأظهر المكتب أيضا تقدما ملحوظا في مجالات أخرى من ولايته ولا سيما في دعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية، بما فيها القضاء والبرلمان والشرطة فضلا عن لجنة حقوق الإنسان.

١٠٣ - ويتمثل أحد مجالات تركيز المكتب الهامة في تقديم الدعم لحكومة سيراليون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي أصبح الآن يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في البلد. وبدعم من المكتب، أنشئت فرقة عمل مشتركة لمنع المخدرات، بدأت تمارس أعمالها حاليا. وواصل المكتب أيضا تقديم الدعم لعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقدت لجنة بناء السلام دورة استثنائية بشأن سيراليون، تم فيها إقرار برنامج التغيير الذي وضعته الحكومة ورؤية الأمم المتحدة المشتركة، وأُطلق صندوق استئماني متعدد المانحين دعما للرؤية المشتركة.

التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

١٠٤ - وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري رؤية مشتركة للأمم المتحدة من أجل سيراليون، وفقا لطلب مجلس الأمن إنشاء مكتب متكامل تكون له استراتيجية فعالة لبناء السلام. وتجمع هذه الرؤية بين الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بكاملها من أجل توطيد السلام حول خمس أولويات رئيسية ستنفذ من خلال ٢١ برنامجا. واتفق المكتب والفريق القطري، من خلال الرؤية المشتركة، على ضم جهودهما لتحقيق الأولوية العامة المتمثلة في توطيد السلام وأربع أولويات برنامجية هي: تحقيق التكامل الاقتصادي للمناطق الريفية، وإدماج الشباب اقتصاديا واجتماعيا، وتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الصحية، وتوفير خدمات عامة موثوقة. واختيرت هذه الأولويات لزيادة إسهام المكتبين إلى أقصى حد في برنامج التغيير الذي وضعته الحكومة. وقد أتاح وضع الرؤية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها في سيراليون العمل في إطار تلاحم وثيق وتفادي الازدواجية والتنافس على الموارد اللذين لا داعي لهما. وحُددت لكل مشروع وكالة رائدة وداعمة من وكالات الأمم المتحدة من بين الأعضاء في المكتب القطري. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون المشورة السياسية والتوجيه التقني لتنفيذ المشاريع في إطار الرؤية المشتركة، وسيرصد وينسق تنفيذ الرؤية بوجه عام. وتبين الرؤية الجديدة أيضا بوضوح نقاطا مرجعية لقياس التقدم المحرز في توطيد السلام في البلد. ويتولى تنسيق عمل المكتب المتكامل مع المكتب القطري وتنفيذ رؤية

الأمم المتحدة المشتركة وحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة للمكتب المتكامل التي تتألف من موظفين يمولهم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية ومكتب دعم بناء السلام والمكتب المتكامل.

١٠٥ - وبغية زيادة الكفاءة وإيجاد مزيد من التلاحم، قام المكتب المتكامل والمكتب القطري بتوحيد الخدمات الأمنية في الأمم المتحدة، وإنشاء عيادة مشتركة للأمم المتحدة، وورشة مشتركة لتصليح المركبات وصيانتها. وقد أصبحت هذه الخدمات المشتركة الآن تعمل على نحو تام في إطار ترتيبات اقتسام التكاليف. وإضافة إلى ذلك، لدى المكاتب الميدانية المشتركة وكالة مشتركة في كل حالة تشرف على أعمال الصيانة اليومية، وتفرض على كل وكالة مشاركة رسوما شهرية بناء على الحيز الذي تشغله في المجمع.

معلومات عن الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٠٦ - تتمثل الإنجازات الرئيسية لعام ٢٠٠٩ في وضع رؤية الأمم المتحدة المشتركة لسيراليون وإقرارها، وإطلاق الواحد والعشرين برنامجا جميعها في إطار الرؤية المشتركة، وإنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لتمويل البرامج المنفذة في إطار الرؤية المشتركة، ووضع هيكل لتنسيق المساعدة في سيراليون بشراكة مع الحكومة وسائر الجهات الفاعلة الدولية. وشكلت الدورة الاستثنائية للجنة بناء السلام المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ معلما هاما وأدت إلى وضع الصيغة النهائية لرؤية الأمم المتحدة المشتركة وإقرارها، وإطلاق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وأفضت إلى التزام حكومة سيراليون والشركاء الدوليين بوضع هيكل لتنسيق المساعدة قبل انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٠٧ - وكان لزاما على المكتب المتكامل، من جراء اندلاع العنف السياسي بصورة مفاجئة في آذار/مارس ٢٠٠٩، أن يكثف دعمه للحوار بين الأحزاب والتسوية فيما بينها، وأنشطته في مجال بناء القدرات مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وأن يوسع نطاق الاتصال بالشباب ومنظمات المجتمع المدني. وفي إطار متابعة أعمال عنف آذار/مارس وتنفيذ البلاغ المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل، عكف المكتب المتكامل على تيسير برنامج للمساعدة الدولية، بتمويل محفز مقدم من صندوق بناء السلام.

١٠٨ - وتترتب على تنفيذ استراتيجية طموحة وشجاعة من قبيل رؤية الأمم المتحدة المشتركة في سيراليون التي تتألف من ٢١ برنامجا مستقلا بمبلغ مجموعه ٣٥٠ مليون دولار تقريبا، على مدى فترة أربع سنوات، مخاطر كبيرة. ونتيجة لذلك، تتضمن الرؤية المشتركة عوامل خطر مُبيّنة بوضوح وتضع استراتيجيات للتخفيف من حدة المخاطر.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

١٠٩ - ستتواصل الأنشطة والترتيبات المذكورة أعلاه خلال عام ٢٠١٠. ويعتزم المكتب المتكامل أيضا إجراء بعض التعديلات وإعادة ترتيب أولويات مجالات تركيزه وعمله، في إطار ولايته، ليستجيب بشكل فعال للتطورات وليضمن مزيدا من الكفاءة والتنسيق في وجود الأمم المتحدة في البلد. وسيواصل المكتب الاضطلاع بأنشطته على نحو متكامل مع الفريق القطري، ولا سيما خارج فريتاون، حيث يشترك في الموقع مع المكتب القطري في أربعة مراكز إقليمية (ماكيني وبو وكينيما وكويدو). ونظرا للدور الهام الذي تؤديه هذه المكاتب والتطورات الأخيرة التي شهدها البلد، يعتزم المكتب المتكامل توسيع نطاق وجوده في أربع مقاطعات أخرى. وإضافة إلى ذلك، سيستمر العمل على تحسين مباني مقر البعثة في فريتاون وإصلاحها في عام ٢٠١٠ لكفالة مواءمتها مع معايير الأمم المتحدة وأنظمتها. وسعيا إلى ضمان فعالية أداء البعثة، ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توفير مزيد من القدرات الجوية والدعم للسلامة الجوية في إطار مفهوم التعاون بين البعثات. وسيستمر المكتب المتكامل أيضا في العمل بشكل وثيق مع المكتب القطري، وسيواصل خدماته وبرامجه المشتركة، وسيواصل الممثل التنفيذي للأمين العام لسيراليون الاضطلاع بدور المنسق المقيم للمكتب القطري والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سيراليون.

١١٠ - وترد أدناه أهداف المكتب المتكامل وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: دعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون على المدى الطويل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز تنسيق سياسات الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى توطيد السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة	(أ) '١' زيادة السيطرة الوطنية على عملية توطيد السلام وبنائه، ويتضح ذلك في موافقة الحكومة على وثائق الاستراتيجية وقيامها بنشر تقارير مرحلية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: ١ (وضع وإقرار وثيقة واحدة عن الاستراتيجية الوطنية)
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ١ (تقرير مرحلي واحد)
	'٢' زيادة تكامل أنشطة الأمم المتحدة البرنامجية في سيراليون، ويتضح ذلك في موافقة الحكومة على وثائق الاستراتيجية وقيامها بنشر تقارير مرحلية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: ١ (وضع وإقرار وثيقة واحدة عن الاستراتيجية الوطنية)
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٢ (تقريران مرحليان)
	'٣' زيادة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى سيراليون، ويتضح ذلك في موافقة الحكومة على وثائق الاستراتيجية وقيامها بنشر تقارير مرحلية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: ١ (وضع استراتيجية وطنية واحدة بشأن سياسات المساعدة)
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ١ (تقرير مرحلي واحد)
	'٤' زيادة عدد المشاريع المنفذة التي يمولها صندوق بناء السلام
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: ٦
	الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٨

النواتج

- عقد اجتماعات فصلية مع الحكومة لتنسيق السياسات بشأن تنفيذ برنامج التغيير/استراتيجية الحد من الفقر
- رئاسة اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين الرئيسيين والفريق الدبلوماسي المعني بتنسيق السياسات
- المشاركة فصليا في رئاسة المشاورات مع الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن تنفيذ البلاغ المشترك بين لجنة تسجيل الأحزاب السياسية والمؤتمر الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون من خلال اجتماعات لجنة التقيد بالبيان المشترك

- القيام أسبوعيا برئاسة اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ رؤية الأمم المتحدة المشتركة
- المشاركة فصليا في رئاسة اجتماعات التنسيق بين الحكومة والجهات المانحة بشأن تنفيذ السياسة الوطنية للمساعدة وتنفيذ توصيات الاجتماع الاستشاري للجهات المانحة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في لندن
- المشاركة فصليا في رئاسة اجتماعات لجنة التوجيه الوطنية لصندوق بناء السلام
- اجتماعات نصف سنوية لتشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام
- إجراء مشاورات فصلية في اجتماعات يعقدها مجلس الأمن بشأن سيراليون

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) إحراز تقدم نحو توطيد السلام ومنع النزاعات المحتملة في سيراليون	(ب) ’١‘ زيادة مشاركة الأحزاب السياسية الرئيسية في منتديات الحوار فيما بين الأحزاب مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: ٣ (ثلاثة أحزاب) الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٤ (أربعة أحزاب) ’٢‘ إعادة هيكلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: موافقة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية والحكومة على التوصيات المتعلقة بإعادة هيكلة اللجنة الهدف لعام ٢٠١٠: تنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة هيكلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بما في ذلك إعادة تنظيم لجان رصد مدونة قواعد السلوك في المقاطعات ’٣‘ إجراء الاستفتاء الدستوري مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: اتخاذ الحكومة خطوات لتنفيذ عملية استعراض الدستور الهدف لعام ٢٠١٠: إجراء الاستفتاء الدستوري في سلام، بمشاركة كاملة من جميع قطاعات المجتمع

النواتج

- تقديم المشورة إلى لجنة حكومة سيراليون المعنية بتسجيل الأحزاب السياسية بشأن إعادة هيكلة اللجنة
- تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنتها المعنية بالاتصال بالأحزاب السياسية
- عقد أربعة اجتماعات للجنة التوجيهية للمانحين بشأن حشد دعم الجهات المانحة الدولية للجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الانتخابية الوطنية
- تقديم المشورة إلى لجنة تسجيل الأحزاب السياسية بشأن إعادة تشكيل لجان رصد مدونة قواعد السلوك في المقاطعات لتصبح كيانات صالحة لبناء السلام في المجتمعات المحلية
- عقد اجتماعات شهرية مع الأحزاب السياسية للدعوة إلى التسامح ونبذ العنف
- عقد اجتماعات منتظمة مع الأجنحة الشبابية في الأحزاب السياسية لتعزيز التفاهم بين الأحزاب فضلا عن التركيز على المسائل الوطنية
- تقديم المشورة إلى منظمات المجتمع المدني بشأن إنشاء منتدى لدعم توطيد السلام
- رصد الأخطار التي تهدد توطيد السلام، من خلال المشاركة في ٢٤ اجتماعا للجنة الأمن الإقليمي و ٥٢ اجتماعا للجنة أمن المقاطعات، والإبلاغ عن تلك الأخطار
- رصد المسائل الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن دعم جهود حكومة سيراليون في التصدي للأخطار عبر الحدود من خلال الاجتماع المتعلق بالحدود المشتركة بين سيراليون وليبريا وبعقد اجتماعات فصلية مع اتحاد نهر مانو واتحاد نهر ماكونا
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لكبار ممثلي الأحزاب السياسية بشأن القيادة السياسية
- تدريب ٢٠ قائدا مجتمعيا على الوساطة لمعالجة المنازعات المتعلقة بالأراضي والمنازعات بين زعماء القبائل
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن عملية استعراض الدستور المقترحة بما في ذلك حشد الدعم من المانحين لعملية الاستفتاء، وتشجيع مشاركة المواطنين الواسعة فيه، وضمان إجرائه في سلام
- تقديم المشورة إلى حكومة سيراليون بشأن تنفيذ قانون زعامة القبائل ودور السلطات التقليدية
- تقديم تقارير فصلية إلى مجلس الأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إحراز تقدم نحو الحوكمة الرشيدة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في سيراليون	(ج) '١' زيادة النسبة المئوية من الوظائف الحكومية المنقولة من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ٧٥ في المائة '٢' زيادة نسبة الأموال التي تدفعها السلطات المركزية إلى المجالس المحلية وتثبيت الوظائف المنقولة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٦٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ٧٥ في المائة '٣' تعزيز قدرات لجنة مكافحة الفساد في مجالات كشف حالات الفساد والتحقيق فيها ومقاضاة الضالعين فيها، ويتضح ذلك في عدد الحالات المقدمة إلى القضاء مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣ الهدف لعام ٢٠١٠: ٥ '٤' عدد تقارير مراجع الحسابات العام التي استعرضها البرلمان وزيادة عدد الحاضرين من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين في البرلمان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح التقديرات لعام ٢٠٠٩: تقريران (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) الهدف لعام ٢٠١٠: تقريران (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) و ١٢ حضورا

النواتج

- عقد اجتماعات نصف شهرية مع لجنة مكافحة الفساد وإسداء المشورة لها عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتحديات التي تواجهها فضلا عن اتفاق تحسين الحكم والمساءلة المدعوم من الجهات المانحة

- القيام شهريا بإجراء تقييم لعملية تفويض الصلاحيات وتقديم المشورة السياسية، إلى الحكومة بشأنها بالتنسيق مع الجهات المانحة والأمانة المعنية باللامركزية والمجالس المحلية
- إجراء مشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري، والاتحاد البرلماني الدولي وغيرهما من الشركاء الدوليين والتعاون معها بصورة منتظمة لتعزيز قدرة البرلمان
- إسداء المشورة للحكومة في مجال السياسة العامة بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والحوار السياسي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو
- تقديم المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم التقني للحكومة، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وجماعات مناصرة المرأة بشأن زيادة عدد النساء في مواقع اتخاذ القرارات، وكمرشحات للانتخابات، وكذلك بشأن زيادة مشاركة النساء في العمليات السياسية والانتخابية
- تقديم المشورة إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون في سيراليون بشأن إنشاء نظام بث إذاعي عام تتوافر له أسباب البقاء استنادا إلى المعايير الدولية للبث العام
- تقديم المشورة إلى مجالس البلديات والمقاطعات، من خلال اجتماعات تعقد شهريا، بشأن تحديد التهديدات التي تواجه عملية تطبيق اللامركزية وتفويض الصلاحيات
- قيام الممثل التنفيذي للأمين العام لسيراليون ببذل مساع حميدة لفائدة الموظفين والمؤسسات على الصعيدين المحلي والوطني لمواجهة العراقيل السياسية الناشئة عن عملية تطبيق اللامركزية
- القيام بحملة إعلامية بشأن المؤسسات الديمقراطية تشمل: برامج إذاعية شهرية وبرنامجا على شبكة الإنترنت ونشرات وملصقات ومنشورات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز سيادة القانون في سيراليون	(د)'١' زيادة عدد الولايات المنفذة من جانب لجنة حقوق الإنسان في سيراليون
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٦
	'٢' عدد التقارير القطرية المقدمة إلى الهيئات الدولية المنشأة بمعاهدات في إطار مختلف معاهدات حقوق الإنسان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٢
	’٣‘ خفض النسبة المئوية للسجناء الذين ينتظرون المحاكمة في مختلف المحاكم
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥٠ في المائة من مجموع السجناء
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٤٠ في المائة من مجموع السجناء
	’٤‘ زيادة النسبة المئوية للمستفيدين الذين يتلقون الدعم في إطار برنامج التعويضات الذي تضطلع به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٥ في المائة

النواتج

- تقديم المشورة إلى حكومة سيراليون، بشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، بشأن تطبيق نهج قائم على الحقوق في تنفيذ الواحد والعشرين برنامجا في إطار رؤية الأمم المتحدة المشتركة المتعلقة بسيراليون، بما في ذلك التدريب
- تدريب ٣٦ موظفا تابعا للجنة حقوق الإنسان في سيراليون في موضوع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان
- تقديم المشورة إلى لجنة حقوق الإنسان في سيراليون فيما يتصل بتنفيذ ولايتها
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن التزامها بتقديم تقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، عن جملة أمور تشمل إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس، واعتماد قوانين تراعي الامتثال للمعايير الدولية، وخطة العمل الوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان

- تنظيم ١٣ حلقة عمل بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجان حقوق الإنسان في المقاطعات، والمجالس المحلية في المقاطعات، ووزارات الحكومة، بشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان
- رصد حقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، في ١٢ مقاطعة وفي المنطقة الغربية، بما في ذلك نشر تقريرين عامين وإبلاغ السلطات الحكومية في هذا الصدد
- تنظيم أربع حلقات تدريبية، بشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان، لصالح مؤسسات قطاع العدالة بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون
- تقديم المشورة إلى مؤسسات قطاع العدالة، بما فيها القضاء، ووزارة العدل، والسجون، ولجنة إصلاح القوانين، بشأن مسائل حقوق الإنسان
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن اعتماد قوانين تراعي الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بما في ذلك برنامج التعويضات
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن خطة عمل وطنية تتعلق بحقوق الإنسان
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن صياغة خطة عمل وطنية وتنفيذها تعزيزا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- تقديم المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدراجها في القوانين المحلية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين قدرات قطاع الأمن في سيراليون لتوفير الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات	(هـ) '١' زيادة عدد الضباط الذين تم نقلهم إلى فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥٠
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١٠٠
	'٢' إنشاء وحدة معنية بالجريمة عبر الوطنية في سيراليون

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١
	’٣‘ زيادة عدد ضباط الشرطة في سيراليون المدربين على المعايير المهنية والمساءلة
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: غير متاح
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥٠ ضابطا
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١٠٠ ضابط

النواتج

- تدريب ٥٠ عضوا في فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في إطار دورات أساسية بشأن منع المخدرات وتدريبهم على استخدام معدات جمع الأدلة الجنائية والمعدات التكتيكية، وفحص سجلاتهم
- تقديم المشورة إلى فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون في وضع خطة عمل سيراليون بشأن المخدرات وتنفيذها على نحو تام، وذلك بناء على خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المخدرات
- حضور الاجتماعات الشهرية لفرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات وتقديم التحليلات بغية إسداء المشورة التقنية لفرقة العمل
- تنظيم حلقة عمل لأعضاء فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات بشأن قواعد البيانات الآنية المتعلقة بتحليل المعلومات الاستخبارية من أجل وضع قاعدة بيانات بشأن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات
- إسداء المشورة لشعبة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية بشأن تدريب ١١٦ محققا على التحقيق في سوء سلوك أفراد الشرطة

- إسداء المشورة للموظفين الإداريين في شعبة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية، في وضع مهام محددة وبرامج زمنية واستمارات تحضيرا لإجراء عمليات تفتيش مقار الفرق البالغ عددها ٢٩ مقرا
- تنظيم ٢٩ دورة تدريبية لـ ٢ ٠٠٠ ضابط شرطة في سيراليون بشأن التحرش الجنسي والإيذاء الجنسي وسياسات مراعاة المنظور الجنساني
- إسداء المشورة لـ ٢ ٨٠٠ ضابط شرطة في سيراليون بشأن السيطرة على الجماهير وتدريبُهم على ذلك
- المساعدة في وضع برامج تهدف إلى حشد المانحين الدوليين لتزويد الشرطة وفرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون باللوجستيات والمعدات.
- تنظيم أربع حلقات عمل إقليمية لنحو ٤٠٠ فرد من أفراد قوات الشرطة في سيراليون وممثلي منظمات المجتمع المدني غير الحكومية لتحسين علاقات العمل بين الشرطة والمجتمع المحلي
- تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية لنحو ٢٠٠ فرد من أفراد قوات الشرطة في سيراليون وممثلي وسائط الإعلام المحلية لتحسين علاقات العمل بين الكيانين
- إسداء المشورة لفريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني في سيراليون بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات غير المشروعة
- إسداء المشورة للسلطات الأمنية في سيراليون بشأن تعزيز العمليات البحرية لمنع الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والأسلحة النارية والبشر

العوامل الخارجية

١١١ - يُتوقع أن يبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون هدفه شريطة تحقق ما يلي: (أ) التزام وطني بعملية بناء السلام وامتلاك البلد زمام هذه العملية؛ (ب) استمرار الأطراف الدولية في الالتزام بعملية توطيد السلام وبنائه وتقديم الدعم لها، (ج) الحفاظ على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المجاورة القريبة وعدم التأثير سلباً على الحالة الأمنية في سيراليون.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الأفراد المدنيين	٥ ٧٤٠,٩	٥ ٠٢٠,٩	٧٢٠,٦	٦ ٦٣٩,٩	–	٥ ٧٤٠,٩	٨٩٩,٠	
تكاليف التشغيل	٩ ٤٦٤,١	١٠ ١٨٤,٧	(٧٢٠,٦)	١٠ ٢٩٤,٦	٤٧٩,٧	٩ ٤٦٤,١	٨٣٠,٥	
المجموع	**١٥ ٢٠٥,٠**	**١٥ ٢٠٥,٠**	**–**	**١٦ ٩٣٤,٥**	**٤٧٩,٧**	**١٥ ٢٠٥,٠**	**١ ٧٢٩,٥**	

١١٢ - ستغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ٥٠٠ ٩٣٤ ١٦ دولار (إجماليها ٥٠٠ ٧٥٨ ١٧ دولار) المرتبات، والتكاليف العامة للموظفين (٩٠٠ ٦٣٩ ٦ دولار) المتعلقة بـ ٨٢ وظيفة (٤٢ وظيفة لموظفين دوليين و ٣٢ وظيفة لموظفين وطنيين وثماني وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)، ونفقات بدل إقامة وسفر لسبعة موظفين قدمتهم الحكومة (٣٠٠ ٢٧٧ دولار) والاحتياجات من الخدمات الاستشارية المتعلقة بخبرات يقدمها خبير دستوري على المدى القصير (٠٠٠ ٨٧ دولار)، وسفر الموظفين (٩٠٠ ٥٠٧ دولار)، ومرافق وهياكل أساسية (٢٠٠ ٠٣٠ ٢ دولار)، وصيانة وتشغيل مركبات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (٣٠٠ ٥١٧ دولار) وعتاد جوي (٣٠٠ ٠٠٤ ٥ دولار)، وتكاليف لازمة لصيانة شبكة الاتصالات (٤٠٠ ٢٢٥ ١ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٢٨٥ دولار) ومعدات ولوازم وخدمات طبية (٠٠٠ ١٧٢ دولار) بالإضافة إلى خدمات ولوازم ومعدات أخرى (٢٠٠ ١٨٨ دولار).

١١٣ - ويعزى الفرق الرئيسي بين الاعتمادات المقترحة لعام ٢٠١٠ والمعتمدة لعام ٢٠٠٩ إلى الآثار الكاملة المترتبة عن تكلفة مواءمة شروط الخدمة وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، والاحتياجات الإضافية المقترحة لملاك الموظفين وإلى احتياجات متزايدة تتعلق بتكاليف النقل الجوي استنادا إلى ترتيبات تعاقدية.

احتياجات ملاك الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام	المساعد العام	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ الأمنية	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	–	١	–	١	٥	١٢	٩	١	٢٩	١٣	–	٤٢	١٣	١٨	–	٧٣	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	–	١	–	١	٥	١٢	٩	١	٢٩	١٣	–	٤٢	١٣	١٩	٨	٨٢	
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**١**	**٨**	**٩**	

١١٤ - سيضم مجموع الملاك التكميلي للموظفين المقترح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ٨٢ موظفاً (٤٢ موظفاً دولياً و ٣٢ موظفاً وطنياً وثمانية متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة) وسيرأسه ممثل تنفيذي للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، الذي ستدعمه وحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل وأربعة أقسام مواضيعية فنية تركز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي توطيد السلام، والمؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والشرطة والأمن، بالإضافة إلى قسم لدعم البعثة.

١١٥ - وتشمل التغييرات المقترحة في عام ٢٠١٠ لتكميل ملاك الموظفين الحالي إنشاء تسع وظائف إضافية (ثماني وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة ووظيفة من الرتبة المحلية)، أربع منها ستعزز المهام الفنية للبعثة مثل موظف واحد للشؤون السياسية في قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام، وموظفين اثنين معنيين بحقوق الإنسان في قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون وخبير في المخدرات والجريمة في قسم الشرطة والأمن (وكلهم من متطوعي الأمم المتحدة)، مع أربع وظائف إضافية متبقية لمتطوعي الأمم المتحدة تشمل وظائف الدعم مثل تقديم المساعدة في مجالات المالية والنقل والشؤون القانونية/المطالبات وتكنولوجيا المعلومات (متطوعو الأمم المتحدة). وسيدعم مساعد إداري واحد (من الرتبة المحلية) الموظف الإداري الأقدم الذي يرأس قسم دعم البعثة.

١١٦ - ويشمل الملاك المقترح أيضا نقل وظيفتين برتبة ف-٤ من قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون (موظف الشؤون القضائية/الدستورية ومستشار الشؤون الجنسانية وشؤون الشباب) إلى قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام وقسم المؤسسات الديمقراطية لأن هذه المهام تندرج في مجال عمل هذين القسمين عوضاً عن قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

واو – الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(١٠٠ ٩٣٠ ٨ دولار)

المعلومات الأساسية، والولاية، والهدف

١١٧ – أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم وضع علامات الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد على طول الحدود وفي معالجة حالة السكان المتضررين وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١١٨ – وقد أنشئت لجنة المتابعة بموجب اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لتتولى رصد تنفيذ الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي. واعتباراً من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أخذ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة يعمل أيضاً بوصفه رئيساً للجنة المتابعة.

١١٩ – وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن الأجزاء الأربعة لحكم محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، على طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أُكمل تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المتعلق بالحدود البحرية بصدور الموافقة الرسمية على الخريطة البحرية.

١٢٠ – ويرد آخر ما استجد من معلومات بشأن أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في رسائل متبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2008/756 و S/2008/757).

١٢١ – وبحلول أيار/مايو ٢٠٠٩، جرى تقييم ما يزيد عن ١ ١٩٠ كيلومتراً من الحدود البرية وسيبدأ وضع العلامات الحدودية في عام ٢٠١٠ باستخدام موارد خارجة عن الميزانية واردة من الكاميرون ونيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي. وقد خلصت جميع التقارير التي أعدها مراقبو الأمم المتحدة إلى أن الحالة المتعلقة بحقوق السكان المتضررين مُرضية.

١٢٢ – وتقدم اللجنة المختلطة الدعم أيضا لوضع تدابير لبناء الثقة ترمي إلى حماية أمن السكان المتضررين وتأمين رفاههم. وتشمل المجالات الرئيسية التي حددت لتتخذ الحكومات وشركاؤها إجراءات بشأنها تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه

والهياكل الأساسية. وستواصل اللجنة المختلطة تشجيع المشاريع البيئية وتقديم الدعم إلى هيئة حوض بحيرة تشاد.

التعاون مع الهيئات الأخرى

١٢٣ - تزود إدارة الشؤون السياسية اللجنة المختلطة بالتوجيه السياسي والاستراتيجي وتيسر تنفيذ عمل اللجنة وتشرف عليه، ضمن أنشطته الرامية إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحسين التعاون القائم بين الكاميرون ونيجيريا. وتزود إدارة الدعم الميداني اللجنة المختلطة بالدعم الإداري والمالي واللوجستي.

١٢٤ - ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة المختلطة. وتتراوح آليات تقاسم التكاليف بين الدعم الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية) والمسائل الفنية مثل الإعلام وحقوق الإنسان. ويقدم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم، بما في ذلك الدعم اللوجستي والإداري، إلى اللجنة المختلطة ولمراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى البلدين. وأدت عمليات التشاور المنتظم مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي إلى تعزيز أوجه التكامل والتآزر بين أصحاب المصلحة في دعم ترسيم الحدود البرية فضلا عن تدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان المتضررين. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة في الكاميرون برنامجا مشتركا للمساعدة الإنسانية والتنمية المجتمعية في منطقة بحيرة تشاد. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه لمبادرات التنمية المجتمعية المحلية في كل من شبه جزيرة باكاسي والمناطق الأخرى. ويمول مصرف التنمية الأفريقي برنامجاً طموحاً متعدد الأقطار لإنشاء طريق سريع ييسر تنقل الأفراد والبضائع بين الكاميرون ونيجيريا. وقد ساهم الدعم الذي قدمته طائرات الهليكوبتر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٩ في إجراء التقييم الميداني على طول الحدود البرية.

معلومات عن الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٢٥ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تم التوقيع مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اتفاق مالي لبدء تنفيذ أنشطة التعليم الممولة من التبرعات.

١٢٦ - وفي عام ٢٠٠٨، أنجزت اللجنة المختلطة عملية التنفيذ المقررة لعشرة عقود أبرمت بشأن ترسيم الحدود البرية؛ وواصلت عقد الاجتماع الخاص لتنفيذ اتفاقات التعاون بين الكاميرون ونيجيريا المتصلة بحدودهما البحرية؛ ولم يبلغ عن وقوع أية حوادث حدودية أخرى؛ ولم يبلغ عن وقوع حوادث حدودية أو عن وجود غير قانوني للجنود عقب

الانسحاب ونقل السلطة أو عن أي انتهاكات في منطقة بحيرة تشاد. وأبقت اللجنة المشتركة على عدد اجتماعات لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي بمشاركة الكاميرون ونيجيريا. وأبقي كذلك على ما يلي: عدد مراكز الكاميرون الإدارية في أنحاء شبه جزيرة باكاسي؛ وأنشطة بناء الثقة المعتمدة بين الكاميرون ونيجيريا؛ والدعم المقدم لمشاريع التنمية المجتمعية في الكاميرون ونيجيريا.

١٢٧ - وتم الوصول إلى نقطة تحول رمزية تمثلت في تقييم ١ ٠٠٠ كيلومتر من الحدود البرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ليصل بذلك مجموع طول الحدود التي قُيمت بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى ١ ١٩٢ كيلومتراً، والهدف المتوخى تحقيقه في نهاية عام ٢٠٠٩ هو تقييم ١ ٤٠٠ كيلومتر. وبالنظر إلى وجود قيود في الميزانية، تؤثر على أحد هذه الأطراف، فقد خفض كثيراً حجم البعثة الميدانية التي كان مزمعا إيفادها أثناء الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، حيث لا يمكن إجراء التقييم الميداني المشترك إلا أثناء موسم الجفاف (من تشرين الأول/أكتوبر إلى نيسان/أبريل). وقد أدى هذا إلى إبطاء التقدم نحو تقييم الطول الذي كان مستهدفا في البداية. علاوة على ذلك، ومثلما كان الحال في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أدت حالات التأخير في رصد اعتماد في الميزانية الوطنية في نيجيريا إلى التأخر في عقد الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المختلطة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

١٢٨ - وقد أسهم استخدام طائرة الهليكوبتر لمهام التقييم الميداني التي يضطلع بها الفريق التقني المشترك في التقدم الذي أُحرز في الفترتين تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٩ اللتين نجح الفريق أثناءهما بتغطية ١٦٨ و ١٩٢ كيلومتراً تباعاً، ووافقت عليهما الأطراف.

١٢٩ - وفي عام ٢٠٠٩، استوفت اللجنة المختلطة مؤشرات الإنجاز المحددة المتصلة بعقود ترسيم الحدود. وأصبح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشريك المنفذ للعقد الأول من عقود نصب الأعمدة (العقد الخامس (أ))؛ ومنح العقد الثاني (نقاط المراقبة الأرضية) في آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى متعاقد خاص لتعديل الصور الملتقطة بالسواتل لتتناسب مع القياسات الفعلية على الأرض.

١٣٠ - وفيما يتعلق بالحدود البحرية، أحرز بعض التقدم نحو إبرام اتفاق إطاري للتعاون عبر الحدود فيما يتعلق باستخراج موارد النفط والغاز المتداخلة عبر الحدود البحرية. وسُجل أيضا تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا. ومنذ عام ٢٠٠٢، استأنف البَلدان الأنشطة المتعلقة بلجنتهما الثنائية المشتركة الأولى وفرغتا من سداد القسط الأول من

القرض الذي استُلف من مصرف التنمية الأفريقي لتنفيذ أعمال الهياكل الأساسية المتعلقة بمشروع الطريق الرئيسي الأفريقي المتعدد الأقطار.

١٣١ - وكان من شأن عدم وجود اتفاق بين الأطراف بشأن قيام مراقبي الأمم المتحدة المدنيين بزيارات ميدانية إلى شبه جزيرة باكاسي أن عرقل تنفيذ هذا النشاط في عام ٢٠٠٩.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠ وتوقعات المستقبل

١٣٢ - في عام ٢٠١٠، ستواصل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة تزويد الأطراف بالدعم الفني في الشؤون التقنية والسياسية والقانونية والاقتصادية. وإثر إكمال تعيين الحدود البحرية، ستُسدي اللجنة المختلطة المشورة للأطراف بشأن التعاون عبر الحدود فيما يتعلق بإدارة موارد النفط والغاز المتداخلة عبر الحدود. ومع اقتراب الانتهاء من إعداد تقييم ميداني للحدود البرية في عام ٢٠١٠، ستتحول مسؤولية اللجنة المختلطة بصورة متزايدة نحو حل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني. وستتطلب هذه المهمة المزيد من الخبرات القانونية والدعم القانوني خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١١. وسيركز الفريق أيضا تدريجياً على الأعمال المتعلقة بالإشراف على عقود الترسيم الممولة بالتبرعات، ولا سيما نصب الأعمدة الحدودية على طول الجزء الأول من الحدود البرية، التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في منتصف عام ٢٠٠٩. ومن المنتظر أن تُنجز جميع أنشطة تعيين الحدود البرية بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

١٣٣ - واعتباراً من عام ٢٠١١، ستُصبح أعمال المسح ورسم الخرائط مطلوبة بصورة رئيسية لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بشأن مناطق الخلاف المتبقية على طول الحدود، وللإشراف على تنفيذ المشاريع بواسطة متعاقدين خارجيين، بما في ذلك نصب الأعمدة الحدودية، ولوضع الخرائط النهائية التي تبين الحدود والأعمدة على نحو يتسق مع العمل الفعلي الذي ينفذ على أرض الواقع.

١٣٤ - وفيما يتعلق بباكاسي، فإن اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ينص على استمرار ولاية لجنة المتابعة في نظام انتقالي مدته خمس سنوات (٢٠٠٨- ٢٠١٣) تمنح خلاله الحماية القانونية الخاصة للنيجيريين المقيمين في منطقة شبه جزيرة باكاسي التي تم نقلها إلى الكاميرون في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومن ثم، ينبغي حل لجنة المتابعة في نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية هذه.

١٣٥ - ويرد أدناه عرض هدف اللجنة المختلطة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازاتها.

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا، تنفيذا منظما وسلميا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز التقدم نحو ترسيم الحدود البرية وإبرام اتفاق بشأن مسائل الحدود البحرية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا	(أ) '١' الحفاظ على عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي تحضرها الكاميرون ونيجيريا لمناقشة مسائل ترسيم الحدود مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣ اجتماعات التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤ اجتماعات الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ اجتماعات '٢' زيادة النسبة المئوية للحدود البرية التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع الأعمدة مع الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٥ في المائة (١ ٠٠٠ كم) التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٧٠ في المائة (١ ٤٠٠ كم) الهدف لعام ٢٠١٠: ٩٠ في المائة (١ ٨٠٠ كم) '٣' زيادة النسبة المئوية للحدود البرية التي يتم التوصل بشأنها إلى اتفاق على تحديد مواقع الأعمدة بعد إتمام التقييم الميداني المشترك مع الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٥ في المائة (١ ٠٠٠ كم) التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٥ في المائة (١ ٤٠٠ كم) الهدف لعام ٢٠١٠: ٩٠ في المائة (١ ٨٠٠ كم) '٣' زيادة معدل التنفيذ لعشرة عقود تتصل بترسيم الحدود البرية (بصورة تدريجية) مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣٥ في المائة التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤٥ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٥ في المائة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ مواصلة عقد اجتماع خاص لتنفيذ اتفاقات التعاون بين الكاميرون ونيجيريا المتصلة بحدودهما البحرية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: اجتماع واحد
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: اجتماع واحد
	الهدف لعام ٢٠١٠: اجتماع واحد

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات للجنة المختلطة من أجل مناقشة مسائل تتصل بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية تنفيذا سلميا (بما في ذلك مسائل تخطيط الحدود التي تهدف إلى ما يلي: اعتماد التقارير التي تعدها بعثات التقييم الميداني، وحل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك؛ واعتماد التقارير الأربعة المتعلقة بالعمل المنجز من قبل المتعاقدين الذين يقومون بنصب أعمدة الحدود ووضع خرائط مسح بشأنها
- إيفاد ثلاث بعثات مشتركة للتقييم الميداني بمتوسط ثمانية أسابيع على طول الخط الحدودي البري، من أجل الاتفاق مع الأطراف على مواقع أعمدة الحدود
- إعداد ثلاثة تقارير للفريق التقني المشترك المنبثق عن البعثات الثلاث المعنية بالتقييم الميداني للحدود البرية، تبين التقدم المحرز في ترسيم الحدود لتقديمها إلى الأطراف من أجل اعتمادها
- عقد اجتماعات استشارية قانونية وتقنية مع الأطراف لتيسير تسوية مجالات الخلاف الناشئة عن التقييم الميداني المشترك
- إيفاد أربع بعثات ميدانية لمدة أربعة أسابيع في المتوسط على طول الحدود البرية للإشراف والتصديق على الأشغال التي ينجزها المتعاقدون بهدف نصب أعمدة الحدود
- قيام الموظفين المعنيين بالتصديق بإعداد أربعة تقارير عن العمل الذي ينجزه المتعاقدون الذين ينفذون عقود ترسيم الحدود لتقديمها إلى الأطراف من أجل اعتمادها
- إيفاد بعثة ميدانية واحدة لمدة ثلاثة أسابيع على طول الحدود البرية للإشراف والتصديق على مسح نقاط المراقبة الأرضية
- قيام الموظفين المعنيين بالتصديق بإعداد تقرير واحد عن العمل الذي ينجزه المتعاقدون الذين ينفذون عملية مسح نقاط المراقبة الأرضية

- عقد أربعة اجتماعات استشارية مع الأطراف للتوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة تفاهم بين الكاميرون ونيجيريا فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود بشأن موارد النفط والغاز المتاخمة للحدود البحرية
- عقد اجتماع واحد بين الكاميرون وغينيا الاستوائية ونيجيريا لتسوية مسائل الحدود البحرية المعلقة أو المتنازع بشأنها
- تنظيم حملة إعلامية واحدة بشأن عملية ترسيم الحدود تشمل عرض فيلم وثائقي
- إيفاد بعثتين ميدانيتين للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود لمدة ثلاثة أسابيع في المتوسط على طول الحدود البرية لتسوية مجالات الخلاف
- إعداد تقريرين عن البعثات الميدانية للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بشأن مجالات الخلاف

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز التقدم نحو ترسيم الحدود البرية وإبرام اتفاق بشأن مسائل الحدود البحرية الفاصلة بين الكاميرون ونيجيريا	(أ) '١' الحفاظ على عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي تحضرها الكاميرون ونيجيريا لمناقشة مسائل ترسيم الحدود
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي	(ب) '١' زيادة عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكاميرون ونيجيريا إلى شبه جزيرة باكاسي لكفالة احترام حقوق السكان المتأثرين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: بعثة واحدة التقديرات لعام ٢٠٠٩: بعثتان الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ بعثات '٢' لم يرد أي بلاغ وقوع حوادث أو وجود غير قانوني للقوات عب الانسحاب ونقل السلطة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: صفر '٣' زيادة عدد اجتماعات لجنة المتابعة على شبه جزيرة باكاسي بمشاركة الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ثلاثة اجتماعات التقديرات لعام ٢٠٠٩: ثلاثة اجتماعات الهدف لعام ٢٠١٠: أربعة اجتماعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ الحفاظ على عدد مراكز الكاميرون الإدارية في أنحاء شبه جزيرة باكاسي
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: مركزان إداريان
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: مركزان إداريان
	الهدف لعام ٢٠١٠: مركزان إداريان

النواتج

- إيفاد أربع بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد احترام حقوق السكان المتأثرين ورفاههم
- عقد اجتماعين استشاريين مع الأطراف المعنية بالتنمية الوطنية والمبادرات البيئية في شبه جزيرة باكاسي
- إيفاد أربع بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين إلى شبه جزيرة باكاسي لتقييم تنفيذ اتفاق غرينتري، بما في ذلك إعداد تقارير للأطراف عن النتائج
- عقد أربعة اجتماعات للجنة المتابعة التي أُنشئت بموجب اتفاق غرينتري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) التقدم نحو احترام حقوق السكان المتأثرين وتنمية المجتمع المحلي في المناطق الحدودية وإحياء لجنة حوض بحيرة تشاد	(ج) ’١‘ لم يبلّغ عن حدوث أية انتهاكات في حوض بحيرة تشاد
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ صفر
	’٢‘ الحفاظ على أنشطة بناء الثقة المعتمدة بين الكاميرون ونيجيريا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٤ مشاريع
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤ مشاريع
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ مشاريع
	'٣' الإبقاء على عدد مبادرات تعبئة الموارد التي تشارك فيها الكاميرون ونيجيريا من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٤ مبادرات
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤ مبادرات
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ مبادرات

النواتج

- أربعة تقارير يقدمها مراقبو الأمم المتحدة المدنيون إلى الأطراف، عقب زيارات ميدانية يضطلعون بها، عن الأنشطة الممكنة لبناء الثقة عبر الحدود من أجل معالجة مسألة رفاه السكان المتأثرين وأي انتهاك لحقوق الإنسان
- أربعة تقارير يقدمها مستشارو الأمم المتحدة إلى الأطراف، عقب زيارات ميدانية يضطلعون بها، عن الهياكل الأساسية و/أو التعليم و/أو الصحة و/أو الأمن الغذائي
- أيفاد أربعة بعثات لمبادرات تعبئة الموارد بمشاركة البنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمانحين ومصرف التنمية الأفريقي والحكومات وشركاء آخرين بهدف تشجيع التعاون والبرامج الاقتصادية المشتركة عبر الحدود
- عقد اجتماع استشاري واحد مع الأطراف بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن
- إيفاد بعثتين لمتابعة أنشطة لجنة حوض بحيرة تشاد لدعم تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا

العوامل الخارجية

١٣٦ - من المتوقع أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وبخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة، وأن تظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٣٣٤,٠	٢٧٦,٥	٥٧,٥	١٨٣,٤	–	١٧٢,٢	١١,٢	
تكاليف الموظفين المدنيين	٤ ١٢٧,٦	٤ ١٢٠,٠	٧,٦	٢ ٣٣٣,٦	–	٢ ١٩٧,١	١٣٦,٥	
التكاليف التشغيلية	١١ ٤٩٧,٠	٩ ٦٦٤,٢	١ ٨٣٢,٨	٦ ٤١٣,١	٧٥,٧	٥ ٧٣٠,٦	٦٨٢,٥	
المجموع	**١٥ ٩٥٨,٦**	**١٤ ٠٦٠,٧**	**١ ٨٩٧,٩**	**٨ ٩٣٠,١**	**٧٥,٧**	**٨ ٠٩٩,٩**	**٨٣٠,٢**	

١٣٧ - مع افتراض تمديد ولاية لجنة الأمم المتحدة المختلطة عاما آخر، فإن صافي احتياجاتها المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ سيبلغ ١٠٠ ٩٣٠ ٨ دولار (إجماليها ٦٠٠ ٣٢٥ ٩ دولار) وتشتمل على الاحتياجات المتعلقة بالمستشارين العسكريين (٤٠٠ ١٨٣ دولار) والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (٦٠٠ ٣٣٣ ٢ دولار) لتكميل ملاك الموظفين بـ ٢٠ وظيفة (١٤ موظفاً دولياً وستة موظفين وطنيين) والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المستشارين والخبراء (٩٠٠ ٠٧٢ ٢ دولار) والسفر الرسمي (٦٠٠ ٧٦٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٢٩٨ دولار) والنقل البري (٣٠٠ ١٥٢ دولار) والنقل الجوي (٠٠٠ ٥٩٩ ٢ دولار) والنقل البحري (٨٠٠ ٥٢ دولار) والاتصالات (١٠٠ ٢٠٣ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٦٨ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٢٠٥ دولار).

١٣٨ - أما الزيادة في الاحتياجات من الموارد التي تبلغ ٢٠٠ ٨٣٠ دولار لعام ٢٠١٠ بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ فتعزى أساسا إلى ما يلي: (أ) حدوث زيادات في معدلات بدل الإقامة اليومي للمستشارين العسكريين، و (ب) حدوث زيادة في مضاعف تسوية مقر العمل للسنغال، و (ج) حدوث زيادة في جداول مرتبات الموظفين الوطنيين يعوضها جزئيا الإلغاء المقترح لوظيفتين (وظيفة برتبة وكيل أمين عام ووظيفة برتبة مد-٢ ستمولان على هذا الأساس بناء على عقد للعمل على أساس فترة الاستخدام الفعلي). بالإضافة إلى وجود حاجة إلى ساعات طيران إضافية لطائرات الهليكوبتر لدعم بعثات التقييم الميدانية بما أن الحدود التي ستقيم في عام ٢٠١٠ تمر حول مستجمعات مياه عبر جبال وغابات كثيفة.

١٣٩ - ويعزى الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أساسا إلى ما يلي: (أ) تأخير تناوب المستشارين العسكريين في عام ٢٠٠٩، و (ب) المعدلات المواتية لأسعار الصرف التي تؤثر على مرتبات الموظفين الوطنيين، و (ج) انخفاض في الاحتياجات تحت بند ''الخبراء الاستشاريون'' (المراقبون) بالإضافة إلى الجولات الاستطلاعية التي يقومون بها على طول الحدود البرية والبحرية نتيجة عدم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن تنظيم زيارات ميدانية، و (د) انخفاض الاحتياجات تحت بند السفر الرسمي من جراء إلغاء اجتماعين للفريق التقني المشترك واجتماعين للجنة المتابعة.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع	م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	خدمات الأمن	الخدمات الميدانية/ فئة خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون المحلية	الموظفون الرتبة الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	٢	–	١	–	٣	٧	٢	–	**١٥**	–	١	**١٦**	–	٦	–	**٢٢**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١	–	–	–	٣	٧	٢	–	**١٣**	١	–	**١٤**	–	٦	–	**٢٠**
التغير	**(١)**	–	**(١)**	–	–	–	–	–	**(٢)**	**١**	**(١)**	**(٢)**	–	–	–	**(٢)**

١٤٠ - في رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيسي دولتي الكاميرون ونيجيريا، أبلغ الأمين العام الأطراف بترشيح ممثله الخاص لغرب أفريقيا ورئيس اللجنة المختلطة رئيسا جديدا للجنة المتابعة. وفي الرسالة ذاتها، أبلغ الأمين العام رئيسي الدولتين بأن سلفه طلب إعفاءه من وظيفته. لذا يُقترح إلغاء وظيفة أول عضو في لجنة المتابعة الذي يعمل برتبة وكيل للأمين العام.

١٤١ - وكانت وظيفة الرتبة مد-٢ المنشأة لمساعدة لجنة المتابعة شاغرة في عام ٢٠٠٨ بسبب صعوبات في العثور على مرشح مناسب يكون على استعداد لقبول العمل بعقد على أساس فترة الاستخدام الفعلي للعمل لمدة أقصاها ٦٠ يوماً. وبعد ما ورد ذكره أعلاه بشأن تسمية الممثل الخاص للأمين العام/رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة رئيسا للجنة المتابعة، أُجري استعراض للبعثة لتعديل الهيكل الوظيفي تماشيا مع الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ونتيجة لذلك، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة مد-٢ في لجنة المتابعة.

١٤٢ - ونتيجة لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ بشأن إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك مواءمة شروط الخدمة، يُقترح تحويل وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) إلى فئة الخدمة الميدانية.

زاي - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى

(٣ ١٧٥ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٤٣ - اقترح الأمين العام إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279)، التي يرد الرد عليها في رسالته المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١٤٤ - وتتمثل الوظيفة الرئيسية لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الحيلولة دون نشوب نزاعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز الأولي في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، من خلال تنفيذ اختصاصاته التي يرد وصفها أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة، وبناء على موافقتها، مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة؛

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، والقيام أيضاً بدعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون وجهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٤٥ - وقد شرع المركز الإقليمي في عام ٢٠٠٩ في تنفيذ برنامج عمله الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٨ بالتشاور مع الحكومات الخمس عقب بدء المركز عمله. ويأخذ برنامج العمل هذا بعين الاعتبار التحديات المتعددة التي تواجه آسيا الوسطى ودور المركز في تيسير التوصل إلى حلول توفيقية مقبولة من جميع الأطراف ودعم تنفيذها. وفي إطار الأولويات الثلاث ذات الأهمية الإقليمية المحددة في البرنامج، نظم المركز مؤتمرا بشأن الأطر القانونية الدولية والتفاوض بشأن اتفاقات المياه، تلتها مشاورات إقليمية وتدريبات إضافية لبناء أسس الحوار، جعلت مواقف المشاركين تمضي نحو التوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف في هذا المجال. كما عقد المركز ندوة دولية مع شركاء للأمم المتحدة بشأن الأمن البشري وإدارة الآثار المترتبة على الوضع السائد في أفغانستان، وهو ما يعزز تأهب المنطقة وقدرتها على مواجهة الأزمات. ويقوم المركز في إطار عمله مع المؤسسات الوطنية بتعزيز توافق الآراء ووضع توصيات في مجال السياسات العامة من أجل طرح مبادرات تتعلق بالمعابر الحدودية للتصدي للتهديدات الناجمة عن الإرهاب والتطرف. ويجري المركز مشاورات منتظمة مع البلدان من أجل إقامة الحوار وتيسير سبل التعاون ووضع منهاج للعمل المشترك. ومن خلال العمل مع بلدان آسيا الوسطى وحشد المساعدات والدعم الدولي، يسر المركز في عام ٢٠٠٩ اتباع نهج أكثر استراتيجية وتنسيقا لمواجهة التحديات المشتركة في المنطقة.

التعاون والتآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

١٤٦ - يعمل المركز بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية في المنطقة. ونظرا لطبيعة التحديات العابرة للحدود والتي تواجه آسيا الوسطى، يؤدي المركز دورا محفزا على وجه الخصوص من خلال وضع المبادرات الإقليمية مع شركاء الأمم المتحدة. وفي مجال تيسير حلول مقبولة من جميع الأطراف لتدبير موارد المياه، على سبيل المثال، تعاون المركز في عام ٢٠٠٩ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري واللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد الإقليمي لإيجاد أرضية مشتركة لكي تجري البلدان مشاورات بشأن القضايا المتصلة بالمياه. وأتاح المركز الإطار السياسي لبذل جهود مماثلة بشأن المواضيع التي تندرج ضمن ولايته بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من بين هيئات أخرى. وإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، يقوم المركز أيضا بتيسير تبادل المعلومات في إطار هذه الترتيبات وتنسيق جهود الأمم المتحدة. ويدعم البرنامج الإنمائي المركز من حيث الإدارة والخدمات اللوجستية.

١٤٧ - ومن شأن إنشاء أطر مستدامة ودائمة للتعاون في آسيا الوسطى من أجل التصدي للتحديات والتهديدات الإقليمية أن يكون عاملا هاما لتحديد الآفاق المستقبلية للمركز.

معلومات عن أداء المركز في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٤٨ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ساهم المركز في وضع خطة مشتركة بين بلدان آسيا الوسطى بشأن تدبير موارد المياه، وذلك من خلال عقد مؤتمرات بشأن القانون الدولي للمياه، والتفاوض على الاتفاقات العابرة للحدود، وبشأن التنسيق فيما بين بلدان آسيا الوسطى والشركاء الدوليين، وبشأن ترتيبات تقاسم المياه ذات المنفعة المتبادلة، والتدريبات على بناء أسس الحوار. وساهم المركز أيضا في وضع خطة مشتركة بين البلدان بشأن مسألة مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات الإقليمية بشأن التهديدات والأولويات لاتخاذ تدابير وقائية؛ وعدم الانتشار والتعاون القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب البيولوجي والكيميائي والنووي؛ وأثر الوضع الأمني في أفغانستان. وفي كلتا الحالتين، أنشأ المركز منابر للحوار ووضع حلول مشتركة بين البلدان.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

١٤٩ - في عام ٢٠١٠، سيقوم المركز بتوسيع نطاق عمله مع بلدان آسيا الوسطى فيما يتعلق بالتحديات المشتركة التي تواجه المنطقة وتطوير أطر التعاون. وبالإضافة إلى المشاورات في مجال تدبير الموارد الطبيعية، الجارية بالفعل، سيعقد المركز سلسلة من اجتماعات الخبراء والاجتماعات الوزارية مع البلدان بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وسوف يضطلع بمسؤولية تكثيف العمل مع كل بلد من البلدان موظفو الاتصال الوطنيون وكذلك موظفو المركز الذين يسافرون بصفة منتظمة إلى كل عاصمة من العواصم لإجراء مشاورات.

١٥٠ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: إدامة السلام والاستقرار في آسيا الوسطى.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة التعاون الإقليمي بين الحكومات الخمس في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) لصون السلام ومنع نشوب النزاعات	(أ) اعتماد حكومات بلدان آسيا الوسطى خطط عمل مشتركة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك التحديات الإقليمية المتعلقة بسياسات الحدود والمياه وإدارة الموارد الطبيعية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: خطة مشتركة واحدة
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: خطتان مشتركتان
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ خطط مشتركة

النواتج

- تقديم المشورة، من خلال المشاورات المباشرة واجتماعات المنتدى الإقليمي واجتماعات على مستوى الخبراء، إلى حكومات آسيا الوسطى والتيسير في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود والتحديات التي تواجه التعاون الإقليمي وحالات الأزمات
- عقد المنتدى الإقليمي مع حكومات بلدان آسيا الوسطى بشأن الاستخدام العادل للموارد المائية؛ وعقد سلسلة من الحلقات الدراسية عن أفضل الممارسات في التفاوض بشأن اتفاقات المياه ذات المنفعة المتبادلة، ومفهوم المنافع المشتركة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي؛ وعقد منتدى إقليمي بشأن فرص وآفاق التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان؛ وتنظيم برنامج تدريبي للشركاء الإقليميين بشأن الدبلوماسية الوقائية؛ وعقد اجتماعين للخبراء واجتماع وزاري بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى؛ وعقد الاجتماع الثالث لنواب وزراء الخارجية في بلدان آسيا الوسطى لاستعراض أنشطة المركز والاتفاق على الأولويات المشتركة في المستقبل
- إقامة آلية للتشاور على الصعيد الإقليمي بشأن الإدارة المشتركة لموارد المياه والطاقة
- تيسير اعتماد الحكومات الخمس خطط عمل مشتركة بشأن المسائل المواضيعية للتعاون الإقليمي، من خلال المشاركة السياسية والدعوة ووضع خيارات في مجال السياسة العامة وتدابير بناء الثقة
- المشاركة في اجتماع واحد لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ واجتماع واحد للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة؛ واجتماع واحد لرابطة الدول المستقلة؛ واجتماع واحد لرؤساء البعثات الإقليميين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك لتيسير التعاون الإقليمي بشأن مسائل السلام والأمن
- عقد اجتماعات فصلية مع المنسقين المقيمين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في آسيا الوسطى، لتيسير اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والتنمية الإنسانية في المنطقة
- إجراء مشاورات مرتين شهريا مع المنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، بشأن مسائل التعاون عبر الحدود

- عقد اجتماعات فصلية سنوية للصحفيين، وإصدار نشرات وبيانات صحفية أسبوعية، وتحديث موقع المركز على الإنترنت يوميا
- عقد خمسة اجتماعات موائد مستديرة مع المسؤولين المعنيين، وممثلي المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق والمبادرات المشتركة

العوامل الخارجية

١٥١ - يُنتظر أن يحقق المركز هدفه وإنجازاته المتوقعة شريطة أن يكون هناك التزام من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بالدبلوماسية الوقائية والحوار.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
وجه الإنفاق	الاعتمادات (١)	النفقات التقديرية (٢)	الرصيد الحر المقدَّر (٣)=(١)-(٢)	المجموع (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ (٦)	الفرق (٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ١٨٤,٩	١ ٩٨٥,٩	١٩٩,٠	٢ ٠٣١,٦	–	١ ٤٦٦,٩	٥٦٤,٧
التكاليف التشغيلية	١ ٨٢١,٤	١ ٧٨٥,٩	٣٥,٥	١ ١٤٣,٤	٣١٥,٣	٧٣٦,٩	٤٠٦,٥
المجموع	**٤ ٠٠٦,٣**	**٣ ٧٧١,٨**	**٢٣٤,٥**	**٣ ١٧٥,٠**	**٣١٥,٣**	**٢ ٢٠٣,٨**	**٩٧١,٢**
التبرعات المدرجة في الميزانية	–	–	–	١٢٠,٠	–	–	–
المجموع	**٤ ٠٠٦,٣**	**٣ ٧٧١,٨**	**٢٣٤,٥**	**٣ ٢٩٥,٠**	**٣١٥,٣**	**٢ ٢٠٣,٨**	**٩٧١,٢**

١٥٢ - ستغطي الاحتياجات من الموارد البالغ مجموعها ٠٠٠ ١٧٥ ٣ دولار (إجماليها ٠٠٠ ٤٦٩ ٣ دولار) تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار ٢٥ وظيفة، وإنشاء أربع وظائف إضافية لموظف وطني (٦٠٠ ٠٣١ ٢ دولار)، وسفر الموظفين (٧٠٠ ٢٦٠ دولار)، والمرافق والبنية التحتية (٤٢٠٦٠٠ دولار)، وصيانة مركبات مركز وتشغيلها (٢٠٠ ٣٢ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٢٥٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٦٦ دولار)، ولوازم وخدمات واحتياجات أخرى (٤٠٠ ١١٠ دولار).

١٥٣ - ولا تشمل الاحتياجات من الموارد التكاليف التقديرية البالغة نحو ٠٠٠ ١٢٠ دولار لاستئجار الحيز المكتبي والمرافق العامة التي سيوفرها البلد المضيف للمركز مجانا.

١٥٤ - وتعكس الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٠ أساسا الزيادة في عدد الوظائف والتكاليف الكاملة لمواءمة شروط الخدمة وكذلك المشتريات غير المتكررة من مختلف السلع المخصصة للمرافق والبنية التحتية، يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات من معدات الاتصالات نظرا لاقتنائها خلال الفترات السابقة.

١٥٥ - وتعكس الأرصدة الحرة المقدرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أساسا التأخير في إنشاء المركز وتعيين موظفيه.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ الأمن	فئة خدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون المحليون	الفنيون الرتبة	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	–	١٧	–	**٢٥**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١	–	–	١	٢	٢	–	٦	٢	–	٨	٤	١٧	–	**٢٩**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**٤**	–	–	–	–

١٥٦ - يُقترح إنشاء أربع وظائف إضافية لموظفين فنيين وطنيين في عام ٢٠١٠، واحدة في كل من آستانا وبِشكيك ودوشنبه وطشقند لتغطية مهام موظفي الشؤون السياسية/الاتصال لمواجهة التحديات المرتبطة بتزايد أنشطة المشاريع، وبوجه خاص لتنظيم المناسبات التي تجري خارج مدينة عشق أباد، والاحتياجات اللازمة لجمع المعلومات والاتصال مع المنظمات الدولية والإقليمية في عين المكان.

حاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

(٤٦ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٥٧ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عملا بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦). ووفقاً للهيكل الذي اقترحه الأمين العام وللولاية والمعايير التي أوصى بها في الإضافة لتقريره السابع عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/429/Add.1)، فقد أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لدعم حكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في بوروندي. ومن المعايير الواردة في التقرير المذكور أعلاه،

اعتبر مجلس خلق بيئة مواتية لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠ مؤشرا رئيسيا على إحراز تقدم خلال ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

١٥٨ - ومدد مجلس الأمن بالقرار ١٨٥٨ (٢٠٠٨) ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وطلب إلى الممثل التنفيذي للأمين العام تسهيل وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، ولا سيما في سياق انتخابات عام ٢٠١٠ القادمة، مواصلة تقديم الدعم للجهات الفاعلة الوطنية في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار. وطلب المجلس أيضا، في قراره ١٨٥٨ (٢٠٠٨) من لجنة بناء السلام، أن تواصل، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، تقديم المساعدة إلى حكومة بوروندي في إرساء أسس السلام والأمن المستدامين والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي، وفي حشد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات المقبلة. وفي الممارسة العملية، فإن الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي كبيرا، ويشمل العمل بصفته واجهة للاتصال بين لجنة بناء السلام والحكومة من أجل تسهيل عملها في مقر الأمم المتحدة.

١٥٩ - وبالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وحكومة بوروندي وغيرها من أصحاب المصلحة، ركز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على تقديم الدعم إلى الأطراف الإقليمية الفاعلة من أجل ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد، وإصلاح قطاعي الأمن والعدل، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتقديم الدعم للجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، وتقديم الدعم لإضفاء الطابع المهني على وسائط الإعلام الوطنية وتعزيز استقلالها، وتقديم الدعم لتعزيز قدرة الحكومة على التنسيق والاتصال مع الجهات المانحة وكذلك على حشد الموارد. ويجري تنفيذ أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفقا لخطة عمله، مع وجود رصد منتظم للتقدم المحرز بالنسبة إلى المقاييس المعمول بها.

١٦٠ - وفرت استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم توطيد السلام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي أقرتها حكومة بوروندي في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، إطارا برنامجيا مشتركا شاملا لتنفيذ البرامج المشتركة ومشاريع بناء السلام التي يمولها صندوق بناء السلام، فضلا عن غيرها من الأنشطة التكميلية التي تضطلع بها الفروع المتكاملة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي. كذلك، جرى إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، بالتعاون الوثيق مع حكومة

بوروندي، ووقعه الممثل التنفيذي للأمين العام ووزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويدعم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ أربع أولويات استراتيجية هي: (أ) التخطيط الاستراتيجي والتنسيق؛ (ب) الإنعاش وإعادة الإدماج على صعيد المجتمعات المحلية؛ (ج) تحقيق المصالحة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ (د) الحكم الديمقراطي، بما في ذلك الدورة الانتخابية. وسيتيح هذا فرصة إضافية لتعزيز التكامل بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، دعما للجهود الوطنية من أجل توطيد السلام وإنعاش المجتمع المحلي.

١٦١ - يرأس وجود الأمم المتحدة في بوروندي الممثل التنفيذي للأمين العام، الذي يشغل أيضا منصب منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمسؤول المكلف بشؤون الأمن. ويضطلع الممثل التنفيذي، أثناء قيامه بمهامه، بالمسؤولية عن تكامل أنشطة الأمم المتحدة، وهو يقوم بدور المحاور الرئيسي للأمم المتحدة مع حكومة بوروندي في جميع المسائل السياسية والمسائل المتعلقة ببناء السلام وبالشؤون الإنسانية والأمنية. كذلك يكفل الممثل التنفيذي للأمين العام، بصفته المنسق المقيم، أن تؤخذ منظورات بناء السلام وتوطيد السلام بعين الاعتبار في البرامج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، التي يجري تنسيقها من خلال فريق الإدارة المتكامل للأمم المتحدة، الذي يضم رؤساء الوكالات الموجودة في بوروندي ورؤساء الأقسام في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

التعاون الإقليمي

١٦٢ - يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويستخدم المكتب الأصول الجوية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عند الاقتضاء، على أساس استرداد التكاليف، ويعتمد على خبراتها لصيانة مرفق استعادة البيانات واستمرارية الأعمال في قاعدة عنتيبي للدعم. ويساعد المكتب بدوره في الترتيبات الإدارية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال تناوب الجنود عن طريق مطار بوجومبورا الدولي، ويضطلع بإدارة مخيم المرور العابر التابع للبعثة في بوجمبورا. وإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب مع البعثة في إعداد خطط الطوارئ في حالة تدهور الوضع الأمني في بوروندي.

معلومات عن الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٦٣ - حدث تقدم ملموس في عملية السلام في أعقاب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بما في ذلك نزع سلاح قوات التحرير الوطنية، وفصل الأطفال عن المقاتلين المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، وتسجيل قوات التحرير الوطنية كحزب سياسي، مما أدى بهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا إلى إغلاق مكتبها في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، وتفكيك آليات الرصد التي أقيمت بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، باستثناء المديرية السياسية. وشجع مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٩١ (٢٠٠٧)، هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، على تعزيز الجهود المبذولة لإنجاز عملية السلام في وقت مبكر، وطلب إلى الأمين العام القيام بدور سياسي قوي دعما لعملية السلام، بالتنسيق التام مع الشركاء الإقليميين والدوليين، عن طريق عدة جهات منها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وشجع مجلس الأمن أيضا مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا على التعجيل بمشاوراتهما بشأن التوصل إلى نهج مشترك للتعامل مع مسألة المنشقين المزعومين عن قوات التحرير الوطنية. وقد أنشئت المديرية السياسية، التي يعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عضوا فيها، في هذا السياق لدعم هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا. وتم تسليم المهام المتبقية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حكومة بوروندي في أيار/مايو ٢٠٠٩، في حين تولى الاتحاد الأفريقي مسؤوليات رصد هذه العملية وتقديم التقارير عنها إلى المديرية السياسية. وواصل الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والبنك الدولي تقديم الدعم للعملية للتوصل إلى إنجازها المتوقع.

١٦٤ - وبعد تنفيذ العناصر المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل نتيجة لمضاعفة الجهود على جميع الأصعدة، بما في ذلك على وجه الخصوص هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا، التي أغلقت مكتبها في أيار/مايو ٢٠٠٩. وأصبحت الشراكة من أجل السلام في بوروندي هي الهيكل الذي خلف هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا لرصد التحديات المستمرة التي تواجه عملية السلام، بما في ذلك دمج الفئات الضعيفة، والمساعدة على تعزيز تحول قوات التحرير الوطنية إلى حزب سياسي، واندماجها الكامل في المؤسسات المدنية والأمنية. وفي حالة ظهور مشكلات، فإن الشراكة من أجل السلام في بوروندي ستحشد دول المنطقة والمجتمع الدولي على النطاق الأوسع وتقترح تدابير تصحيحية. وترأس جنوب أفريقيا الشراكة من أجل السلام في بوروندي، التي تضم المديرية السياسية، بما في ذلك حكومة بوروندي، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل

في بوروندي كأمانة عامة للشراكة من أجل السلام في بوروندي. وفي الوقت نفسه، تواصل الكيانات المشاركة، بما في ذلك الإدارة السياسية، عملها في إطار ولاية كل منها. وتقوم لجنة بناء السلام، ومجموعة المبعوثين الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى بدور شبكة الدعم. وسوف تنتهي ولاية الشراكة من أجل السلام في بوروندي في نهاية عام ٢٠٠٩ وهو الموعد الذي سيقوم أعضاؤها فيه باستعراضها، بما في ذلك حكومة بوروندي. وسوف يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي رصد ودعم تنفيذ الجوانب المتبقية من عملية السلام من خلال المديرية السياسية.

١٦٥ - وفيما يخص اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تم التوصل إلى حلول توفيقية بين حكومة بوروندي وأحزاب المعارضة الرئيسية بشأن تكوين وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي أدى أعضاؤها اليمين الدستورية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، طلبت حكومة بوروندي مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة، واستجابة لذلك أرسلت الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية.

١٦٦ - تمثل التطورات المذكورة أعلاه تقدما كبيرا نحو تحقيق بعض المعايير المحددة في الإضافة إلى التقرير السابع للأمين العام (S/2006/429/Add.1) بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ومع ذلك، فإن عددا من التحديات ما زالت قائمة. وتشمل البيئة السياسية المتوترة في الفترة التي تسبق الانتخابات المقررة في عام ٢٠١٠، وعدم الانتهاء من دمج المقاتلين السابقين في سياق بيئة اجتماعية - اقتصادية صعبة.

١٦٧ - وتشمل الإنجازات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يلي:

(أ) تحقق جزئيا تنفيذ اتفاق أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لوقف إطلاق النار الشامل. وفي هذا الصدد، فإن المهام المتبقية المتصلة بتسريح ٠٠٠ ٥ مقاتل من مقاتلي قوات التحرير الوطنية ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، وإعادة ٠٠٠ ١١ من البالغين المرتبطين بقوات التحرير الوطنية إلى مجتمعاتهم الأصلية، وإدماج ٥٠٠ ٣ مقاتل من قوات التحرير الوطنية إدماجا كاملا في الشرطة والقوات المسلحة، لا تزال مستمرة، ويتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تستمر في عام ٢٠١٠ عملية إعادة إدماج مقاتلي قوات التحرير الوطنية المسرحين ومن يرتبط بها من البالغين؛

(ب) تحقق جزئيا تحسين الديمقراطية والمساءلة في الحكم في بوروندي كما يتضح من انتهاء حالة الجمود في البرلمان وإنشاء هيئة انتخابية مستقلة. ومع ذلك، لم تبدأ عملية تنقيح الإطار القانوني للانتخابات بسبب عملية المفاوضات المطولة التي جرت بشأن تشكيل

اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وإنشائها. وفي هذا الصدد، فمن المتوقع أن يبدأ إطلاقها قبل نهاية عام ٢٠٠٩؛

(ج) وفيما يتصل بتعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في القطاع الأمني وكذلك السلامة العامة، وضع الجيش والشرطة اللمسات الأخيرة على خططهما القطاعية، ولكن ما زال يتعين وضع خطة وكالة المخابرات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس النواب قانون إنشاء مجلس الأمن القومي وأصدره، ولكن المجلس لم يبدأ عمله بعد. ولم ينخفض تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ، لأن حملة نزع سلاح المدنيين لم تبدأ إلا في أوائل عام ٢٠٠٩؛

(د) لم تتحقق أي زيادة في مدى احترام حقوق الإنسان في بوروندي، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والنساء والأطفال. وفي هذا الصدد، لا تتوفر بيانات عن عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي قدمها النظام القضائي الوطني إلى حكومة بوروندي. وإضافة إلى ذلك، أظهر بحث قام به موظفو حقوق الإنسان استمرار حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كما كانت عليه الحال في السنوات السابقة من دون أي نتائج قضائية حاسمة، وسجلت انتهاكات من جانب الشرطة، وعنف جنسي ضد نساء وأطفال، وتزايدت انتهاكات حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. كذلك، تقوم حكومة بوروندي بتنقيح مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، لتتولى مواءمة أحكامه مع المعايير الدولية. ويتوقع إنشاء اللجنة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩؛

(هـ) تحقق جزئيا التحسن في أداء قطاع العدالة، وتعزيز القدرة على تنفيذ الإصلاحات القضائية لضمان الاستقلال والتوافق مع المعايير الدولية. ومع ذلك، لم يتم بعد الشروع في برنامج للمساعدة القانونية، ولا سيما للنساء والأطفال. كذلك، ما زالت مبادرة مشتركة مع نقابة المحامين في بوروندي لتوفير المساعدة القانونية قيد المناقشة. ومن المتوقع صياغة برنامج المساعدة القانونية في نهاية عام ٢٠٠٩ من خلال عملية تشاورية واسعة. كذلك، اعتمد مجلس النواب قانون العقوبات المنقح وأصدره، ولكن قانون الإجراءات الجنائية مازال قيد الاستعراض؛

(و) تحقق جزئيا تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب ونحو تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة وحكومة بوروندي وافقتا على تأجيل المشاورات المتعلقة بالطرائق والأطر الزمنية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة إلى ما بعد إجراء مشاورات وطنية بشأن هذه الآليات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩؛

(ز) تعزيز التنسيق والشراكة بين حكومة بوروندي، ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي، والشركاء الدوليين من أجل توطيد السلام والانتعاش الاقتصادي، تحقق بالكامل كما يدل على ذلك تعزيز قدرة الحكومة على التنسيق مع الشركاء وعلى رصد وتقييم ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠ والتوقعات المستقبلية

١٦٨ - عندما يؤخذ في الاعتبار بطء التقدم المحرز في مجال تحقيق معايير معينة والتحديات المتبقية في مجال توطيد السلام والأمن في بوروندي، فمن المفترض لأغراض التخطيط أن يمدد وجود كامل قوة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى عام ٢٠١٠ بعد مشاورات مع حكومة بوروندي. كذلك، يتوقع أن لا يطرأ على ولاية البعثة تعديل كبير، ما عدا ما يتعلق بتقديم المساعدة للعملية الانتخابية في البلد. ومن ثم، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي سيواصل أداء مهامه، وفقا لولايته، عملا بقرارات مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، ١٧٩١ (٢٠٠٧) و ١٨٥٨ (٢٠٠٨) في حدود إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

١٦٩ - وفيما يتعلق باستراتيجية الانسحاب، فسوف يراعى في تحديد توقيتها وتفاصيلها، في جملة أمور، ما يحقق من نجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في بوروندي، وهي انتخابات يتوقع أن تعقد فيما بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، سوف يتشاور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مع حكومة بوروندي، وكذلك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المعنية، لاستعراض ما تم تحقيقه من معايير. وعلى أساس ذلك التقييم، ستنظر البعثة في ما إذا كان يمكن تخفيض حجم أي من الأقسام الفنية، ويعقب ذلك استعراض للموارد والمرافق اللازمة لدعم البعثة.

١٧٠ - وتشمل سيناريوهات الانسحاب الاستراتيجية المتوقعة إنشاء مكتب متكامل لبناء السلام أصغر حجما مع نقل بعض المهام المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري، أو تسليم جميع المهام المتبقية إلى الفريق. وكل من هذين السيناريوهين ينطوي على تعزيزات كبيرة لوجود وموارد أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسق المقيم، وذلك بهدف الحفاظ على الطابع المتكامل لوجود الأمم المتحدة في بوروندي.

١٧١ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: توطيد السلام والاستقرار في بوروندي.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	(أ) '١' زيادة عدد الخطوات التي يتعين اتخاذها لإنجاز جميع المهام المتبقية في برنامج عمل المُيسِّر مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٦ الهدف لعام ٢٠١٠: ٨ '٢' زيادة النسبة المئوية للمسائل السياسية الواردة في اتفاق المبادئ المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في بوروندي، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ التي تتم تسويتها، ويشمل ذلك أداء المديرية السياسية لمهمتها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣٥ في المائة التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٧٥ في المائة الهدف لعام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة

النواتج

- تقديم الدعم للمبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي في إطار ولاية كل منهما لبناء السلام في بوروندي
- المشاركة الفعلية في أنشطة الشراكة من أجل السلام في بوروندي، الآلية التي خلفت عملية التيسير الجنوب أفريقية، ومساندتها
- دعم ما لا يقل عن ثلاث حلقات عمل وحلقات دراسية، وإسداء المشورة بشأن أنشطة بناء القدرات من أجل مساندة جهود قوات التحرير الوطنية في تحولها إلى حزب سياسي قادر على ممارسة مهامه
- وضع خطة لتنفيذ التدابير الرامية إلى دعم أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الشركاء الدوليون، في تيسير الإدماج الاجتماعي الاقتصادي لمحاربي قوات التحرير الوطنية السابقين والأفراد البالغين المرتبطين بهم الذين لم يتسن إدماجهم في قوات الأمن أو الذين لم يستوفوا شروط التسريح، وتقديم هذه الخطة إلى الحكومة

- وضع توصيات لتنفيذ التدابير الرامية إلى مساندة أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الشركاء الدوليون، في معالجة المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين لدى تيسير عملية تحول قوات التحرير الوطنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تحسين الحكم الديمقراطي والخاضع للمساءلة في بوروندي	(ب) '١' زيادة عدد الجلسات البرلمانية التي تعقد وزيادة النسبة المئوية لما يتم إقراره من البرنامج التشريعي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: جلستان برلمانيتان، وإقرار ٦٥ في المائة من البرنامج التشريعي التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣ جلسات برلمانية، وإقرار ٦٩ في المائة من البرنامج التشريعي الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ جلسات برلمانية، وإقرار ٧١ في المائة من البرنامج التشريعي '٢' زيادة عدد قضايا الاحتيال التي تحقق فيها المحكمة والفرقة المختصتان بمكافحة الفساد مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٨٩ قضية التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٥٠ قضية الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٠٠ قضية '٣' زيادة النسبة المئوية للنساء المشاركات في المؤسسات الحكومية والبرلمانية وفي عملية توطيد السلام مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٦ في المائة من النساء التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣٠ في المائة من النساء الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٥ في المائة من النساء '٤' تحسين قدرة أصحاب المصلحة (الصحفيين وأعضاء الهيئات التنظيمية) على وضع إطار تنظيمي لوسائط الإعلام مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣٧٣ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٦١ (المجموع) الهدف لعام ٢٠١٠: ٢٠٠ (المجموع)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ زيادة عدد المؤسسات الوطنية المعنية بمنع النزاع التي يتم إنشاؤها و/أو التي تصبح قادرة على العمل بكامل طاقتها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٤ (المجموع) الهدف لعام ٢٠١٠: ٧ (المجموع)

النواتج

- المساعدة في صياغة/تدارس القوانين التي تعتبر حيوية لتوطيد السلام وعملية الانتخابات
- تزويد أصحاب المصلحة المعنيين بتحليلات وتوصيات تهدف إلى إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية الحيوية لتوطيد السلام، بما في ذلك: اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والمجالس الوطنية المنشأة بموجب الباب الثاني عشر من الدستور (التحليل السياسي، والتوصيات، والاجتماعات/المناقشات)، ومكتب أمين المظالم
- عقد حلقات عمل بشأن بناء القدرات لدعم أداء المؤسسات السالفة الذكر
- نقل عملية إطار الحوار إلى الحكومة وضمان استدامتها على المستوى الوطني من خلال تقديم الدعم للمنتدى الدائم للأحزاب السياسية وآليات الحوار الأخرى مثل البرلمان ووسائط الإعلام والمجتمع المدني
- تقديم مشروع توصيات وتنظيم حلقات عمل ترمي إلى بناء قدرات البرلمان في مجال وضع القوانين ومراقبة ميزانية الدولة
- دعم البرلمان من أجل إنشاء هيئة برلمانية تتسم بالعدالة والمساواة بين الجنسين بغية معالجة مسائل توطيد السلام بطريقة شاملة للنساء والفئات الضعيفة (الهيئة البرلمانية للنساء)
- تقديم مشاريع اقتراحات بشأن صياغة برنامج شامل لإصلاح الإدارة العامة يعزز حياد الخدمة العامة وكفاءتها
- المساعدة على استهلال الأنشطة ذات الأولوية للسياسة الوطنية بشأن اللامركزية المعتمدة حديثا
- عقد حلقات عمل وحلقات دراسية وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات لدى الأحزاب السياسية بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين، بالإضافة إلى تيسير الحوار السياسي والمشاورات السياسية بين هذه الأحزاب والحزب الحاكم عندما تدعو الحاجة إلى ذلك

- تقديم اقتراح بشأن كيفية قيام الطريقة التي يعمل بها الإطار القانوني على دمج النساء والفئات الضعيفة (المشاركة السياسية)
- تقديم اقتراح بشأن تضمين اختصاصات أمين المظالم رصد العدالة والمساواة بين الجنسين
- تقديم دعم مؤسسي للجنة الانتخابية الوطنية لتعميم مراعاة البعد الجنساني في العملية الانتخابية
- إسداء المشورة بشأن مكافحة الفساد

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن فضلا عن السلامة العامة	(ج) '١' زيادة عدد الاجتماعات الاستشارية الرامية إلى تمكين مجلس الأمن الوطني من العمل بكامل طاقته مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٢ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٣ الهدف لعام ٢٠١٠: ١٥ '٢' زيادة عدد الاجتماعات المنظمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف الجنسي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٤ الهدف لعام ٢٠١٠: ١٥ '٣' زيادة عدد المشاريع (مشاريع القوانين، والورقات المفاهيمية، واجتماعات الدعوة، والاجتماعات الاستشارية) الرامية إلى جعل التشريعات الوطنية متسقة مع بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها، وتمكين اللجنة الوطنية لنزع سلاح المدنيين ومكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة من أداء مهمتها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٦ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٧ الهدف لعام ٢٠١٠: ١٢

النواتج

- تقديم الدعم لمجلس الأمن القومي في وضع استراتيجية منسقة لإصلاح قطاع الأمن الوطني، وإجراء تقييم للتهديدات الوطنية، وإعداد خطة أمنية لانتخابات عام ٢٠١٠
- تقديم الدعم لوضع وتحسين الخطط الاستراتيجية دون القطاعية لدى الشرطة والجيش وجهاز الاستخبارات الوطني، استنادا إلى الاحتياجات من المواد والاحتياجات التدريبية المتعلقة بإدماج مقاتلي قوات التحرير الوطنية السابقين
- تنظيم دورات تدريبية لنحو ٢٠ برلمانيا من لجنة الدفاع والأمن وأعضاء الأجهزة الرقابية في الشرطة والجيش وجهاز الاستخبارات الوطني
- توفير تدريب في مجال حقوق الإنسان لـ ٥٠ فردا من أفراد الجيش والشرطة وجهاز الاستخبارات الوطني، وبناء قدرات مكتب المفتش العام لدرء سوء السلوك والتجاوزات لدى أفراد الشرطة وضمان المساءلة، ويشمل ذلك التدريب بشأن المسائل المتعلقة بحماية الأطفال
- تدريب ٦٠ من مسؤولي تنسيق المسائل الجنسانية في الشرطة (الشرطة الوطنية البوروندية) وتقديم الدعم من أجل إنشاء وحدة فنية متنقلة معنية بالمسائل الجنسانية في كل مركز شرطة بالمقاطعات الوسطى والشمالية من أجل التصدي للعنف الجنساني
- دعم تنفيذ برنامج فعال يرمي إلى تسجيل الأسلحة التي صودرت رسميا من قبل الجيش والشرطة وتخزينها وإدارتها
- دعم تنفيذ برنامج شامل فعال لنزع سلاح المدنيين، مع تجميع الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم جمعها وتخزينها وتدميرها
- الدعوة لدى الحكومة من أجل اعتماد استراتيجية وطنية للقضاء على العنف الجنسي ومنع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال
- تقديم الدعم من أجل تعزيز الخدمات العامة المحلية، بما في ذلك ''مراكز تنمية الأسرة''

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز احترام حقوق الإنسان في بوروندي، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة والنساء والأطفال	(د) '١' زيادة عدد الاجتماعات الاستشارية الرامية إلى التشجيع على سن قوانين ذات صلة بحماية حقوق الإنسان الأساسية، تشمل قانونا جنائيا منقحا وقانونا منقحا للإجراءات الجنائية وقانونا للإرث مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٥ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٩ الهدف لعام ٢٠١٠: ٢٠ '٢' زيادة عدد البعثات المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٠٠٠ ١ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١ الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٠٠ ١ '٣' زيادة عدد الأنشطة التي تنظمها اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (Commission Nationale Indépendente des droits de l'homme)، بفضل الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بهدف وضع خطة عمل في مجال حقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٨ '٤' عدد قادة المجتمعات المحلية وأفراد المجتمع المدني الذين تلقوا تدريبا بشأن شتى مواضيع حقوق الإنسان بهدف تحسين حساسية المجتمع إزاء مسائل حقوق الإنسان ووعيه بها الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٥٠٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١ الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ ١

النواتج

- تقديم مساعدة تقنية إلى حكومة بوروندي لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (Commission Nationale Indépendente des droits de l'homme) عن طريق إسداء مشورة تقنية وقانونية بشأن صياغة الإطار القانوني، بما في ذلك تنظيم تدريب شهري مكثف لأعضاء اللجنة وموظفيها
- التحقق المستمر من انتهاكات حقوق الإنسان في كل الأراضي الوطنية، ومتابعة الأمر أسبوعيا وشهريا مع السلطات على المستويين الوطني والإقليمي، وكذلك مع الشركاء الوطنيين والدوليين
- إصدار تقارير مواضيعية فصلية وسنوية وخاصة عما يستجد من تطورات في مجال حقوق الإنسان في بوروندي
- صياغة ورقات فصلية وعقد اجتماعات وحلقات عمل شهرية، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، والقانون الجنائي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، إجراء تحليل قانوني وإسداء المشورة إلى حكومة بوروندي بشأن تنفيذ تشريعات وطنية تتماشى مع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- نشر مواد حقوق الإنسان؛ وإنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية فصلية عن المسائل الرئيسية لحقوق الإنسان؛ وعقد دورات تدريبية شهرية وحوارات ومناقشات أسبوعية متخصصة بين ممثلي المجتمع المدني بشأن المسائل المستجدة بالنسبة للمسؤولين الإداريين، والموظفين المعنيين بإنفاذ القانون، وقوات الدفاع، والمسؤولين المحليين المنتخبين، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية والشبابية، ووسائط الإعلام
- توفير تدريب شهري للسلطات الحكومية بشأن تنفيذ آليات الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة والطفل، حسبما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة بوروندي والشركاء المعنيين من أجل وضع وتنفيذ خطط وطنية بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم دعم تقني إلى حكومة بوروندي من أجل وضع وتنفيذ نظام لقضاء الأحداث من خلال المشاركة في اجتماعات منتظمة مع الحكومة والشركاء المعنيين، بما في ذلك تنفيذ عشر دورات لرصد متابعة مجموعة برامج تدريبية معمقة نفذت في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصالح ''المضطلعين بالواجبات'' في مجال قضاء الأحداث (العاملين في القضاء والسجون والخدمات الاجتماعية)، وإعداد تحليلات قانونية وتوفير دعم يومي لوضع اللوائح الداخلية لقضاء الأحداث وإجراءاته وأساليب عمله

- المساعدة على ترجمة النصوص القانونية إلى الكيروندية، بما في ذلك إسداء المشورة القانونية وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والدوائر الدبلوماسية والمجتمع المدني من أجل صياغة قوانين لحماية حقوق الطفل، وحقوق النساء في الإرث، وحقوق الإنسان في القانون الجنائي
- عقد اجتماعات شهرية، وإصدار تقارير، والاضطلاع بأنشطة للتوعية العامة بشأن استحداث وتنفيذ مخطط شامل في مجال حماية حقوق الإنسان وبرامج وأنشطة للدفاع عنها موجهة إلى الفئات الضعيفة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين أداء قطاع العدل، وتعزيز القدرات وتنفيذ إصلاحات النظام القضائي من أجل ضمان استقلاله وتقيده بالمعايير الدولية	(هـ) '١' زيادة عدد الاجتماعات والمشاورات المعقودة التي ترمي إلى صياغة وتنفيذ برنامج وطني للمساعدة القانونية للفئات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٤ الهدف لعام ٢٠١٠ ١٥ '٢' زيادة عدد الاجتماعات والمشاورات الرامية إلى إنشاء نظام لقضاء الأحداث امتثالا للمعايير الدولية الدنيا مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢١ الهدف لعام ٢٠١٠: ٢٢ '٣' زيادة عدد موظفي القضاء والمؤسسات الإصلاحية المدرَّبين، بمن فيهم الموظفون في مكتب المدعي العام، والمحضِرون، وكتبة المحكمة، مع التركيز على قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، والعنف الجنساني وتعزيز الأخلاقيات المهنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٥٠٠ ١ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٩٠٠ ١ الهدف لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ ٢

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة بوروندي والشركاء من أجل التخطيط والتنسيق؛ وتقديم مساهمات خطية وشفوية في التخطيط القطاعي الذي تقوم به وزارة العدل؛ وتقديم تحليل خطي

شامل للمجالات التي يتناولها الإصلاح؛ والاستعراض الفصلي لخطة الحكومة الاستراتيجية لقطاع العدل التي ترمي إلى تحسين استقلالية القضاء ومساءلته وتغطي التشريعات والإجراءات

- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة بوروندي والشركاء من أجل التخطيط والتنسيق؛ وتقديم مشورة خطية وشفوية بشأن إصلاح السجون ومساهمات في التخطيط القطاعي الذي تقوم به الوزارات المعنية من أجل مواءمة التشريعات المحلية واللوائح الداخلية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإقامة العدل ومعاملة السجناء

- تزويد ٦٠٠ موظف من موظفي القضاء والسجون، منهم موظفون من مكتب المدعي العام، ومحضِرون، وكتبة محاكم، بتدريب يهدف إلى تعزيز القدرات في قطاع العدل مع التركيز على قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، وتعزيز أخلاقيات المهنة، وإجراءات الدعاوى الخاصة

- عقد اجتماعات شهرية (أو حسبما يستلزم الأمر) مع الشركاء المعنيين لإسداء مشورة قانونية وتقنية بشأن إدارة القضايا وتدريب الموظفين المعنيين، ولا سيما المحضرين، من أجل التعجيل بالإجراءات القضائية، وإصلاح نظام إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، والحد من عدد القضايا قيد نظر المحاكم

- القيام بزيارات رصد متواترة للسجون ومراكز الاحتجاز ومكاتب المدعين، وتحليل الجوانب المختلفة للإطار القانوني والمؤسسي التي يتعين إصلاحها من أجل رصد حالة الاحتجاز قبل المحاكمة؛ وتقييم مدى اكتظاظ السجون وحالة الاحتجاز غير القانوني قبل المحاكمة والاتصال بالسلطة القضائية للحد منهما وتعزيز استخدام بدائل السجن

- عقد مشاورات متواترة عن كثب مع أصحاب المصلحة وإسداء مشورة خطية وشفوية لنقابة المحامين الحكوميين وللمنظمات غير الحكومية بشأن تصميم وإدارة نظام للمعونة القانونية لضمان الاستفادة بشكل أفضل من خدمات القضاء وزيادة فرص أشد الفئات ضعفا في الحصول على المعونة القانونية من خلال خطة وطنية لتقديم المساعدة القانونية العامة، تشمل معايير الأهلية وتزود بميزانية ذات إطار لتعبئة الموارد، تصوغها وتعتمدها الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها وزارة العدل ونقابة المحامين البوروندية

- عقد اجتماعات شهرية ودورات تدريبية مكثفة للمهنيين القانونيين من أجل دعم نقابة المحامين لتحسين المهام والقدرات التنظيمية وكذلك لتطوير مساهمة النقابة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمعونة القانونية

- القيام بصفة شهرية بتنظيم اجتماعات تنسيقية، وبرامج تدريبية، ودورات متابعة، والقيام بزيارات ميدانية، وإجراء اتصالات منتظمة ضمانا لتقديم دعم متكامل لضحايا العنف الجنساني والمترلي (دعم قانوني، ونفسي اجتماعي، واقتصادي، وطبي) لتعزيز القدرات على تنفيذ نهج أكثر فعالية وتنسيقا وتكاملا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب والاتجاه نحو المصالحة الوطنية	(و) '١' زيادة عدد المناقشات الرفيعة المستوى مع حكومة بوروندي بشأن الطرائق والأطر الزمنية لإنشاء آليات انتقالية للعدالة وفقا للمعايير الدولية للعدالة وحقوق الإنسان. مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ٢ '٢' اختتام المشاورات الوطنية بشأن الآليات الانتقالية للعدالة في المقاطعات السبع عشرة كلها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٧ الهدف لعام ٢٠١٠: لا ينطبق (انظر واو '٣') '٣' زيادة عدد الاجتماعات المعقودة مع حكومة بوروندي بشأن الآليات الانتقالية للعدالة بعد نشر تقرير المشاورات الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ١٠

النواتج

- تقديم المساعدة والمشورة للانتهاء من إعداد التقرير المتعلق بالمشاورات الوطنية من خلال عقد اجتماعات يومية للجنة التوجيهية الثلاثية واجتماعات كل أسبوعين أو اجتماعات شهرية للجنة المتابعة التقنية

- تقديم دعم تقني لنشر نتائج المشاورة الوطنية بشأن إنشاء الآليات الانتقالية للعدالة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠
- تنظيم حلقات عمل تدريبية واجتماعات أسبوعية وشهرية مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن إدراج حقوق الطفل والمسائل المتعلقة بمشاركة الأطفال والمنظور الجنساني في الآليات الانتقالية للعدالة
- عقد ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين لعرض خبرات وتحليلات مقارنة تتعلق بوضع إطار قانوني لإنشاء الآليات والهياكل التنفيذية الانتقالية للعدالة وفقا للمعايير الدولية
- عقد ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين لعرض خبرات وتحليلات مقارنة تتعلق بتمكين الآليات الانتقالية للعدالة من أداء مهمتها
- دعم ما لا يقل عن خمس دورات تدريبية لأصحاب المصلحة الوطنيين (أعضاء الجهاز القضائي، وهيئات المحلفين، والمجتمع المدني، ونقابة المحامين المحلية، ووسائط الإعلام) بشأن المسائل المتصلة بالآليات الانتقالية للعدالة
- عقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين وحكومة بوروندي بشأن إنشاء مركز وطني لتوثيق المصالحة، يضم المحفوظات المتعلقة بالانتهاكات وقاعدة بيانات خاصة بها
- عقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين وحكومة بوروندي بشأن مساعدة ضحايا الانتهاكات الذين قد يستفيدون لاحقا من الآليات الانتقالية للعدالة، بطرق منها برامج لحماية الشهود والمعونة القانونية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تعزيز التنسيق والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء الدوليين فيما يتعلق بتوطيد السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والمسائل الإنسانية	(ز) '١' زيادة عدد اجتماعات فريق التنسيق مع الشركاء على أرفع مستوى في إطار المنتديين الاستراتيجي والسياسي اللذين يدعمهما مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ويشمل ذلك تزايد مشاركة الوزراء التي تدل على زيادة الملكية الوطنية، بما يفضي إلى اعتماد التقريرين نصف السنويين التي كلفت لجنة بناء السلام بإعدادهما مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٩ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٠ الهدف لعام ٢٠١٠: ١١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد المبادرات و/أو البرامج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتوطيد السلام والانتعاش والرامية إلى زيادة تأثير الاستجابة الفردية والجماعية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٤ (المجموع)
	’٣‘ زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة للأزمة الإنسانية من حيث التخطيط للطوارئ والتأهب لها
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٥
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١٤

النواتج

- صياغة ثلاث توصيات عملية بشأن طرائق إدراج مسائل بناء السلام في الورقة المقبلة لاستراتيجية الحد من الفقر
- المشاركة بصفة شهرية في اللجنة التوجيهية لبناء السلام المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي التي تُكرس جهودها لتحقيق استدامة نتائج المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام ولتبادل الدروس المستفادة
- عقد ما لا يقل عن ست مشاورات بشأن المسائل التقنية والقطاعية وتنسيق الهياكل القائمة بين حكومة بوروندي والمانحين والأمم المتحدة
- تنسيق وتقييم ثلاثة برامج مشتركة في مجالات السلام والحكم؛ وحقوق الإنسان والعدالة؛ وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة
- تنسيق إعداد وتنفيذ كل البرامج المشتركة الجديدة التي تركز على توطيد السلام والانتعاش الاجتماعي الاقتصادي على النحو المبين في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ومتابعتهما واستعراضهما
- إسداء المشورة بشأن خطط الإنذار المبكر بالكوارث والوقاية منها والتحقق من إدراجها في الاستجابات الإنسانية والاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية

- التحقق من إنشاء نظم للإنذار المبكر بشأن الأخطار المتوقعة في مجالي الأمن الغذائي والتشرد، ومن بدء تطبيق نظم الإنذار المبكر في مجال الصحة
- التحقق من التحديث السنوي لخطة الطوارئ القائمة بقيادة السلطات الوطنية المعنية (الدفاع المدني) تساندها في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) دعم تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠	(ح) '١' إتمام تنقيح الإطار التشريعي لانتخابات عام ٢٠١٠ مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢ الهدف لعام ٢٠١٠: ١ '٢' تزايد الاستعانة باللجنة الاستراتيجية واللجنة التقنية، وهما الآليتان التوأم اللتان أنشأهما مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لمواكبة الاستعدادات للانتخابات وتنظيمها عن طريق تهيئة بيئة مواتية لذلك مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢٤ الهدف لعام ٢٠١٠: ٤٨

النواتج

- تيسير الحوار وتنظيم ما لا يقل عن عشرة اجتماعات بين الشركاء الدوليين وحكومة بوروندي واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بشأن الجوانب السياسية والتقنية والمالية للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٠ ولتنظيمها
- تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ومنظمات حماية حقوق الإنسان، بشأن المسائل التي يمكن أن تحدث انقسامات أثناء العملية الانتخابية
- تنظيم ٣٠ اجتماعا مع السلطات المحلية والوطنية، والأحزاب السياسية، ومنظمات حماية حقوق الإنسان، وقادة المجتمعات المحلية من أجل تقليل انتهاكات حقوق الإنسان إلى أقصى حد ومنعها أثناء العملية الانتخابية

العوامل الخارجية

١٧٢ - من المنتظر بلوغ الأهداف المتوخاة وتحقيق الإنجازات المتوقعة شريطة تحقق ما يلي: (أ) أن تظل الحكومة وقوات التحرير الوطنية ملتزمتين بعملية توطيد السلام؛ (ب) ألا يحدث عنف واسع النطاق قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها؛ (ج) أن يبقي المجتمع الدولي على التزامه إزاء بوروندي وأن يقدم الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء القدرات من أجل برامج الإصلاح والمبادرات الحيوية لتوطيد السلام؛ (د) أن تفضي الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات عام ٢٠١٠، إلى تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي؛ (هـ) ألا تتدهور الحالة السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٨٠٩,٦	١ ٥٤٧,٤	٢٦٢,٢	٩٥٥,٩	-	١ ٠٠٢,٧	(٤٦,٨)
تكاليف الأفراد المدنيين	٤٥ ٢١٦,٨	٤٧ ٤٦٨,٧	(٢ ٢٥١,٩)	٢٩ ٠٧٢,٤	-	٢٣ ٦٤٢,٤	٥ ٤٣٠,٠
التكاليف التشغيلية	٢٣ ١٤١,١	٢١ ١٥١,٤	١ ٩٨٩,٧	١٦ ٢٢٩,٧	١ ٠٩٧,٧	١٣ ٢٥٣,٣	٢ ٩٧٦,٤
المجموع	**٧٠ ١٦٧,٥**	**٧٠ ١٦٧,٥**	**-**	**٤٦ ٢٥٨,٠**	**١ ٠٩٧,٧**	**٣٧ ٨٩٨,٤**	**٨ ٣٥٩,٦**

١٧٣ - تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مبلغا صافيه ٤٦ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار (إجماليه ٤٩ ٧٦٢ ٢٠٠ دولار) يغطي احتياجات سبعة مستشارين عسكريين (٣٥٠ ٤٠٠ دولار)، و ١٤ مستشارا في الشرطة (٦٠٥ ٥٠٠ دولار)، و ٥١ متطوعا في الأمم المتحدة (١ ٩٠٦ ٢٠٠ دولار)، والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٢٧ ١٦٦ ٢٠٠ دولار) لملاك الوظائف الدولية والوطنية التكميلية البالغ عددها ٤٥٠ وظيفة، والاستشاريين (١٣٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر الرسمي (٨٠٠ ٠٠٠ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، من قبيل المرافق والهياكل

الأساسية (٠٠٠ ٤٢٨ ٤ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ٨٠٩ دولار)، والنقل الجوي (٧٠٠ ٥٤٧ ٦ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٧٥٥ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٢٣٠ ١ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ٢٩٤ دولار) وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (٠٠٠ ٢٣٦ دولار).

١٧٤ - وتعزى الزيادات المقترحة لعام ٢٠١٠ أساسا إلى حدوث زيادات في أسعار الاستئجار المتصلة بتشغيل الأسطول الجوي للبعثة؛ وإلى اقتناء وإحلال معدات إضافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأن معظم معدات البعثة قد بلغت وتجاوزت عمرها الطبيعي؛ وإلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالخدمات الإعلامية في إطار دعم الانتخابات المقبلة في البلد التي ستجرى في عام ٢٠١٠.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الأمن	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	-	١	١	٤	٧	٢٨	٣١	٤	**٧٦**	٦٨	-		**١٤٤**	١٨	٢٣٧	٥١	**٤٥٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	-	١	١	٤	٧	٢٨	٣١	٤	**٧٦**	٦٨	-		**١٤٤**	١٨	٢٣٧	٥١	**٤٥٠**
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١٧٥ - لا يقترح لعام ٢٠١٠ إجراء أي تغييرات في ملاك الموظفين المعتمد.

طاء - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

(٩٠٠ ٧٤٢ ١٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٧٦ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ١٢ شهرا، تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. وقد أنشئت البعثة استجابة لطلبات قدمهما تحالف الأحزاب السبعة الذي يشكل حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحصول على المساعدة لدعم عملية السلام في نيبال (انظر S/2006/920)، وبالنظر

إلى صلتها بالتوقيع لاحقا على اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستنادا إلى الطلبات المقدمة من طرفي ذلك الاتفاق، تضمنت ولاية البعثة المهام التالية:

(أ) رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛

(ب) مساعدة الطرفين عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد في تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛

(ج) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار؛

(د) تقديم الدعم التقني للجنة الانتخابات في التخطيط لعملية انتخاب جمعية تأسيسية والإعداد لها وإجرائها في جو من الحرية والنزاهة. وبالإضافة إلى ذلك، تولى فريق مستقل من مراقبي الانتخابات، عينه الأمين العام، وهو المسؤول المباشر عنه، استعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وسير الانتخابات.

١٧٧ - وفي عام ٢٠٠٨، أنجزت البعثة عنصر المساعدة الانتخابية في ولايتها بعقد الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأنجز فريق خبراء رصد الانتخابات أيضا مهمته المتمثلة في رصد الانتخابات السالفة الذكر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريجيا إلغاء الفريق الاستشاري للشرطة الذي كان يسدي المشورة بشأن أمن الانتخابات. وأصدرت الجمعية التأسيسية، في اجتماعها الأول المعقود في ٢٨ أيار/مايو، قرارا بإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية فيدرالية.

١٧٨ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بطلب حكومة نيبال (S/2008/476) تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، بدون عنصر المساعدة الانتخابية، اعتبارا من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقرر المجلس، بموجب قراره ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، تمديد الولاية لستة أشهر تنتهي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك لتمكين البعثة من الاضطلاع بالمهمتين التاليتين، مع مراعاة استكمال بعض عناصر الولاية التي أنشأها المجلس بقراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧):

(أ) مواصلة رصد وإدارة أسلحة كل من الجيش الماوي والجيش النيبالي وأفرادهما المسلحين وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه المبرم بين الطرفين السياسيين، الأمر الذي سيدعم العملية السلمية؛

(ب) مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين في إطار مهمة سياسية خاصة.

١٧٩ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن (S/2008/837) بالطلب الذي تقدمت به حكومة نيبال لتمديد البعثة لفترة ستة أشهر مع تقليص حجمها لتنفذ ما تبقى لها من مهام في ولايتها. ووفقا لهذا الطلب، مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٦٤ (٢٠٠٩)، ولاية البعثة لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٨٠ - واستنادا إلى التطورات السياسية والمناقشات التي جرت مع قادة الأحزاب السياسية، في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، طلبت حكومة نيبال تمديد الولاية الحالية للبعثة لفترة ستة أشهر أخرى اعتبارا من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ووافق مجلس الأمن، بمقتضى قراره ١٨٧٩ (٢٠٠٩)، على تمديد ولاية البعثة للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) متابعة رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛

(ب) مساعدة الطرفين، عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد، في تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٨١ - ستواصل البعثة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في نيبال، المتعلقة بعملية السلام بطريقة تتناغم مع النهج المتكامل الذي اعتمد منذ بداية إنشاء البعثة. أما التعاون التشغيلي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، فهو جارٍ في المجالات ذات الصلة برصد الأسلحة وتنسيق التسريح المزمع للقصر والمجندين حديثا الذين لا يستوفون شروط الالتحاق بالجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. ومنذ تقليص حجم البعثة في عام ٢٠٠٨، توقف بعض عناصرها عن العمل ونقلت وظائفها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المشورة بشأن المسائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن تنسيق صندوق الأمم المتحدة للسلام لنيبال وإدارته. وتتأهب آليات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية للاستجابة للتوقعات الكبيرة المستندة إلى ما تقوم به من دور في عملية بناء السلام. ويتوخى، طوال فترة ولاية البعثة، مواصلة التعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار خطة أولويات صندوق بناء السلام، وإطار السلام والتنمية. وفي سياق عملية تقليص البعثة الجارية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نجحت البعثة في إشراك البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام الخاصة الأخرى في تحديد خيارات تنسيب الموظفين المغادرين وإعادة نقل الأصول إلى بعثات سياسية وبعثات حفظ سلام خاصة أخرى.

١٨٢ - وتشمل العناصر الرئيسية للبعثة حاليا مكتبا سياسيا، ومكتبا لرصد الأسلحة، ووحدة تقنية استشارية، يتركز عملها على تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل واتفاق رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين والاتفاقات السياسية اللاحقة (''الاتفاقات'') المتصلة بعملية السلام في نيبال.

١٨٣ - وستواصل البعثة تلقي التوجيه الفني والدعم التشغيلي من الأمانة العامة، وبصورة أساسية من إدارة الشؤون السياسية، وكذلك من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

المعلومات المتعلقة بالأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٨٤ - شملت الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠٠٨ ما يلي: إنشاء لجان تابعة للجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد، وأبلغ عن انخفاض حوادث الاختطاف، وتقلص في عدد انتهاكات الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، والمشاركة الكاملة للأطراف في لجنة رصد التنسيق المشتركة، والحفاظ على العدد الإجمالي للأسلحة المخزنة لدى كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي.

١٨٥ - ومع ذلك، فإن انشغال الأطراف بتشكيل حكومة، لعدة أشهر في أعقاب الانتخابات، أعاق مواصلة النقاش بشأن إدماج الأفراد المؤهلين للالتحاق بالجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، وكذلك بشأن تسريح القصر والمجندين حديثا وإعادة تأهيلهم. وبالمثل، فقد تأخر إنشاء آلية حل النزاعات المحلية، وبالتالي لم تتحقق مشاركة المرأة والفئات التي كانت مهمشة في الماضي في هذه الآليات.

١٨٦ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، استمر انخفاض عدد انتهاكات الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، وواصلت لجنة رصد التنسيق المشتركة عقد اجتماعات منتظمة بمشاركة كاملة. وبذل بعض الجهد من أجل تحقيق الإدماج وإعادة التأهيل؛ وأنشئت اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، وحددت اختصاصاتها وتدابير الامتثال المختلفة. ومع ذلك، توقف عمل اللجنة الخاصة لعدة أشهر بعد استقالة الماويين من قيادة الحكومة في أيار/مايو.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

١٨٧ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية لعملية السلام في معالجة مستقبل أفراد الجيش الماوي، بما في ذلك تسريح ما يبلغ مجموعه ٤ ٠٠٥ أفراد في الجيش الماوي غير مستوفين لشروط التجنيد (القصر والمجندون حديثا) وإعادة تأهيلهم في المجتمع. وتتشاور البعثة مع الحكومة

والأحزاب ومنظمات الأمم المتحدة لتحديد الخيارات في سياق التخطيط لإدماج أفراد الجيش الماوي وتأهيلهم، ومستقبل القطاع الأمني في البلاد ككل. ويتمثل تحد رئيسي آخر في صياغة دستور جديد في الوقت المناسب أي بحلول أيار/مايو ٢٠١٠، بعد إجراء مشاورات وطنية والحصول على دعم من ثلثي الجمعية التأسيسية. ويمكن أن تترتب عن التأخيرات في إحدى العمليتين أو كلتيهما آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام والاستقرار في البلد.

١٨٨ - وسوف تواصل البعثة تشجيع الحكومة والأطراف على التوصل إلى توافق آراء سياسي في أقرب وقت ممكن بشأن إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، الأمر الذي سيمكن من إجراء المناقشات بشأن خطة الإنهاء التدريجي للبعثة بحلول نهاية ولايتها.

١٨٩ - واستنادا إلى تجربة البعثة منذ إنشائها، يفترض أن تمتد ولايتها إلى ما بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، دون المساس بالإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل مجلس الأمن في ذلك الوقت، لمواصلة تقديم الدعم لعملية السلام، مع مراعاة العناصر التي أنجزت بالفعل. وتبعا لذلك، فقد أعدت الاحتياجات من الموارد المقترحة لتمكين البعثة من مواصلة أنشطتها للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه عام ٢٠١٠، تليها مرحلة تصفية لمدة أربعة أشهر، من ١ آب/أغسطس لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٩٠ - ويرد أدناه هدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشراتها.

الهدف: كفالة إحراز تقدم في عملية السلام في نيبال

العنصر ١: عملية السلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الأطراف على مواصلة إحراز تقدم مطرد في عملية السلام	(أ) '١' إحراز تقدم نحو إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم مقاييس الأداء ٢٠٠٨: لا ينطبق ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: وضع خطة تتضمن الجدول الزمني لإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم '٢' إقرار دستور جديد مقاييس الأداء ٢٠٠٨: إنشاء لجان الجمعية التأسيسية المكلفة بعرض الورقات المفاهيمية على اللجنة الدستورية الرئيسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	٢٠٠٩: مناقشة المسودة الأولى للدستور الجديد وتقديمها الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: إصدار الدستور الجديد

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع الأحزاب السياسية لمساعدتها في تنفيذ الاتفاقات المتصلة بعملية السلام في نيبال بغية تيسير الحوار والاتفاق فيما بين أصحاب المصلحة، وتقديم المشورة والدعم بشأن تسوية النزاع على الصعيدين الوطني والإقليمي
- التفاعل اليومي مع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك الأطراف في اتفاق السلام الشامل والاتفاقات المتصلة والدول الأعضاء المعنية، للمساعدة في دعم عملية السلام، وتذليل العقبات التي تعترض صياغة الدستور الجديد والإدماج وإعادة التأهيل
- تقديم تقارير الأمين العام الدورية على النحو الذي طلبه مجلس الأمن وترجمتها إلى اللغة النيبالية لتوزيعها على الصحافة المحلية وأصحاب المصلحة في عملية السلام
- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة للمجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري حول التطورات السياسية المتصلة بعملية السلام
- عقد اجتماعات استشارية منتظمة مع الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها الجهات المانحة، بشأن أولويات دعم عملية السلام
- المشاركة في اجتماع مخصص للجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال
- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة لوسائط الإعلام الوطنية وعقد مؤتمرات وتيسير إجراء مقابلات مع وسائط الإعلام الدولية التي تزور البلد من آن لآخر حول ولاية البعثة، وعملها ذي الصلة بعملية السلام في نيبال
- توفير مدخلات دورية للبرنامج الإذاعي لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام
- تعهد موقع البعثة الشبكي

العنصر ٢: رصد الأسلحة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) امتثال الطرفين لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وللاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	(ب) '١' انخفاض عدد انتهاكات اتفاق رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين والاتفاقات ذات الصلة، وتراجع خطورتها النسبية مقاييس الأداء ٢٠٠٨: تسجيل ١٨ انتهاكا للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين ٢٠٠٩: تسجيل ثمانية انتهاكات للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين الهدف لعام ٢٠١٠: تسجيل خمسة انتهاكات للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين '٢' استمرار المشاركة التامة للطرفين في الاجتماعات المنتظمة للجنة المشتركة لتنسيق الرصد بهدف تسوية الخلافات مقاييس الأداء ٢٠٠٨: المشاركة التامة في الاجتماعات الأسبوعية ٢٠٠٩: المشاركة التامة في الاجتماعات التي تعقد كل شهرين الهدف لعام ٢٠١٠: المشاركة التامة في الاجتماعات التي تعقد كل شهرين '٣' تزايد نسبة المسرحين و/أو المتأهلين من القصر والمجندين حديثا في الجيش الماوي السابقين الذين لا يستوفون شروط التجنيد مقاييس الأداء ٢٠٠٨: لم يسرح قصر ومجندون حديثا لا يستوفون شروط التجنيد ٢٠٠٩: تسريح ٥٠ في المائة من ٠٠٥ ٤ أفراد قصر ومجندين حديثا لا يستوفون شروط التجنيد الهدف لعام ٢٠١٠: تسريح ١٠٠ في المائة من ٠٠٥ ٤ أفراد قصر ومجندين حديثا لا يستوفون شروط التجنيد

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
		’٤‘ الإبقاء على الأسلحة المخزنة تخزينا آمنا لدى الجيشين النيبالي والماوي ريثما يصدر الطرفان قرارا نهائيا بشأنها
		مقاييس الأداء
		٢٠٠٨: ٨٥٧ ٢ قطعة سلاح لدى الجيش الماوي و ٨٥٥ ٢ قطعة سلاح لدى الجيش النيبالي
		٢٠٠٩: ٨٥٧ ٢ قطعة سلاح لدى الجيش الماوي و ٨٥٥ ٢ قطعة سلاح لدى الجيش النيبالي
		الهدف لعام ٢٠١٠: ٨٥٧ ٢ قطعة سلاح لدى الجيش الماوي و ٨٥٥ ٢ قطعة سلاح لدى الجيش النيبالي
(ج) تنفيذ آلية في اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن إدماج أفراد الجيشين وإعادة تأهيلهم	(ج)	إحراز تقدم في عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم بمشاركة تامة من جميع الأطراف وبدعم من المجتمع الدولي
		مقاييس الأداء
		٢٠٠٨: إنشاء لجنة خاصة تتمثل اختصاصاتها في الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم
		٢٠٠٩: إنشاء لجنة تقنية لتقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الخاصة، وإبرام اتفاق سياسي بشأن عدد أفراد الجيش الماوي وطرائق إدماجهم وإعادة تأهيلهم
		٢٠١٠: استكمال عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم

النواتج

- تواجد ومراقبة بالفيديو على مدار الساعة لرصد وتسجيل جميع المواقع الثمانية لتخزين الأسلحة والذخائر (الجيش الماوي والجيش النيبالي)
- رصد دوري لإدارة أفراد الجيشين النيبالي والماوي في المواقع الفرعية البالغ عددها ٢١ موقعا عن طريق القيام بزيارات تفتيشية مرة واحدة أو مرتين أسبوعيا
- رصد تقييد حركة الجيش النيبالي في ثكناته، وتحركات القوات على مستوى الفرقة واللواء والكتيبة والسرية
- تولي رئاسة عقد اجتماعات دورية للجنة المشتركة لتنسيق الرصد مع أمانة اللجنة

- التحقيق في الشكاوى التي يقدمها أي طرف عن انتهاكات اتفاق الأسلحة وإبلاغ اللجنة المشتركة بذلك
- القيام بدوريات رصد يومية من جانب أفرقة متنقلة لرصد الأسلحة والاضطلاع بعمليات ميدانية، حسب الاقتضاء، لتقييم الحالة الأمنية في منطقة العمليات
- الاتصال اليومي بقادة الجيش النيبالي والجيش الماوي على كافة المستويات بشأن إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين
- تيسير المساعدة والدعم التقنيين، حسب الاقتضاء، من جانب الطرفين للمساعدة في تسريح القصر والمجندين حديثاً من صفوف الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم في سياق خطط لحلول مستقبلية دائمة
- تقديم المساعدة والمشورة إلى اللجنة الخاصة ولجنتها التقنية بناء على طلب الحكومة النيبالية

العوامل الخارجية

١٩١ - يتوقع تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة شريطة ما يلي: (أ) وجود إرادة سياسية لدفع عملية السلام قدماً وتنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات؛ (ب) تطلع الطرفين لمشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام؛ (ج) مشاركة جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها الفئات التي كانت مهمشة في الماضي، في العملية السياسية؛ (د) استمرار مشاركة المجتمع الدولي الفاعلة في دعم عملية السلام؛ (هـ) توفر الدعم المادي والمالي اللازم من الحكومة والجهات المانحة لتنفيذ جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف؛ (و) بقاء الحالة الأمنية مواتية لتقديم الدعم لإنجاز عملية السلام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الرصيد الحر المقدر[أ]	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥ ٥٣٠,٥	٦ ٣٥٠,٧	(٨٢٠,٢)	١ ٢٧١,٠	–	١ ٤٠٤,٠	(١٣٣,٠)	
تكاليف الموظفين المدنيين	٣٣ ٢٧٨,٥	٣٦ ١٩٥,٨	(٢ ٩١٧,٣)	٦ ١٦٦,٧	–	٥ ٩٩٢,٧	١٧٤,٠	
التكاليف التشغيلية	٢٨ ٠٤٨,٨	٣١ ١١٥,٥	(٣ ٠٦٦,٧)	٩ ٣٠٥,٢	٢٨١,٨	٩ ٣٨٢,٠	(٧٦,٧)	
المجموع	**٦٦ ٨٥٧,٨**	**٧٣ ٦٦٢,٠**	**(٦ ٨٠٤,٢)**	**١٦ ٧٤٢,٩**	**٢٨١,٨**	**١٦ ٧٧٨,٧**	**(٣٥,٧)**	

(أ) ممول من الاعتماد الكلي المعتمد للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنقل الأرصدة الحرة المقدرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

١٩٢ - كان الغرض من الاعتماد المرصود للبعثة لفترة السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، البالغ ٨٠٠ ٨٥٧ ٦٦ دولار تغطية الاحتياجات المتصلة بالاضطلاع بالأنشطة المقررة لغاية تموز/يوليه ٢٠٠٩، ولتصفية البعثة في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. غير أن مجلس الأمن مدد، بموجب الفقرة ١ من قراره ١٨٧٩ (٢٠٠٩)، ولاية البعثة حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ووفقا لأحكام هذا القرار، واصلت البعثة عملها بقوام يتألف من ٧٣ مستشارا عسكريا وما تتطلبه من الموظفين على النحو الذي يبينه الجدول أدناه. وتمول الاحتياجات الإضافية التقديرية للفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي يبلغ صافيها ٢٠٠ ٨٠٤ ٦ دولار (إجماليها ٤٠٠ ٩٦٩ ٦ دولار) من خلال عملية إعادة توزيع للموارد ضمن المخصصات الكلية الموافق عليها للبعثات السياسية الخاصة.

١٩٣ - وستغطي المخصصات التقديرية المطلوبة لعام ٢٠١٠ التي يبلغ صافيها ٩٠٠ ٧٤٢ ١٦ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٦٠٩ ١٧ دولار) احتياجات تنفيذ الأنشطة المقررة لغاية تموز/يوليه ٢٠١٠ ولمرحلة تصفية البعثة في الفترة من آب/أغسطس وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتشمل رصد اعتمادات لتغطية تكاليف ٧٣ مستشاراً عسكرياً (٠٠٠ ٢٧١ ١ دولار)؛ ومرتبات وتكاليف الموظفين المدنيين العامة بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة (٧٠٠ ١٦٦ ٦ دولار) وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية كالاستفادة من الخبراء الاستشاريين والخبراء (٤٠٠ ٢٣ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ٣٩٦ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٨٩٥ دولار)، والنقل البري (٦٠٠ ٣٩٦ دولار)، والنقل الجوي (٩٠٠ ١٩٦ ٥ دولار)، والاتصالات (٩٠٠ ١٣٥ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٦٢٨ دولار)، واللوازم الطبية (٥٠٠ ١١٤ دولار) وغير الطبية، والخدمات والمعدات (٠٠٠ ٥١٨ دولار).

١٩٤ - ويعود السبب الرئيسي للنقصان في مجموع احتياجات عام ٢٠١٠، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ إلى توفير رحلات جوية إياباً لإعادة ٧٣ مراقب أسلحة إلى الوطن بسعر ٥٠٠ ١ دولار للشخص الواحد عام ٢٠١٠ مقارنة بتوفير رحلات جوية ذهاباً وإياباً بسعر ٠٠٠ ٣ دولار مدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٩، فضلاً عن حدوث انخفاض في ساعات الطيران المقدرة البالغة ٣٣٢ ساعة في مقابل ٤٨٦ ساعة مقدرة لعام ٢٠٠٩. ويقابل هذا الانخفاض جزئياً احتياجات إضافية لمرتبات الموظفين الدوليين بسبب مواءمة شروط الخدمة.

الاحتياجات من ملاك الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ الأمنية	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الموافق عليها في تموز/يوليه ٢٠٠٩	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١١٨	١٩	**٢٠٢**
المقترحة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لكانون الثاني/يناير ٢٠١٠	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لشباط/فبراير ٢٠١٠	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لآذار/مارس ٢٠١٠	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لنيسان/أبريل ٢٠١٠	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لأيار/مايو ٢٠١٠	–	–	–	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لحزيران/يونيه ٢٠١٠	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لتموز/يوليه ٢٠١٠	–	–	١	١	٤	١٠	١٣	–	٢٩	٢٧	–	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لآب/أغسطس ٢٠١٠	–	–	–	–	١	٥	٥	–	١١	٢٦	–	**٣٧**	–	٦٥	١٤	**١١٦**
المقترحة لأيلول/سبتمبر ٢٠١٠	–	–	–	–	١	٥	٣	–	٩	٢٤	–	**٣٣**	–	٥١	١٢	**٩٦**
المقترحة لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	–	–	–	–	١	٤	٣	–	٨	١٩	–	**٢٧**	–	٤٧	٩	**٨٦**
المقترحة لتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	–	–	–	–	–	٢	١	–	٣	٢	–	**٥**	–	–	–	**٥**
المقترحة لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	_	**–**	–	–	_	**–**

الموظفون الإداريون

١٩٥ - ويقترح إنشاء ثلاث وظائف من الفئة المحلية لسائقين لدعم البعثة بسبب إقفال المكاتب الإقليمية عام ٢٠٠٨؛ ومن هنا، يجب تقديم كل الدعم لمواقع التخزين من كاتماندو، ويضاف إلى ذلك أنه ليس لدى البعثة إلا عتاد جوي واحد ناتج عن الطلب المتزايد على خدمات سائقين.

ياء - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٨ ٤٠٥ ٨٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٩٦ - اتسم الوضع في جنوب لبنان بعد انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية في أيار/مايو ٢٠٠٠ بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وباحتمال أن يستمر النزاع بين إسرائيل ولبنان. ولهذا السبب، تقرر أن يكون للأمم المتحدة وجود سياسي في بيروت لدعم الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وبناء على ذلك، أُنشئ مكتب الممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

١٩٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، ومواصلة ولايته في الوقت نفسه، من حيث توفير السلام والأمن في جنوب لبنان.

١٩٨ - وأدى النزاع بين لبنان وإسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى مواجهة لبنان مزيدا من التحديات السياسية والمالية والإنمائية والاجتماعية الاقتصادية. ولأن ازدياد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ تطلب مزيداً من التنسيق الداخلي، ولتعزيز قدرة المنظمة على تقديم الدعم المنسق والفعال في نطاق خبرتها الواسعة، عين الأمين العام منسقاً خاصاً لشؤون لبنان عام ٢٠٠٧.

١٩٩ - والمنسق الخاص لشؤون لبنان هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي إطار القيام بهذه المسؤوليات، يؤدي المنسق الخاص دور ممثل الأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والسلك الدبلوماسي فيه، ويتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان والجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية بما يتفق والأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان، مع التركيز بوجه خاص على إعادة الإعمار والتنمية والإصلاح. ويقدم مكتب المنسق الخاص توجيهات سياسية إلى الفريق القطري ومكتب الشؤون السياسية التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة

في لبنان، ويقيم علاقات عمل مؤسسية وثيقة وينشئ آليات منهجية تتيح إجراء مشاورات منتظمة وتبادل المعلومات وتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها المنظمة.

٢٠٠ - وبوصفه ممثل الأمين العام لدى الفريق الأساسي للممثلين الدبلوماسيين للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية الاقتصادية في لبنان، يؤدي المنسق الخاص وممثله/ممثلته دوراً مهماً في الدعوة إلى استمرار المساعدة الدولية التي تقدمها الجهات المانحة لدعم أعمال إعادة البناء والتنمية في لبنان. أما نائب المنسق الخاص، وهو أيضاً المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية فهو مسؤول عن تخطيط جهود الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية وتنسيقها في لبنان.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٠١ - زاد مكتب المنسق الخاص وتيرة ومدى تفاعله مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في البلد لضمان تقديم الدعم المنسق والفعال إلى لبنان. وقد ساعد هذا التفاعل على زيادة تبادل المعلومات وتنسيق السياسات. وقد تم ذلك إلى حد كبير، وإن لم يكن حصريا، في سياق اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري الذي يشمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويبذل المكتب جهوداً لتنفيذ ولاية التكامل الجزئي وتنفيذ قرار الأمين العام بشأن التكامل (رؤية مشتركة للأهداف الاستراتيجية، وتخطيط متساوق ومتكامل بإحكام، وطائفة من النتائج المتفق عليها، وآليات للرصد والتقييم). وإلى جانب تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أنشأ مكتب المنسق الخاص أيضاً عام ٢٠٠٩ أربعة أفرقة عاملة محددة لوضع إطار للسياسة العامة وخطة عمل بشأن حقوق الإنسان، والانتخابات والحوكمة، ووضع الفلسطينيين في لبنان، وإدارة الحدود. وحافظ المكتب أيضا على علاقة عمل وثيقة مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التقدم الاجتماعي الاقتصادي في لبنان، تم بعد النزاع الذي وقع في عام ٢٠٠٦، في مسائل تتعلق بإعادة البناء والإنعاش والإصلاح في لبنان. وما يضمن الوئام عموماً بين هذه الجهود هو اضطلاع نائب المنسق الخاص بدورين اثنين هما دور المنسق المقيم ودور منسق الشؤون الإنسانية.

٢٠٢ - ويقوم المنسق الخاص، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، بإعداد مشاريع تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية بشأن إعداد ورقات تحليلية وملاحظات توجيهية ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الوضع في لبنان

والمسائل المحددة المتعلقة بولاية المكتب. ويقيم المنسق الخاص حوارا مستمرا، مع وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الهامة المتعلقة بلبنان. أما إدارة الدعم الميداني فتقدم الدعم الإداري واللوجستي لمكتب المنسق الخاص. ويستفيد المنسق الخاص لشؤون لبنان من وجود وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، توفر الدعم الميداني في مجال الموظفين والتمويل والإدارة والنقل والأمن والشؤون الطبية.

المعلومات المتعلقة بالأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٠٣ - واصل المنسق الخاص الاضطلاع بمساع حميدة باسم الأمين العام لتيسير الحوار بين القادة السياسيين وقادة المجتمع في لبنان. وقد أسهمت جهوده في إنهاء الجمود السياسي الذي طال أمده من خلال اتفاق الدوحة المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٨ وانتخاب البرلمان ميشيل سليمان رئيسا للجمهورية. وجرى فيما بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية الأمر الذي أدى إلى تحسن مشهود في أداء المؤسسات الدستورية. وجرى اعتماد قانون جديد للانتخابات تضمن عددا من الإصلاحات التي طالب بها المجتمع المدني. وجرت الانتخابات البرلمانية في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في جو ديمقراطي اتسم بالهدوء. وبدأ سعد الحريري بعد تعيينه رئيسا للوزراء في إجراء مشاورات لتشكيل الحكومة. وقد أدت الانتخابات إلى بروز روح جديدة للحوار والمصالحة. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المتفق عليه في الدوحة، بدأت عملية حوار شامل وجامع تحت رعاية الرئيس سليمان لمناقشة استراتيجية الدفاع الوطنية. وفي الفترة الممتدة بين ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقدت سبع جلسات للحوار الوطني، أسهمت في تقليل عدد حوادث العنف الطائفي.

٢٠٤ - اعتمد البرلمان اللبناني في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، عددا من القوانين التي كانت معلقة بسبب الجمود السياسي الذي انتهى في أيار/مايو ٢٠٠٨. وأُحرز تقدم أيضا بشأن عدد من معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها. وتمثلت إحدى الخطوات الهامة التي خطاها لبنان في إقامة علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهي خطوة أفضت إلى تبادل السفراء بينهما. وقد ظل المنسق الخاص يدعو إلى أن يتخذ لبنان هذه الخطوات.

٢٠٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد لبنان وإسرائيل اجتماعات ثلاثية شهرية بحضور اليونيفيل نوقشت خلالها المسائل المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد عملت هذه الآلية بشكل جيد للغاية و لم تتوقف حتى في أوقات زيادة التوتر الإقليمي،

كما هو الشأن خلال النزاع الأخير في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المنسق الخاص لشؤون لبنان، بالتنسيق مع قائد قوات اليونيفيل، بدبلوماسية مكوكية بين إسرائيل ولبنان لمناقشة انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجزء الشمالي لقرية غجر، فضلا عن تدابير أخرى لدعم توطيد وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان. ودعا المنسق الخاص أيضا، بالتنسيق مع قائد قوة اليونيفيل، إلى تسليم البيانات المتعلقة بعمليات القصف الإسرائيلية بالقنابل العنقودية أثناء النزاع الذي حدث عام ٢٠٠٦، وهي بيانات سلمت في النهاية إلى الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٩. وكانت هذه خطوة هامة في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبدأ المركز اللبناني لمكافحة الألغام في التخطيط لعمليات إزالة الذخائر العنقودية استنادا إلى هذه الخرائط.

٢٠٦ - لقد أُحرز تقدم مشهود فيما يتعلق بإعادة بناء مخيم نهر البارد. وجرت إزالة الأنقاض والذخائر غير المنفجرة من ٩٥ في المائة تقريبا من مساحة المخيم القديم، ومن المقرر أن يبدأ قريبا البناء الفعلي ''للمجموعة الأولى''. ويدعم المنسق الخاص الجهود المبذولة لجمع الموارد اللازمة لإعادة بناء المخيم ولكفالة سد الفجوات في تمويل الأونروا.

٢٠٧ - قام المنسق الخاص، في اتصالاته مع الجهات المانحة، بتشجيع هذه الجهات أيضا على الوفاء فعليا بتعهداتها، إذ لم تستوف التعهدات التي قطعت خلال مؤتمر الجهات المانحة في باريس وتبلغ قيمتها ٥,٧ بلايين دولار، إلا بنسبة ٤٣ في المائة.

٢٠٨ - لقد أسهمت الجهود التي بذلها المنسق الخاص مع الجهات المانحة ومع السلطات اللبنانية في تحقيق مزيد من الكفاءة في العمل بين السلطات اللبنانية ووكالات/بعثات الأمم المتحدة المعنية. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقد المنسق الخاص منتدى انتخابيا لأعضاء المجتمع الدولي لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود المبذولة لدعم الحكومة اللبنانية في مرحلة ما قبل الانتخابات. وقد حضر وزير الداخلية وغيره من الخبراء الوطنيين تسعة من هذه الاجتماعات، واستخدمت وزارة الداخلية هذا المنتدى منبرا لمخاطبة المجتمع الدبلوماسي بشأن الاحتياجات والشواغل المتعلقة بالانتخابات.

٢٠٩ - بالإضافة إلى ذلك، فقد أُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الجهود التي يبذلها لبنان في إدارة حدوده، وهو ما يتصل مباشرة بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر مجلس الوزراء اللبناني مرسوما مدد بموجبه مشروع القوة المشتركة لمراقبة الحدود ليشمل الحدود الشرقية، وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع. وتولى مكتب المنسق الخاص زمام المبادرة في هذا السياق لتنظيم عملية تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة لتمديد المشروع ليشمل الحدود الشرقية، وعقد اجتماعات

على أساس شهري بين لجنة الحدود اللبنانية ووحدة تنفيذ المشاريع اللبنانية والجهات الدولية المانحة، لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها المتعلقة بإدارة الحدود.

٢١٠ - على الرغم من ضعف الأداء في تنفيذ بنود رئيسية في عملية الإصلاح، التي دعا إليها المؤتمر الدولي لتقديم الدعم للبنان (باريس الثالث) بسبب حالات التأخير الناجمة عن دورة الأزمة السياسية، وعدم وجود حكومة، قد وافق صندوق النقد الدولي على الاتفاق الثاني للمساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع، ووافق مجلس الوزراء على القانون الإداري للمشتريات العامة. وعلاوة على ذلك، جرى تنفيذ معظم الإجراءات الإدارية المتصلة بإدارة الشؤون المالية في وزارة المالية وأكمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مشروعه المتعلق بالتشغيل الآلي. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي، فقد أُنجز المزيد من الأعمال التنظيمية المتعلقة ببعض الإصلاحات في القطاع الاجتماعي وفي ميدان الطاقة وإن كان الأمر متروكا الآن لمجلس الوزراء لاعتماد أُطر العمل الجديدة هذه. وعقد المكتب اجتماعات دعوية وتقنية منتظمة مع محاورين تابعين للحكومة، ومع الأحزاب السياسية ومجتمع المانحين بشأن هذه المسائل.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٢١١ - ستسمح الأحوال الأمنية بمواصلة تنسيق عمليات مكتب المنسق الخاص. وعلى الرغم من أن العديد من جوانب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قد جرى الامتثال لها على الصعيد الإقليمي، فيتعين بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ التام للقرار حتى يتسنى للبنان وإسرائيل أن يتقدما من حالة وقف الأعمال العدائية الراهنة نحو وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل. وسيظل لبنان جزءا من المنطقة التي ستستمر في مواجهة عدد من تحديات السلام والأمن التي لم تتم تسويتها، والتي لها تأثير مباشر على البلد. وعلى الصعيد الداخلي، فلا يزال مطلوبا مواصلة دعم الحوار المستمر بين الأحزاب السياسية.

٢١٢ - لا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب مساع حميدة من مكتب المنسق الخاص ودعمه، وعملا من جانب الأمم المتحدة بصفة عامة. ولا تزال الحاجة ماسة إلى وجود سياسي للأمم المتحدة في بيروت من أجل تقديم المساعدة للجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتسوية الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضروريا أيضا إن أريد للبنان وإسرائيل والدول الإقليمية الرئيسية الانتقال من حالة وقف الأعمال العدائية السائدة في جنوب لبنان نحو وقف لإطلاق النار أكثر استدامة، وفي نهاية المطاف نحو اتفاق للهدنة يساعد على تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

٢١٣ - سيكون وقف تحليقات الطائرات الإسرائيلية، وتسوية مسألة مزارع شبعا، وسيطرة لبنان الكاملة على حدود البلد، وإيجاد الحل الكامل لمسألة الجماعات المسلحة في لبنان، مؤشرا على توافر بيئة سياسية في لبنان يمكن فيها تخفيض الوجود السياسي للأمم المتحدة. وسوف يتسنى النظر في إجراء تقليص تدريجي للبعثة السياسية عندما يتقرر أن الجهات المحلية الفاعلة قادرة على تسوية خلافاتها من خلال عملية تحاور وتوافق سياسية حصرا عن طريق مؤسسات الدولة، وأنها لم تعد في حاجة إلى دعم الأمم المتحدة.

٢١٤ - وعلى الرغم من أن المكتب لا يزال يسعي لتحقيق نتائج سلمية وعن طريق التفاوض للمسائل اللبنانية الداخلية والجوانب الإقليمية من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن عوامل مهمة كثيرة تظل خارجة عن نطاق سيطرة مكتب المنسق الخاص. ومن هذه العوامل التطورات الإقليمية التي كان لها تأثير على الوضع الداخلي في لبنان، ومواقف الأطراف والوضع الاجتماعي - الاقتصادي في البلد.

٢١٥ - يرد أدناه الهدف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠١٠.

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين نواتج التنمية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار الحوار بين الأحزاب اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	(أ) '١' إجراء انتخابات ديمقراطية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠٠٩: عملية انتخاب برلمانية واحدة الهدف لعام ٢٠١٠: عملية انتخابات بلدية واحدة '٢' زيادة عدد الأيام التي يكون فيها مجلس الوزراء شاملا جميع الطوائف الكبرى مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٨٠ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٣٦٥ الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٦٥ '٣' وضع حد للاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١
	الهدف لعام ٢٠١٠: صفر
	’٤‘ وضع حد للمظاهرات المسيرة بدوافع سياسية التي تخل بالنظام العام
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: صفر
(ب) احترام وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة صوب التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن	(ب) ’١‘ وضع حد لحالات انتهاك الخط الأزرق عن طريق الجو أو البحر أو البر
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٣٠٠ ٤
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١
	الهدف لعام ٢٠١٠: صفر
	’٢‘ إنشاء آلية مع الأطراف لتحديد وضع مزارع شبعا وإجراء مفاوضات بشأنه
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر
	الهدف لعام ٢٠١٠: ١
	’٣‘ زيادة النسبة المئوية لتنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية بشأن تعزيز نظام الحدود
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٠ في المائة
	التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٥٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٠: ٨٠ في المائة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار وكذلك تنفيذ تدريجي لبرنامج الإصلاح (مؤتمر باريس الثالث)	(ج) '١' زيادة عدد القوانين والأنظمة الصادرة لتنفيذ برنامج الإصلاح لمؤتمر باريس الثالث مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ٢ الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ '٢' زيادة عدد اجتماعات التنسيق بين المانحين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٢ التقديرات لعام ٢٠٠٩: ١٥ الهدف لعام ٢٠١٠: ١٨ '٣' عودة لاجئي مخيم نهر البارد إلى المساكن التي أعيد إعمارها فيه مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٨: صفر التقديرات لعام ٢٠٠٩: صفر الهدف لعام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة

النواتج

- عقد اجتماعات على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/نائب المنسق الخاص لشؤون لبنان مع المحاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ برنامج الحكومة للإصلاح ولتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار
- إصدار ٣٦ بيانا علنيا تدعم الحوار/التوافق السياسي
- تنظيم إحاطات للسلك الدبلوماسي والمبعوثين الخاصين الآخرين عن الحالة السياسية/الأمنية في لبنان وبرنامج إعادة الإعمار/التنمية في لبنان
- تقديم ١٢ إحاطة لمجلس الأمن
- القيام باثنتي عشرة عملية في الشهر لرصد الأعمال الدبلوماسية بين لبنان وإسرائيل لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

- إعداد ٤٥ تقريرا تحليليا عن الحالة السياسية والأمنية تتضمن توصيات بشأن السياسات
- إصدار ٢١ بيانا علنيا تشجع على الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٧) وإدانة انتهاكات الخط الأزرق
- تنفيذ ٢١ مبادرة مشتركة مع اليونيفيل في إطار الدبلوماسية الوقائية
- عقد عشرة اجتماعات مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة مزارع شبعا
- إيفاد بعثتي متابعة تقييميتين لتيسير التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- المشاركة في ١٢ اجتماعا متعددة الأطراف وهامة بشأن المسائل المتعلقة بالحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الأساسيين بشأن مسائل إدارة الحدود
- تقديم ثلاثة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات تنسيق كل أسبوعين لفريق الأمم المتحدة القطري أو الفريق المعني بالسياسات أو على المستوى العملي بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- عقد ١٢ اجتماعا مع الحكومة والأحزاب اللبنانية بشأن تنفيذ برنامج الإصلاح
- عقد ١٢ اجتماعا مع الجهات المانحة بشأن جهود الأمم المتحدة في المجال الإنساني وإعادة الإعمار، من أجل الدعوة إلى مواصلة مشاركة الجهات المانحة ولتنسيق البرامج والأنشطة
- تيسير الآليات الحكومية المتعلقة بالتنسيق مع الجهات المانحة من خلال المساعدة التقنية
- قيام مكتب المنسق الخاص بوضع خطط للاستجابة في حالات الطوارئ بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيفيل وحكومة لبنان
- عقد ١٢ اجتماعا تنسيقيا بشأن إعادة إعمار مخيم نهر البارد

العوامل الخارجية

٢١٦ - سوف يتحقق الهدف والإنجازات المتوقعة على افتراض أن لا تخلف الحالة السياسية الداخلية والحالة الأمنية العامة والتطورات في المنطقة والحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد آثارا سلبية على الاستقرار في لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الفرق في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	المجموع لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٩ ٠٧٠,٣	٨ ٧٠٤,٦	٣٦٥,٧	٥ ٩٦٩,٦	–	٥ ٢٥٢,٩	٧١٦,٧
التكاليف التشغيلية	٣ ٥٥٢,٣	٣ ٩١٧,٥	(٣٦٥,٢)	٢ ٤٣٦,٢	٨٦٧,٠	١ ٤٦٩,٩	٩٦٦,٣
المجموع	**١٢ ٦٢٢,٦**	**١٢ ٦٢٢,١**	**٠,٥**	**٨ ٤٠٥,٨**	**٨٦٧,٠**	**٦ ٧٢٢,٨**	**١ ٦٨٣,٠**

٢١٧ - تصل الاحتياجات التقديرية لمكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٠ إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٤٠٥ ٨ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٥٢٠ ٩ دولار). وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لعدد ٨٢ وظيفة (٦٠٠ ٩٦٩ ٥ دولار)، وتكاليف الخبراء الاستشاريين (٨٠٠ ٧٣ دولار)، وسفر الموظفين (٨٠٠ ١٥٨ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية ٥٠٠ ٩٨١ دولار)، والنقل البري (٢٠٠ ١٣٤ دولار)، والاتصالات (٦٦١ ٤٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٢٩٧ دولار)، و الخدمات الطبية (٣٠٠ ٨ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٢٠ دولار).

٢١٨ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات في عام ٢٠١٠ أساسا إلى التغيرات في تكاليف المرتبات الموحدة وتغييرات في ملاك الموظفين فضلا عن اعتماد إضافي للتكاليف التشغيلية المرتبطة بعملية نقل مكتب المنسق الخاص في أيار/مايو ٢٠٠٩.

الاحتياجات من الوظائف

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	موظفو الخدمات الميدانية/ الأمنية	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١	١	–	١	٣	٣	٤	٢	١٥	٦	٢	٢٣	٢	٥٦	–	٨١
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١	١	–	١	٣	٤	٢	٢	١٤	٦	٢	٢٢	٣	٥٧	–	٨٢
التغيير	–	–	–	–	–	١	(٢)	–	(١)	–	–	–	١	١	–	١

٢١٩ - يقترح إجراء التعديلات التالية في احتياجات مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان من الوظائف في عام ٢٠١٠

(أ) إعادة تصنيف وظيفة برفع رتبتها من ف-٣ إلى ف-٤ لمساعد المنسق الخاص ليعاون المنسق الخاص في إدارة مكتبه الأمامي فيما يتعلق بالمسائل الداخلية الفنية والإدارية ، ولإقامة علاقات وثيقة مع مسؤولي الدولة ومؤسساتها، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الدينية الفاعلة؛

(ب) تحويل وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) إلى موظف فني وطني (موظف وطني) لموظف تنسيق يعمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري؛

(ج) نقل وظيفتين لموظف أمن (الرتبة المحلية)، إلى (أ) مساعد لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية) ليكون مسؤولا عن هياكل المكتب الأساسية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و (ب) مساعد إداري (الرتبة المحلية) ليعاون في إدارة وحدة الأمن؛

(د) إنشاء وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرفق (الرتبة المحلية)، لصيانة معدات المكاتب التي يشغلها المنسق الخاص في الموقع الجديد.